الأمم المتحدة
S/2013/683
مجلس الأمن
Distr.: General
21 November 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، ووفقا للفقرة ٥ (و) من القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢)، أتشرف بأن أقدم طيه التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبريا (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) م. **خان**
رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار
١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

221113 221113 13-52477 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الضميمة

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من رئيس فريق الخبراء المعني بليبريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بليبريا بأن يحيلوا التقرير النهائي الذي أعده الفريق وفقا للفقرة ٥ (و) من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٩ (٢٠١٢).

(توقيع) كريستيان **ديتريش**

(توقيع) كاسبار **فيثين**

(توقيع) لانسانا **غبيري**

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبريا المقدم عملا بالفقرة ٥ (و) من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٩ (٢٠١٢)

المحتويات

الصفحة

أولا – المقدمة والمنهجية ٥

ثانيا – التدابير المتصلة بالأسلحة عملا بالقرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) ٦

ألف – لمحة عامة ٦

باء – انتهاكات حظر الأسلحة ٧

جيم – قدرة حكومة ليبريا على منع الاتجار بالأسلحة ١٠

دال – الامتثال للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) ١٢

ثالثا – الشواغل الأمنية عبر الحدود ١٦

ألف – لمحة عامة ١٦

باء – الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار ١٦

جيم – الحدود بين ليبريا وسيراليون ٢٤

دال – تجنيد المرتزقة لصالح مالي ٢٥

هاء – تجنيد المرتزقة على الحدود الغينية الليبرية ٢٦

رابعا – المستجدات على صعيد تجميد الأصول وحظر السفر ٢٧

ألف – نظرة عامة ٢٧

باء – ملاحظات عامة ٢٨

جيم – تشارلز تايلور و ”تشَكي“ تايلور ٢٩

دال – الأفراد المدرجة أسماؤهم [في قائمة حظر السفر و/أو قائمة تجميد الأصول] المقيمون في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية ٣٠

هاء – الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة والمقيمون خارج ليبريا والمنطقة دون الإقليمية ... ٣٨

خامسا – الموارد الطبيعية ٤١
ألف – استعراض عام ٤١
باء – قطاع الماس الطميي ٤٢
جيم – قطاع الذهب الطميي ٤٤
دال – الزراعة ٤٦
هاء – الغابات ٤٨
واو – مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ٥٧
سادسا – التوصيات ٥٩

المرفقات*

الأول – قائمة الكيانات التي عقد الفريق اجتماعات معها ٦٥
الثاني – نسخ من صفحات جواز سفر إبراهيم باه التي قدمت إلى الفريق ٦٨
الثالث – رسالة دعوة لإبراهيم باه من المؤتمر الشعبي العام لسيراليون ٦٩
الرابع – صادرات الماس لفترة كانون الثاني/يناير – أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ . . . . . ٧٠
الخامس – صادرات الذهب لفترة كانون الثاني/يناير – أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ . . . . . ٧١
السادس – وثائق متعلقة بشركة إيه آند إم إنتربرايز (A&M Enterprise) وعائشة كونيه ٧٢

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط.

أولا – المقدمة والمنهجية

١ – مدد مجلس الأمن، بموجب القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢)، ولاية فريق الخبراء المعني بليبريا حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/12)، أعلن الأمين العام عن تعيين كريستيان ديتريتش (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكاسبار فيثين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، ولانسانا غبيري (كندا) أعضاء في الفريق، مع عمل السيد ديتريتش بصفته منسقا. وتلقى الفريق المساعدة من مستشار، هو بنجامين سباتز، لمدة ستة شهور أثناء فترة الولاية.

٢ – وعمل الفريق في تعاون وثيق مع حكومة ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وتبادل الفريق الآراء مع فريق الخبراء المعني بليبيا وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٣ – وعقب إصدار الفريق تقريره لمنتصف المدة (S/2013/316)، قام الفريق برحلتين إلى ليبريا في الفترة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه ٢٠١٣ وإلى سيراليون في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ وبالإضافة إلى ذلك، زار الفريق غانا في تموز/يوليه ٢٠١٣ وسيراليون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والبوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وحقق الفريق في انتهاكات محتملة للحظر على الأسلحة، بما في ذلك مواقع تخزين الأسلحة غير المشروعة؛ واستعرض قيام حكومة ليبريا بوضع العلامات التمييزية على مخزوناتها من الأسلحة والذخيرة؛ وحقق في أثر تدابير تجميد الأصول وحظر السفر وفعاليتها واستمرار الحاجة إليها؛ وقيم مساهمة قطاعات الماس والذهب والزراعة والحراجة في تحقيق السلام والتنمية والأمن في ليبريا. وقام الفريق بزيارات ميدانية داخل ليبريا إلى مقاطعات بونغ، وبومي، وغباربولو، وغراند كيب ماونت، وغراند غيديه، ونيمبا. وترد في المرفق الأول قائمة بالكيانات التي أجرى معها الفريق اجتماعات ومشاورات منذ تقديم تقرير منتصف المدة.

٤ – ويولي الفريق أولية للتحقيقات الميدانية والمقابلات مع المصادر الأولية، وقد سعى إلى الحصول على أدلة وثائقية أو مادية تؤيد استنتاجاته. وفي حالة عدم توافر تلك الأدلة المحددة، طلب الفريق إيجاد مصدرين مستقلين ذَوي مصداقية لتدعيم أي استنتاج يتم التوصل إليه. وبقدر الإمكان، أبلغ الفريق الأشخاص المعنيين باستنتاجاته، لمنحهم فرصة إضافة المزيد من التوضيح للأدلة المقدمة ضدهم من الفريق أو للطعن في صحة تلك الأدلة. وقدم الفريق تقارير

عن الإقرارات بالذنب أو بيانات الوقائع التي يدلي بها الأشخاص موضع التحقيق، خاصة عند تلقي الفريق معلومات إضافية تؤيد تلك الاعترافات.

ثانيا – التدابير المتصلة بالأسلحة عملا بالقرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)

ألف – لمحة عامة

٥ – تنص الفقرة ٤ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، التي جرى تمديد مفعولها عملا بالقرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢)، على تعديل حظر الأسلحة المفروض على ليبريا ليشمل توريد أو بيع أو نقل الأسلحة وأي أعتدة ذات صلة وتقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب متصل بالأنشطة العسكرية، بما في ذلك التمويل والمساعدة المالية، إلى جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد العاملين في إقليم ليبريا. وسعى الفريق إلى التحقيق في وقوع أي من تلك الانتهاكات، وركز تحديدا على حركة المرتزقة والمليشيات عبر الحدود بين ليبريا والدول المجاورة، لأن تلك الجماعات شكلت في الماضي المصادر الرئيسية لانتهاكات حظر الأسلحة التي تسنى التحقق منها. وأجرى الفريق أيضا تحليلا لأوجه الضعف في قدرة حكومة ليبريا على الرصد الفعال للتجارة غير المشروعة بالأسلحة داخل إقليم البلد، كما يتضح من النقل العابر لمواد غير مشروعة أخرى مثل المخدرات. ويؤدي عدم قدرة حكومة ليبريا على رصد أجزاء واسعة من إقليمها، وكذلك عدم وجود تشريعات وطنية تنظم استيراد الأسلحة وحيازتها، إلى نشأة عقبات تحد من فعالية أي إجراءات تتخذها الحكومة للرصد.

٦ – وعملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) على جميع الدول تقديم إخطار، إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، قبل توجيه أي شحنات للأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى حكومة ليبريا، أو تقديم أي شكل من أشكال التدريب إليها. وكرر مجلس الأمن التأكيد، في قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، على ضرورة قيام حكومة ليبريا بوضع علامات على الأسلحة والذخيرة، والاحتفاظ بسجل لها، وإخطار اللجنة رسميا باتخاذ تلك الإجراءات. وأجرى الفريق تحليلا لتقارير عمليات التفتيش التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمستودعات الأسلحة التابعة لحكومة ليبريا للتحقق مما إذا كانت الحكومة قد امتثلت للتدابير المتصلة بوضع العلامات والواردة في القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩). ويتسم وضع العلامات بأهمية حاسمة لصون مخزونات الحكومة من الأسلحة بصورة فعالة.

باء – انتهاكات حظر الأسلحة

٧ – لم يجد الفريق أن أي حالات مثبتة لانتهاكات حظر الأسلحة قد وقعت خلال فترة الولاية الحالية. وشكلت منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار أكبر مصدر للقلق للفريق نظرا لأن غالبية الانتهاكات الكبيرة لحظر الأسلحة والتي تسنى التحقق منها منذ عام ٢٠١١ حدثت في تلك المنطقة. ولم يتلق الفريق معلومات تفيد بمشاركة المرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية حاليا في شراء أسلحة أو ذخائر إضافية في هذه المنطقة الحدودية. وتظل ترد أنباء لم يتحقق منها عن هجمات وشيكة عبر الحدود، رغم الحوافز المالية المقدمة من حكومة كوت ديفوار لإثناء المرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية عن شن الهجمات، بما في ذلك الجهود المبذولة لإعادة التوطين والمصالحة مع بعض المليشيات الإيفوارية التي تقيم في ليبريا (انظر الفقرات ٣٠-٣٩). وأنشأ تجنيد المرتزقة الليبريين والسيراليونيين في أجزاء أخرى من البلد شواغل إضافية من انتهاكات محتملة للحظر. وبالتالي، من الممكن للجماعات الساعية إلى شراء الأسلحة الهجومية والذخائر أو تهريبها أن تستغل بسهولة حدود ليبريا التي لا تخضع لرقابة محكمة. ويشير الفريق كذلك إلى قلق فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار لأن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر المتصلة بها لا تزال مجهولة المصير في كوت ديفوار، ومن الممكن نقلها بصورة غير مشروعة إلى دول أخرى في المنطقة دون الإقليمية (S/2013/605، الفقرة ٨).

٨ – وتلقى الفريق أيضا تقارير منتظمة بشأن تهريب بنادق الخرطوش اليدوية الصنع المستخدمة في الصيد من عيار ١٢ والمسدسات اليدوية الصنع إلى ليبريا من البلدان المجاورة، خاصة غينيا، التي تشكل منتجا كبيرا للأسلحة اليدوية الصنع في المنطقة. ويتمثل الدافع الرئيسي للتجارة المزدهرة في تلك الأسلحة في ليبريا في استخدام المجتمعات المحلية الزراعية لها كأدوات لصيد حيوانات الأدغال. وتنتشر كذلك التجارة غير المشروعة داخل البلد حيث تستخدم تلك الأسلحة في معظم حالات السطو المسلح في ليبريا، وأحيانا في عنف الغوغاء، ومن حين لآخر في الغارات عبر الحدود، إلا أنها تمثل تهديدا أقل خطورة على أمن الدولة. ومع ذلك، تأتي السهولة التي تدخل بها تلك الأسلحة إلى ليبريا مثالا على عدم قدرة حكومة ليبريا على تأمين حدودها لمنع تهريب الأسلحة.

٩ – ويظل القلق ينتاب الفريق إزاء أن المخزونات المحدودة من الأسلحة التي تحتفظ بها قوات المرتزقة الليبرية والمليشيات الإيفوارية في منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار يمكن استخدامها في المستقبل لشن هجمات عبر الحدود. وتظل المعلومات المتعلقة بمواقع وأحجام تلك المخزونات ناقصة نظرا لبعد مواقع إخفاء المخزونات وطابع السرية الشديد الذي تتسم به تلك الجماعات فيما يتعلق بالوصول إلى أسلحتها. وأبلغ اثنان من المرتزقة الليبريين الفريق

بأن جنرال المرتزقة سولومون جولوبو يحتفظ، بالقرب من بلدة تييتز، بمقاطعة غراند غيديه، بمخزون يتألف من نحو أربعة عشر قطعة سلاح، وهي من بقايا المخزونات التي أخذها لواء المرتزقة من كوت ديفوار عام ٢٠١١ (S/2011/757، الفقرة ٥٤). وتلقى الفريق معلومات إضافية من مرتزقة ليبريين بشأن الأفراد الذين يحتفظون بأسلحة بالقرب من بلدة زيا، بمقاطعة غراند غيديه، بما في ذلك ابن نييزيه باراواي[1] وأحد أعضاء المليشيات الإيفوارية الذي كان يعمل ضابطا معاونا لجان أولاي ديلافوس، نائب الحاكم العسكري السابق لتوليبلو (S/2011/757، الفقرة ٤٤). وورد ما يفيد بأن الأسلحة التي يحتفظ بها هذان الشخصان تشمل عددا من الأسلحة التي سرقها مهاجمون من حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويلاحظ الفريق، استنادا إلى تحقيقاته السابقة، أن الأسلحة التي يحتفظ بها أفراد المرتزقة الليبريين والمليشيات الإيفوارية يرجح أن تكون موزعة بأعداد صغيرة على قادة موالين في مواقع نائية، مع القيام بتجميع تلك الأسلحة وكميات صغيرة من الذخائر، قبل شن الهجمات عبر الحدود.

١٠ - ووفقا لما أفادت به مصادر الفريق، تقوم حكومة ليبريا أحيانا بشراء الأسلحة من المرتزقة الليبريين في منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، وذلك بالهدف المعلن المتمثل في خفض عدد قطع الأسلحة غير المشروعة المتاحة للهجمات المحتملة عبر الحدود. وقد حدث ذلك في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٢، عقب هجمات وقعت في ساو وبارا في كوت ديفوار (S/2012/901، الفقرة ٤٧). ولم تُسلم الأسلحة التي حصلت عليها حكومة ليبريا إلى البعثة كما هو مطلوب، كما لم تسلمها إلى وحدة البحث الجنائي التابعة للشرطة الوطنية الليبرية لمواصلة التحري بشأنها. وعوضا عن ذلك، من المرجح أن تظل تلك الأسلحة في حوزة مسؤولي الحكومة الليبرية. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى نشأة مخاطر أمنية في المستقبل، لأن من المرجح أن أولئك المسؤولين الذين حصلوا على الأسلحة لم يتم فرزهم والتصريح لهم بحمل الأسلحة النارية الحكومية الرسمية.

١١ - وتلقى الفريق معلومات إضافية بشأن اثنتين من تلك الحالات في عام ٢٠١٣. فقد قام جنرال مرتزق ليبري ببيع قاذفة قنابل صاروخية إلى مسؤول في الحكومة الليبرية في زويدرو، بمقاطعة غراند غيديه، في آذار/مارس ٢٠١٣، حيث سمح المسؤول بعد ذلك للفريق بتصوير السلاح. وكان الجنرال المرتزق قد ساعد في تنظيم هجوم بييكانويلي الذي وقع في آب/أغسطس ٢٠١٢، وتم تجنيده للاشتراك في هجوم تيوبلي الذي وقع في

(١) أشار الفريق إلى نييزيه باراواي بوصفه قائد جماعة المقاتلين التي قامت بعدة هجمات عبر الحدود في عام ٢٠١٢ أسفرت، في جملة أمور، عن مقتل حفظة سلام تابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/901، الفقرات ٢٧، و ٣٢، و ٣٤، و ٣٦، و ٤٠، و ٤١، ومن ٤٣ إلى ٥٠، و ٧٥، و ٧٨).

آذار/مارس ٢٠١٣، إلا أنه لم يشارك في ذلك الهجوم. وأبلغ ذلك الجنرال الفريق في آذار/مارس ٢٠١٣ بأن قطعة السلاح تلك أُدخلت إلى ليبريا في آذار/مارس ٢٠١١، عند انسحابه من مويان – كافالي، في كوت ديفوار. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قال مصدران آخران من المرتزقة للفريق بأنهما قد باعا مسدسّين إلى مسؤولين في حكومة ليبريا بمونروفيا في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد أُدخل السلاحان إلى ليبريا على نحو مماثل عند انسحاب المرتزقة من كوت ديفوار في أوائل عام ٢٠١١. ولم يتم تسليم المسدسّين إلى البعثة لتدميرهما.

١٢ – وتلقى الفريق معلومات أيضا بشأن تهريب عدد صغير من المسدسات من الولايات المتحدة إلى ليبريا في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، وهو ما قالت مصادر دبلوماسية ومصادر من الأمم المتحدة أنه نُفذ لإعطاء تلك الأسلحة إلى مسؤولين في الحكومة الليبرية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أدانت محكمة الولايات المتحدة المحلية في مينيسوتا ماكهاردينغ ديغان غاليماه بتهمة تهريب الأسلحة من الولايات المتحدة إلى ليبريا. ووفقا لما ورد في سجل القضية، قام غاليماه، وهو مهاجر ليبري يقيم في مينيسوتا، بشراء المسدسات في معرض للأسلحة النارية في الولايات المتحدة وأرسل ١٢ قطعة من تلك الأسلحة على نحو غير مشروع إلى مونروفيا مشحونة في حاويات للبضائع خلال ثلاث مرات منفصلة في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١٢.

١٣ – وداهمت الشرطة الوطنية الليبرية أماكن إقامة شخص ليبري يدعى بيرنارد كوبر، وهو أحد شركاء غاليماه، ومرآب سيارات مملوك له، عقب حصولها على معلومات بأنه قد نقل إلى ليبريا أسلحة بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة داخل حاوية بضائع في أوائل عام ٢٠١٣. ولم يُعثر على أسلحة بحوزته خلال المداهمة التي جرت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، رغم الحجز على ١٨ خزنة ذخيرة من عيار ٩ ملم، و ٥٠ طلقة خرطوش من عيار ١٢، وقراب مسدس واحد. وورد أن كوبر أبلغ المحققين بأنه أحضر المسدسات إلى ليبريا بمساعدة مسؤولّين كبيرّين في الشرطة الوطنية. وأبلغ أحد أفراد الشرطة الفريق بأن كوبر صديقه، وأنه ساعده في الماضي في تخليص مركبات عبر الجمارك الليبرية كان كوبر قد أرسلها من الولايات المتحدة، رغم أنه أنكر مشاركته في الاستيراد غير المشروع للأسلحة. وطلب الفريق معلومات إضافية من الشرطة الوطنية عن القضية، بما في ذلك توضيح الادعاء بمشاركة ضباط كبار في الشرطة فيها، بيد أن مسؤول الشرطة الذي يتولى القضية لم يرد على طلبات الفريق المتعددة من أجل الاجتماع به.

١٤ – ويلاحظ الفريق أن شرطة الأمم المتحدة، أشارت في تقريرها عن التفتيش على الأسلحة النارية، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والمتعلق بوحدة دعم الشرطة، إلى

عدد من المجالات التي تنطوي على إشكاليات، بما في ذلك صعوبات في تحديد مآل ذخائر في مخزن أسلحة الوحدة، والعدد الكبير من المسدسات التي سُلمت إلى قادة سابقين في الشرطة الوطنية الليبرية أو إلى أفراد شرطة غير مدربين وغير مأذون لهم باستخدام الأسلحة النارية. ووفقا لما أفادت به شرطة الأمم المتحدة، فإن المشكلة المتمثلة في استخدام سلطات الشرطة الوطنية الحالية والسابقة لأسلحة الوحدة في انتهاك لسياسة الشرطة الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية قد أصبحت محدودة في عام ٢٠١٣ إلا أنها لا تزال تشكل مصدرا للقلق البالغ. وترى مصادر الفريق أن الضوابط التي فُرضت على أسلحة الوحدة التي كانت قد وزعت علنا على قيادة الشرطة الوطنية الليبرية، بما يشمل المعينيين سياسيا، قد أدت إلى زيادة الطلب على الأسلحة التي يتم إدخالها إلى ليبريا بصورة غير مشروعة.

جيم - قدرة حكومة ليبريا على منع الاتجار بالأسلحة

١٥ - في شباط/فبراير ٢٠١٣، سُحب القانون الوطني لمراقبة الأسلحة النارية من المجلس التشريعي ليتم تعديله، إلا أنه لم يُقدم ثانية إلى المجلس لاعتماده. ويحول عدم إجازة حكومة ليبريا للقانون دون وضع لوائح قانونية مناسبة فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة النارية وامتلاكها، وهو القانون الذي يمكن أن تستند إليه وزارة العدل في محاكمة القضايا المتعلقة بذلك. وتظل هناك تساؤلات هامة بشأن الحوكمة القانونية الحالية لنظام استيراد الأسلحة النارية وامتلاكها (S/2012/316، الفقرتان ٥ و ٦).

١٦ - وتعمل اللجنة الليبرية الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة برئاسة مفوض منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. واللجنة مفوضة للاحتفاظ بقاعدة بيانات للأسلحة المسجلة، وهي تشرف على وضع العلامات التمييزية على الأسلحة وفقا لمعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي المقابل تشرف الشرطة الوطنية الليبرية على إصدار التراخيص للأسلحة النارية، والتحقيق في الاتجار غير المشروع بالأسلحة. بيد أن مكاتب الشرطة الوطنية في المقاطعات تظل تفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين، وتعجز في كثير من الحالات عن تزويد العاصمة مونروفيا حتى بالبيانات الأساسية عن الجريمة من مناطق عملها. والوكالات الأمنية الحكومية الأخرى ضعيفة أيضا بحيث لا تقدر على الرصد والتحقيق في المعلومات الواردة من المناطق التي تمثل مصدر قلق في المناطق الحدودية لليبريا. علاوة على ذلك، لاحظ الفريق في مرات عديدة أنه لا يتم تبادل المعلومات بين الوكالات الأمنية الليبرية، حتى الوكالات العاملة داخل الوزارة الواحدة، حيث يرجع ذلك جزئيا إلى الفساد والتكتلات المتنافسة داخل الحكومة.

١٧ - وتتفاقم الحالة نتيجة لعدم إنفاذ اللوائح الحدودية والجمركية بالقدر الكافي في منفذين رئيسيين في ليبريا هما: مطار روبرتس الدولي والميناء الحر في مونروفيا. ومُنعت الشرطة الوطنية الليبرية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات من إجراء عمليات التفتيش والحجز في تلك المواقع التي تديرها حصرا هيئة المطارات الليبرية، التابعة لوزارة النقل، وهيئة الموانئ الوطنية، وهي هيئة ليبرية شبه حكومية. ورغم أن وزير العدل، الذي يشرف على الشرطة الوطنية الليبرية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ومكتب شؤون الهجرة والجنسية، فوض للوكالة سلطة العمل في المطار والميناء البحري معا في أوائل عام ٢٠١٣، لم تتمكن الوكالة من دخول المطار إلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ولم تحصل بعد على الإذن بالدخول من هيئة الميناء التي تستعين بشرطة تابعة لها. علاوة على ذلك، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قال ممثل لشرطة الميناء للفريق إن قوة الشرطة تلك تسعى إلى استيراد مسدسات لاستخدامها الخاص لحفظ الأمن ورصد الأنشطة التي تتم في الميناء.

١٨ - وأبلغت مصادر دبلوماسية وحكومية عديدة الفريق بأن عدم وجود ضوابط على شحنات البضائع التي تصل إلى كل من المطار والميناء يمثل ضعفا مؤسسيا كبيرا في قدرة الدولة على منع الاتجار بالأسلحة دخولا إلى مونروفيا. والمثال الأوضح على أوجه الضعف هذه يتضح في الاستيراد غير المشروع للمخدرات ونقلها العابر، خاصة الكوكايين والهيروين، وهو ما بلغ مستويات مفزعة وفقا لما أفادت به مصادر دبلوماسية ومن الأمم المتحدة في مونروفيا. وضبطت وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات الليبرية ما يربو على ٢٤ كيلوغراما من الهيروين و ١,٥ كيلوغرام من الكوكايين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، هربها مسافرون على متن طائرات تجارية إلى داخل ليبريا. بيد أن عمليات الضبط هذه لا تمثل سوى جزء قليل من القيمة الحقيقية لتلك المخدرات التي تعبر خلال ليبريا أو تتاح داخلها. ويشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أنه، رغم الانخفاض في الشحنات المعلومة العابرة لغرب أفريقيا والتي ضبطت من الهيرويين منذ عام ٢٠١١ ومن الكوكايين منذ عام ٢٠٠٧، قام مهربو المخدرات بتغيير أساليبهم نتيجة لجهود الإنفاذ التي تبذلها السلطات الوطنية[٢]. وأشار المكتب إلى أن أولئك المهربين ابتعدوا مؤخرا عن نقل المخدرات من مناطق الإنتاج إلى غرب أفريقيا عن طريق الجو إلى نقل المخدرات في حاويات على متن السفن التي تبحر بمحاذاة الطرق البحرية الدولية. كما يقومون بالنقل العابر للمخدرات بحرا خلال غرب أفريقيا باستخدام

(٢) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٣ (نيويورك، أيار/مايو ٢٠١٣) و *Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment* (Vienna, February 2013).

شبكات الموانئ داخل المنطقة دون الإقليمية التي تخدمها سفن أصغر حجما تعمل في مسارات محلية، وكذلك استخدام نظام ”السفينة الأم“، لتصبح بذلك عدة دول مرتبطة بأعمال النقل غير المشروع للمخدرات وصولا إلى الأسواق النهائية.

١٩ - وكذلك يمكن لتجارة المخدرات عبر ليبريا أن تزيد الطلب على الأسلحة غير المشروعة. ووفقا لما أفادت به مصادر الفريق، حال مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة الليبرية دون اعتقال ناقلي الهيروين مرتين على الأقل في عام ٢٠١٣. ورغم أن نائب مدير وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات قد فُصل من عمله في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ لمخالفته سياسات وأخلاقيات حكومة ليبريا، يظل القلق يساور الفريق إزاء استمرار تأثير الشبكات الإجرامية لتهريب المخدرات على شبكات من كبار المسؤولين في الحكومة الليبرية. ويمكن أن يؤدي ذلك النفوذ إلى تفاقم ضعف الدولة وزيادة الفساد والاقتتال الداخلي، ولا سيما أن كبار المسؤولين الحكوميين بإمكانهم الحصول على مبالغ مالية كبيرة لتيسير عمليات تلك الجماعات الإجرامية أو توفير الحماية لها. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى دفع الطلب على استيراد الأسلحة غير المشروعة من قبل المشاركين مباشرة في تجارة المخدرات، أو من قبل المسؤولين الحكوميين الساعين إلى الحفاظ على أرباحهم المجزية بتيسير هذه التجارة، أو بحمايتها من شبكات التهريب المنافسة. ويلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الأرباح المحلية من تهريب المخدرات يمكن أن تكون كبيرة بصورة غير عادية: فالتقديرات تشير إلى نقل ١٨ طنا من الكوكايين عبر غرب أفريقيا سنويا، وأن سعر الجملة لطن واحد فقط من الكوكايين تتجاوز قيمته الميزانية العسكرية الوطنية للعديد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية[٣].

دال - الامتثال للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)

الإخطارات

٢٠ - تقتضي الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) قيام الدول بتقديم إخطار مسبق بتوجيه أي شحنات للأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى حكومة ليبريا، أو توفير التدريب لها. ولم يتلق الفريق أي معلومات تشير إلى انتهاك القرار خلال فترة الولاية الحالية. وتلقت اللجنة خمسة إخطارات بعد إصدار الفريق لتقريره لنصف المدة. ومن المحتمل أن تكون ثلاثة إخطارات قد تعلقت بمسائل خارج نطاق الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩): فقد تعلق الإخطار المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ بتمويل منتدى للسياسات بشأن إصلاح قطاع

(٣) UNODC, *Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment* (Vienna, February 2013).

الأمن، وتعلق الإخطار المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ بمبيع جهاز لالتقاط رقم التعريف العالمي للمشترك للتنصت على مكالمات الهاتف المحمول القادمة إلى هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية الليبرية، وتعلق الإخطار المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بتصدير خراطيش أجهزة إبطال المتفجرات إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في ليبريا من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كوت ديفوار. وقُدم الإخطاران الآخران من الولايات المتحدة بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويشير الأول إلى خطط شركة خاصة في الولايات المتحدة لتوفير ٣٠٠ قطعة من السترات الواقية من الرصاص إلى وحدة دعم الشرطة. ولا يحدد الإخطار موعد توفير تلك المعدات، ويشير إلى احتمال قيام الشركة نفسها بتسليم ما يصل إلى ٧٠٠ قطعة أخرى من السترات الواقية من الرصاص في المستقبل. ويشير الإخطار الثاني إلى شحن معدات لحفظ النظام إلى الشرطة الوطنية الليبرية في شحنتين من خلال ميناء مونروفيا، الأولى بعد الموافقة والثانية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. ويلاحظ الفريق أن مجلس الأمن يؤكد، في الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، على أهمية تضمين تلك الإخطارات جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك التاريخ المقترح لتسليم الشحنات، والمسار الذي ستسلكه. ويمكن أن تساعد تلك المعلومات في رصد نقاط الدخول إلى ليبريا، وفي التمييز بين الشحنات المشروعة من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، والشحنات التي يحتمل أن تكون غير مشروعة منها.

٢١ - وحدد الإخطار المقدم من حكومة إسرائيل والمؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، بشأن شحنة من المسدسات والذخائر أرسلت من شركة صناعة الأسلحة الإسرائيلية المحدودة إلى وكالة الأمن الوطني الليبرية، يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ بوصفه يوم التصدير (S/2013/316، الفقرة ٧). ولم يوفر الإخطار معلومات عن مسار الشحنة. وأجرى الفريق تحقيقات في مونروفيا في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣ لتحديد ما إذا كانت الأسلحة والذخائر قد وصلت، ومكان تخزينها المحتمل، إلا أنه لم يجد أي دليل على أن الحكومة قد تسلّمت الأسلحة والذخائر في ذلك الوقت. وعوضا عن ذلك وصلت المسدسات والذخائر إلى وكالة الأمن الوطني في ليبريا في تاريخين مختلفين: فقد وصلت المسدسات في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣، ووصلت الذخائر في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وضع العلامات التمييزية على الأسلحة والذخائر

٢٢ - كرر مجلس الأمن التأكيد، في قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، على ضرورة قيام حكومة ليبريا منذ ذلك الحين بوضع علامات على الأسلحة والذخيرة، والاحتفاظ بسجل لها، وإخطار اللجنة رسميا بأن تلك الخطوات قد اتخذت. وليس لدى الفريق علم بقيام حكومة

ليبريا بتقديم إي إخطار من هذا القبيل إلى اللجنة. ومن شأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار أن يعزز قدرة حكومة ليبريا على إدارة مخزوناتها من الأسلحة والذخائر بصورة سليمة، وأن يحبط المساعي الرامية إلى اختلاس أو سرقة تلك الأعتدة. وتبين تقارير التفتيش التي يعدها العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن القوات المسلحة الليبرية، وتقارير التفتيش التي تعدها شرطة الأمم المتحدة في البعثة عن مستودعات الأسلحة التابعة لوكالة الأمن الوطني، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، ووحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، ووحدة دعم الشرطة، أن موردي الأسلحة الليبريين يتبعون المعايير الملائمة، لكنهم لا يضعون علامات تمييزية كافية على الأسلحة والذخائر.

٢٣ - وأشار تقرير الفريق لمنتصف المدة إلى أنه، وفقا لتقارير التفتيش الصادرة عن البعثة، فإن غالبية الأسلحة المخزنة في دائرة حماية المسؤولين التنفيذيين ووحدة التصدي للطوارئ ووحدة دعم الشرطة وُضعت عليها علامات تمييزية كافية للتعرف على كل قطعة سلاح استنادا إلى رقمها الترتيبي وتحديدها بوصفها ملك للحكومة (S/2013/306، الفقرة ٩). وأشار الفريق إلى أن ما يُستثنى من ذلك بصفة رئيسية هو مخزون يتكون من ٣٠٠ بندقية هجومية عسكرية من طراز G-3 تم استيرادها في أيار/مايو ٢٠١٢ لكي تستخدمها وحدة دعم الشرطة. إلا أنه، خلال تحقيقات جرت عقب ذلك، وبعد صدور تقارير تفتيش أحدث من البعثة، وجد الفريق أن تلك الأسلحة لم يتم وضع علامات عليها وفقا للشروط المحددة في الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩). وتشير وحدة دعم الشرطة، في تقريرها للتفتيش المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، إلى أن البعثة أبلغت الفريق عن طريق الخطأ في آذار/مارس ٢٠١٣ أن الأسلحة قد وضعت عليها علامات تبين أنها ملك للحكومة. بيد أنه، في تقريري تفتيش بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أشارت الوحدة إلى أن الحكومة لم تضع علامات مميزة على الأسلحة لعدم توفر آلة حفر العلامات لدى الوحدة. ويلاحظ الفريق أن أسلحة وحدة التصدي للطوارئ تحمل علامات وضعت عليها باستخدام آلة حفر من ذلك النوع.

٢٤ - ويلاحظ الفريق، في تقريره لمنتصف المدة، أنه لم توضع علامات على أسلحة القوات المسلحة الليبرية وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (S/2013/316، الفقرة ١٠). فالجيش يضع العلامات بطباعتها فقط على أعقاب الأسلحة، مما يعني أن الأرقام يمكن إزالتها بسهولة، فيصبح بذلك من الصعب التعرف على قطع الأسلحة المفقودة أو المسروقة. وتذكر تقارير عن تسليم الأسلحة إلى القوات المسلحة في أيار/مايو ٢٠١١ الأرقام المتسلسلة الموضوعة من قبل الصانع، إلا أنها لا تعطي معلومات عن العلامات التي يضعها المصنع على الأسلحة. ويلاحظ الفريق أن الأنواع المختلفة من البندقية من طراز AK-47 تُصنع على نطاق العالم،

وأن الأسلحة المنتجة في مصانع مختلفة قد تحمل الأرقام المتسلسلة أنفسها. وتتضمن تقارير عمليات التفتيش التي تقوم بها البعثة، التي وفرها العنصر العسكري في البعثة، تفاصيل عن العدد الإجمالي لأسلحة القوات المسلحة في مخزن الأسلحة، إلا أنها لا تميز بين فرادى قطع الأسلحة. وأجرى العنصر العسكري في البعثة تفتيشا لأسلحة القوات المسلحة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أرسل تقرير عنه إلى اللجنة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، مشيرا إلى أنه ليس من الضروري وضع علامات إضافية على تلك الأسلحة إلى جانب الأرقام المتسلسلة للجهات المصنعة والأرقام الثانوية للمخزونات. ونظام وضع العلامات التمييزية الذي تستخدمه القوات المسلحة حاليا والمعتمد من قبل العنصر العسكري في البعثة يختلف على المعايير التي حددتها شرطة البعثة، ولا يفي بالشروط فيما يتعلق بتطبيق المعايير التقليدية والأمنية للعلامات التمييزية المحددة في المادة ١٨ من اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٦ المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، أو في الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)[٤]. وعقب مناقشات مع الفريق في تموز/يوليه ٢٠١٣، أوصى العنصر العسكري في البعثة بوضع علامات واضحة تبين تاريخ الصنع، وبلد المنشأ، وتاريخ انتهاء الصلاحية، على جميع صناديق الذخيرة الموجودة في حوزة القوات المسلحة. ولم يكتمل وضع تقرير البعثة عن عملية التفتيش التي جرت في آب/أغسطس ٢٠١٣ قبل تقديم الفريق لتقريره النهائي.

٢٥ - ويظل القلق يساور الفريق من أن عدم قيام حكومة ليبريا بوضع علامات كافية على الأسلحة عملا بالقرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) قد ينشئ مشاكل في المستقبل فيما يتعلق بصون المخزونات الحكومية. وعلى سبيل المثال، من الممكن لعدم وجود علامات تمييزية حكومية محفورة على أسلحة القوات المسلحة ووحدة دعم الشرطة تفي بمعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يحول دون استعادة الأسلحة المسروقة واتخاذ الإجراءات الجنائية ضد الأشخاص مرتكبي السرقة[٥]. علاوة على ذلك، من الأرجح أن تصبح أنظمة وسم الأسلحة التي يتم استخدامها بإشراف البعثة نقاطا مرجعية للأنظمة التي ستظل قائمة عند سحب البعثة في نهاية المطاف. وأخيرا، فإن المعلومات عن تفشي قيام قادة الشرطة

(٤) انظر the final report of the meeting of the government experts to adopt standards and unique codes for the marking and tracing of small arms and light weapons in ECOWAS member States, December 2011.

(٥) تمت الإشارة إلى صعوبة التعرف على الأسلحة فقط باستخدام أرقامها المتسلسلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عند قيام القوات المسلحة الليبرية بالحجز على أسلحة مملوكة لحفظة سلام تابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كان قد سرقها مقاتلون في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في كوت ديفوار (S/2012/901، الفقرة ٣٨).

الوطنية الليبرية الذين لم يتم فرزهم باستخدام أسلحة وحدة دعم الشرطة يمكن أن تهدد أيضا إمدادات الأسلحة في المستقبل من الدول إلى حكومة ليبريا.

ثالثا – الشواغل الأمنية عبر الحدود

ألف – لمحة عامة

٢٦ – يظل القلق يساور الفريق بشكل خاص إزاء الأعداد الكبيرة من المقاتلين السابقين من الحروب الأهلية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية الموجودين حاليا في مناطق حدودية نائية على امتداد حزام نهر مانو. ويعيش هؤلاء الأفراد داخل ليبريا في جماعات مستقلة شبه منظمة خارج نطاق أي شكل من أشكال سلطة الدولة، وكثيرا ما يخضعون لنفوذ مباشر من ”جنرالات“ سابقين كانوا يقودون فصائل متمردة خلال النزاع الأهلي في ليبريا. ولم يخضع هؤلاء ”الجنرالات“ ومن يقودون من المقاتلين مطلقا إلى أي عملية مكتملة للتسريح أو إعادة الإدماج، وليس أمامهم الكثير من الفرص المالية خارج إطار التعدين والصيد والاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة. وعلى هذا النحو، يحتفظ هؤلاء ”الجنرالات“ بمواقعهم القيادية، حيث يمارسون ذلك في المقام الأول من خلال توفير فرص الكسب المالي للمقاتلين السابقين الذين يعتمدون عليهم في ذلك. ويتمثل أحد أكبر الشواغل في قابلية هؤلاء ”الجنرالات“ السابقين ومقاتليهم للتعبئة والتجنيد السريعين لاستخدامهم في أنشطة المرتزقة من قبل الأفراد والكيانات السياسية المهتمة الحائزين لرؤوس الأموال اللازمة. ويلاحظ الفريق أيضا قدرة هؤلاء المقاتلين على التنقل عبر مسافات طويلة إلى ميادين النزاعات الإقليمية. وتنطوي تلك القدرة على التنقل على إمكانية حدوث عواقب رئيسية على الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بما يشمل الاتجار داخل ليبريا. علاوة على ذلك، فإن نزوع قادة المقاتلين السابقين إلى العمل كمحاربين مأجورين لمختلف الجهات الممولة أمر له عواقب خطيرة بالنسبة للعنف خلال الانتخابات في المستقبل، والطابع السلمي للعمليات الانتقالية الحكومية، والاستقرار الإقليمي.

باء – الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار

٢٧ – واصل الفريق، منذ صدور تقريره لمنتصف المدة (S/2013/316)، التحقيق في عمليات وأهداف المرتزقة الليبريين وأفراد المليشيات الإيفواريين في الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، مع التركيز بصفة خاصة على كشف أعمال الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، وكذلك التمويل المحتمل من كبار مسؤولي حكومة الرئيس السابق لوران غباغبو المقيمين في غانا. وسعى الفريق إلى الحصول على أدلة على وجود تلك الأنشطة بتحليل سجلات

المكالمات الهاتفية لكبار المرتزقة الليبريين وأفراد المليشيا الإيفواريين والمسؤولين السابقين الموالين للرئيس غباغبو وبإجراء تحقيقات ومقابلات ميدانية مع أولئك الأفراد.

٢٨ - ولاحظ الفريق في تقارير سابقة أن التمويل الذي يوفره مسؤولو نظام غباغبو السابقون المقيمون في غانا قام بدور العامل الحفاز على شن الهجمات عبر الحدود من ليبريا إلى داخل كوت ديفوار. وسعى الفريق إلى الحصول على أدلة إضافية من سجلات المكالمات الهاتفية لتعزيز ودعم المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر الفريق. وانصب الاهتمام بصفة خاصة على الصلات المستمرة بين المهاجمين المحتملين في ليبريا ومسؤولي نظام غباغبو السابقين في غانا، بما يشمل المرتزقة الليبريين في غانا العاملين مع مسؤولي نظام غباغبو السابقين، فضلا عن القائمين بالتحويلات المالية. وطلب الفريق ٤٤ سجلا هاتفيا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن طريق وزارة العدل الليبرية. ومن ثم تابع الفريق ذلك الطلب عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن الوزارة لم تقدم المعلومات للفريق، رغم أن الفريق يشير إلى أن الوزارة كانت قد قدمت تلك المعلومات في عام ٢٠١٢. وطلب الفريق أيضا ٣٦ سجلا هاتفيا من حكومة غانا في ٢٧ شباط/فبراير و ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أبلغت وزارة الاتصالات في حكومة غانا الفريق أنه رغم قيامها في السابق بتوفير تلك المعلومات لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار في عام ٢٠١٢، فإن الحكومة تعرضت لطعن قانوني من جماعات المجتمع المدني الغانية وأنها ترفض الاستجابة لطلب الفريق. كذلك بعث الفريق رسالة إلى الإمارات العربية المتحدة وشركة الثريا للاتصالات السلكية واللاسلكية للحصول على سجلات المكالمات للهواتف من طراز الثريا التي استخدمها بوبي ساربي في عام ٢٠١٢ (S/2012/901، الفقرات ٥٦-٥٨) وموريس بييه في عام ٢٠١٣ (S/2013/316، الفقرات ٢٦-٢٨)، ولم يحصل على رد بعد.

٢٩ - وحافظ الفريق على صلات وثيقة مع المرتزقة الليبريين وأفراد المليشيات الإيفوارية واستند في استنتاجاته على شهادات مصادر أولية يمكن دعمها، بسبل منها الأدلة المادية والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الوكالات الأمنية الليبرية، ومصادر في حكومة كوت ديفوار وكل من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبناء على ذلك العمل، يلاحظ الفريق أن هناك عددا من العوامل الإضافية التي منعت الهجمات المحتملة عبر الحدود انطلاقا من ليبريا إلى داخل كوت ديفوار عقب آذار/مارس ٢٠١٣. وكان الفريق قد أفاد في السابق بأن الشبكات الموالية لغباغبو والموجودة في دول المنطقة، بما فيها غانا، قد خفضت حجم مساهماتها أو أوقفت تماما تمويلها للمرتزقة الليبريين وأفراد المليشيات الإيفوارية المقيمين في ليبريا (S/2013/316، الفقرة ١٥). ويعزى النقص في التمويل جزئيا إلى احتمال قيام المقاتلين بسرقة الأموال التي أمدتهم بها الشبكات

الموالية لغباغبو، وفشل المقاتلين في شن هجمات ناجحة، وتزايد الضغط الذي تمارسه حكومة غانا على الشبكات الموالية لغباغبو والعاملة انطلاقا من ذلك البلد. كما أدى تعزيز الأمن والاستقرار في كوت ديفوار إلى تثبيط عمليات الاقتحام عبر الحدود التي فشلت في تحقيق أهداف استراتيجية عدا التسبب في زعزعة الاستقرار بصورة مؤقتة وعلى نطاق محدود. ومما ساهم كذلك في تثبيط عزيمة المهاجمين المحتملين تعزيز قوام القوات الجمهورية لكوت ديفوار والوكالات الأمنية لحكومة ليبريا في المنطقة الحدودية منذ منتصف عام ٢٠١٢، رغم انخفاض عدد عناصر القوات المسلحة الليبرية ووحدة التصدي للطوارئ في مقاطعة غراند غيديه في منتصف عام ٢٠١٣[٦]. ورغم هذه العوامل، ظل الفريق يتلقى ادعاءات بحدوث أعمال تجنيد للمرتزقة وأفراد الميليشيات في المنطقة الحدودية، وكذلك بهجمات وشيكة، رغم أن تلك الادعاءات كثيرا ما يثبت أنها تستند إلى إشاعات أكثر من أن تستند إلى أنشطة مهاجمين محتملين يمكن التحقق منها.

٣٠ - ومنذ صدور تقرير منتصف المدة، أثبتت تحقيقات الفريق أن حملة بادرت بها حكومة كوت ديفوار في أوائل عام ٢٠١٣ لتوفير التمويل لقادة المقاتلين الإيفواريين ربما تكون قد شكلت عاملا كبيرا في تثبيط الهجمات المحتملة عبر الحدود من قبل هؤلاء الأفراد. وشملت الحملة إعادة توطين عناصر المليشيات الإيفوارية المقيمة في ليبريا إلى موايان - كافالي، في كوت ديفوار، عن طريق برنامج نفذته الهيئة الإيفوارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن مدفوعات غير رسمية قدمت إلى المليشيات الإيفوارية التي لا يزال أفرادها يقيمون في مخيمات اللاجئين الليبرية. ولم يتم تنسيق هذه الجهود مع حكومة ليبريا.

٣١ - وثمة حدث جرى فيه اعتقال مسؤولين في حكومة كوت ديفوار في زويدرو، بمقاطعة غراند غيديه، في أيار/مايو ٢٠١٣، أعطى مثالا على عدم التنسيق بين حكومتي ليبريا وكوت ديفوار بشأن عمليات الحكومة الإيفوارية لجمع المعلومات الاستخباراتية والتحاور مع عناصر المليشيات الإيفوارية المقيمين في مخيمات اللاجئين. فقد دخل وفد من حكومة كوت ديفوار ليبريا في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ بصحبة اثنين من المقاتلين الإيفواريين السابقين، أحدهما قائد المليشيا سباستيان كوهو، فضلا عن جندي درك إيفواري يرتدي الملابس المدنية (S/2012/901، الفقرات ٦٦، و ٦٧، و ٧٠، و ٧٧، و ٨٤). وسعى الوفد إلى توعية اللاجئين الإيفواريين ببرنامج الهيئة الإيفوارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأعد قائمة بالأشخاص المعنيين الذين سيوجه إليهم جهوده للتوعية، بما في ذلك قادة المليشيات

(٦) وحتى مع نشر قوات الأمن في منطقة الحدود، ظلت مناطق عديدة في مقاطعة غراند غيديه خارج نطاق سيطرة الدولة الفعلية (S/2013/316، الفقرة ٣٠).

الإيفوارية والقادة السياسيين الموالين لنظام غباغبو السابق والمقيمين في مخيم سولو للاجئين، ومخيم للاجئين يقع في أرض كانت تتبع سابقا لشركة برايم لإنتاج الأخشاب (المعروف أيضا باسم مخيم لاجئي شركة برايم). بيد أن حكومة كوت ديفوار لم تعلم حكومة ليبريا ببرنامج التوعية ذلك، مما أثار القلق وسط الوكالات الأمنية الليبرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا واللاجئين في مخيم زويدرو بمقاطعة غراند غيديه، بشأن طبيعة البعثة وهويات المشاركين فيها، خاصة بالنظر إلى وجود شائعات منتشرة عن قيام المليشيات والمرتزقة بالتجنيد من أجل شن هجمات عبر الحدود. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، قامت الشرطة الوطنية الليبرية باعتقال أعضاء الوفد الإيفواري واحتجزتهم لمدة ليلة في زويدرو ورافقتهم إلى الحدود في اليوم التالي. ولم يُعتقل موظف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المرافق للوفد إلا أنه اقتيد إلى الحدود في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣. ولم تخبر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بالزيارة قبل وصول أعضاء الوفد.

٣٢ - وجمع الوفد قدرا كبيرا من المعلومات أيضا عن المدفوعات التي قامت بها حكومة كوت ديفوار منذ أيار/مايو ٢٠١٣ إلى مرتزقة ليبريين رئيسيين، بما في ذلك آيزاك تشيغبو (ولقبه ''بوب مارلي'') وأوغستين فلييه (ولقبه ''بوش دوغ'' أي كلب الأدغال)، كوسيلة لجمع المعلومات من أولئك الأفراد وإثنائهم عن شن الهجمات عبر الحدود. وقُدمت المدفوعات من مكتب العمليات الاستخباراتية بوزارة الداخلية الإيفوارية ويسرها مسؤول سابق بوكالة الأمن الوطني الليبرية عمل أثناء فترة رئاسة صامويل دو، في أواخر ثمانينات القرن الماضي، وكان عضوا أصيلا في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا ويعمل الآن بصفته الشخصية. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أبلغ ذلك الرجل الفريق بأنه اقترح على وزارة الداخلية الإيفوارية خطة في آذار/مارس ٢٠١٣ لتحقيق الاستقرار في منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، فإن جهات اتصال بين المرتزقة، كانت تقوم على الدوام بتزويد الفريق بمعلومات ذات مصداقية خلال تحقيقات سابقة، أبلغت الفريق بأنها زارت أبيدجان في أيار/مايو ٢٠١٣ لتلقي أموال من حكومة كوت ديفوار إلا أنها لم تتلق سوى جزء يسير مما كانت تعتقد أن الحكومة مدينة لها به. وخلال الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، جمع الفريق معلومات عن تلك العملية بإجراء مقابلات عدة مرات مع ستة من أفراد المرتزقة الليبريين الذين كانوا قد تلقوا

تلك الأموال، ومع مسؤوليَن اثنين من وزارة الداخلية الإيفوارية، ومع المسؤول السابق في وكالة الأمن الوطني الذي عمل بصفة ميسر مستقل[٧].

٣٣ - ووفقا لمعلومات تم الحصول عليها من المصادر المذكورة أعلاه، قام المسؤول السابق في وكالة الأمن الوطني بتيسير مرور وفدين على الأقل من جنرالات المرتزقة الليبريين عن طريق البر من ليبريا إلى كوت ديفوار في أواخر أيار/مايو وأوائل آب/أغسطس ٢٠١٣. وتم اصطحاب الأفراد الذين شاركوا في الوفدين من الحدود الليبرية في مركبات رسمية تابعة لحكومة كوت ديفوار وتم إيوائهم في فنادق في أبيدجان خلال المفاوضات بشأن المدفوعات المباشرة. وزُود المسؤول السابق بمبالغ إضافية لتوزيعها، عن طريق جنرالات المرتزقة الذين رافقوه إلى أبيدجان، على قادة مرتزقة آخرين في ليبريا، بما يشمل قادة في مقاطعتي غراند غيديه وريفر جيه، وفي مونروفيا. وفي مناسبة واحدة على الأقل، اعتقدت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمن الليبرية خطأ أن مبلغا من تلك المبالغ يشكل دليلا على أن أحد جنرالات المرتزقة يعد العدة لشن هجوم عبر الحدود انطلاقا من ليبريا إلى داخل كوت ديفوار. وعند كتابة التقرير، كان كل من المرتزقة الليبريين والمسؤول السابق وسلطات وزارة الداخلية الإيفوارية قد أبلغ الفريق بأن عملية تمويل المرتزقة الليبريين مستمرة.

٣٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أبلغ الفريق حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار بمدفوعات حكومة كوت ديفوار إلى المرتزقة الليبريين، واستكمل تلك المعلومات مع التحقق من تفاصيل أخرى لها. وقدم الفريق إحاطات شاملة في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣ للأجهزة الأمنية في حكومة ليبريا والقصر التنفيذي، حيث أبلغت تلك الأجهزة الفريق أن حكومة كوت ديفوار لم تطلعها على أي معلومات تتعلق بدفع مبالغ مالية للمرتزقة. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أكد مسؤولون في وزارة الداخلية في كوت ديفوار للفريق أن مسألة المدفوعات المالية لم يتم الإفصاح عنها لحكومة ليبريا. وأعربت حكومة كوت ديفوار عن القلق من قيام الوكالات الأمنية الليبرية باختلاس الأموال وتعريض العملية للخطر.

٣٥ - ويشير الفريق إلى أن حكومة كوت ديفوار تعتبر أن حكومة ليبريا عالجت مسألة المرتزقة بصورة لا تحقق الأثر المرجو. وعلى سبيل المثال، استعانت حكومة ليبريا بجنرالي المرتزقة الليبريين أوغستين فلييه وآيزاك تشيغبو كمصدري معلومات فور إطلاق سراحهما من السجن، بيد أن جنرالي المرتزقة قاما مرة أخرى بعرض خدماتهما للقتال لمصلحة جهات التمويل الموالية

(٧) كذلك أشار الفريق على المرتزقة الليبريين بالإفصاح عن تلك المعلومة إلى الوكالات الأمنية التابعة لحكومة ليبريا والسعي إلى الحصول على موافقة حكومة ليبريا قبل السفر إلى أبيدجان.

لغباغبو التي تعمل انطلاقا من غانا، وفي ذلك الحين انقطعت اتصالات حكومة ليبريا فعليا بهذين الشخصين وفقدت نفوذها عليهما. كذلك تنظر حكومة كوت ديفوار إلى المعالجة السيئة لمحاكمات المرتزقة الليبريين من قبل حكومة ليبريا بوصفها عقبة[٨]. علاوة على ذلك، فإن وثيقة داخلية لأجهزة الأمن الإيفوارية أشار إليها فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار تشير إلى تورط وكالة الأمن الوطني الليبرية في تيسير مدفوعات من مسؤولين سابقين في حكومة غباغبو إلى مرتزقة ليبريين (S/2013/228، الفقرة ٣٦ والمرفق ٥).

٣٦ - والمدفوعات المالية إلى المرتزقة الليبريين كانت فعالة بوجه خاص نظرا لأن معظم أولئك الأفراد ليست لديهم مطامح سياسية في كوت ديفوار وبالتالي هم قابلين لتلقي الأموال من حكومة كوت ديفوار للتخلي عن أنشطتهم. علاوة على ذلك، قام جنرالات المرتزقة الليبريين بأدوار رئيسية بصفتهم ميسرين في التخطيط والتنظيم لغارات المليشيات الإيفوارية عبر الحدود، خاصة من مقاطعة غراند غيديه. ومن ثم فإن المدفوعات المباشرة للمرتزقة الليبريين حسنت عمليات جمع المعلومات من ليبريا التي تقوم بها السلطات الإيفوارية وبثت البلبلة فيما بين المرتزقة والمليشيات الإيفوارية بشأن هوية العملاء الحكوميين المحتملين. ووفقا لما أفاد به أفراد المرتزقة الليبريين الذين كانوا يعملون باسم الحكومة الإيفوارية والذين أجرى معهم الفريق مقابلات في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فإن ذلك أدى بدوره إلى حدوث انخفاض كبير في قدرة شبكات المرتزقة والمليشيات الموالية لغباغبو في ليبريا على تجنيد المقاتلين وتعبئتهم بنجاح. ويلاحظ الفريق أن الهجمات التي نُفذت في منتصف عام ٢٠١٢ سبقتها جهود تعبئة بينة (S/2012/448، الفقرة ٨٦).

٣٧ - بيد أن القلق يظل يساور الفريق إزاء أن المدفوعات المقدمة من حكومة كوت ديفوار إلى المرتزقة الليبريين لا تمثل وسيلة مستدامة لتعزيز استقرار الحدود. وفي مقابلة أجراها الفريق مع أحد جنرالات المرتزقة في زويردو، بمقاطعة غراند غيديه، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قال الجنرال، الذي أخبر الفريق بأنه قاتل في مالي في أوائل عام ٢٠١٣، إن حكومة كوت ديفوار دفعت له نحو ٠٠٠ ٨ دولار (٤ ملايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية) في آب/أغسطس ٢٠١٣. وأشار جنرالات آخرون أجرى معهم الفريق مقابلات

(٨) انتهت المحاكمة التي عُقدت في مونروفيا لـ ١٨ مرتزقا، قام كثيرون منهم بهجمات عبر الحدود في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ عندما قرر القاضي تسريح هيئة المحلفين وشرع في تحقيق في ادعاءات بالتأثير على هيئة المحلفين. وصدر أمر بإعادة المحاكمة، رغم عدم تحديد موعد لذلك. واتسمت المحاكمة بمشاكل عديدة شملت ضم قضيتين على نحو خاطئ تعلقتا بمرتزقة متهمين وجمعتا بين أحداث منفصلة واشتملتا على اتهام لأفراد من هجمات عبر الحدود جرت في أيار/مايو ٢٠١١ وحزيران/يونيه ٢٠١٢.

في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى أنهم تلقوا مبالغ أقل بكثير: أي حوالي ٢ ٠٠٠ دولار لكل فرد منهم (مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية). واشتكى عدد من أفراد المرتزقة الذين تلقوا تلك المدفوعات من أنهم وعدوا بتلقي أموال أكبر بكثير مما تلقوه بالفعل وادعوا أن التمويل الإضافي قد جرى اختلاسه من قبل مسؤولين إيفواريين في أبيدجان ومن قبل المسؤول السابق في وكالة الأمن الوطني. علاوة على ذلك، لم تكن المدفوعات كافية لتؤثر بصورة دائمة، وهو ما يعني أن غالبية الجنرالات يظلون فقراء ودون فرص بديلة لكسب العيش. وعلى هذا النحو، سيظل جنرالات المرتزقة عرضة لتجنيدهم في المستقبل للجهة التي تدفع أكثر. علاوة على ذلك، ليس من الواضح الكيفية التي تصرف بها جنرالات المرتزقة في الأموال التي تلقوها من حكومة كوت ديفوار وما إذا كانوا قد اشتروا أسلحة أو ذخائر إضافية أم لا ليقوموا بالاستثمار مرة أخرى في قدرتهم على ابتزاز المدفوعات من الحكومات في المستقبل. وبهذه الطريقة، يمكن للمدفوعات أن تغري بعض قادة المرتزقة بتعزيز قدرتهم على زعزعة الاستقرار في المنطقة الحدودية بغية التقدم بطلب من أجل الحصول على التمويل من حكومة كوت ديفوار. وأعرب بعض جنرالات المرتزقة الذين أجرى معهم الفريق مقابلات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والذين لم تشملهم المدفوعات، عن رغبتهم في أن يثبتوا لحكومة كوت ديفوار أنهم قادرين أيضا على تهديد أمن الحدود وأنهم يستحقون التمويل بالتالي.

٣٨ - واستجابت حكومة ليبريا بطرق مختلفة عندما أفصح لها الفريق عن معلومات تتعلق بقيام حكومة كوت ديفوار بتقديم مدفوعات إلى المرتزقة. وأعرب عدد من كبار المسؤولين الحكوميين الذين أجرى معهم الفريق مقابلات عن عدم انشغالهم بالمدفوعات وعن قبولهم بهذه الطريقة بوصفها حقا من حقوق حكومة كوت ديفوار لبلوغ أهدافها في المنطقة الحدودية. ويلاحظ الفريق أنه في حالة نجاح مدفوعات حكومة كوت ديفوار إلى المرتزقة في منع الهجمات عبر الحدود بصورة مؤقتة، سيريح ذلك حكومة ليبريا من نشر قوات أمن كافية في منطقة الحدود وتؤدي بعض عمليات النشر إلى الضغط على قدرة حكومة ليبريا وتفرض أعباء مالية ومن حيث الأفراد على مونروفيا. وسيؤدي انخفاض الهجمات عبر الحدود من ليبريا إلى كوت ديفوار أيضا إلى الحد من حاجة الوكالات الأمنية في حكومة ليبريا للتحقيق في تلك الهجمات واعتقال المقاتلين المحتملين، مما يحد بالتالي من التوتر الإضافي بين الحكومة في مونروفيا وقومية كران في مقاطعة غراند غيديه الذي نجم عن عمليات الاعتقال وفترات الاحتجاز المطولة السابقة للمحاكمة للمرتزقة (S/2013/316، الفقرة ٣١). ويتفق ذلك فيما يبدو مع نزوع مقرري السياسات في حكومة ليبريا إلى اتخاذ نهج يركز على مونروفيا عوضا عن الاهتمام بالأحوال في المقاطعات المحيطة بها.

٣٩ - بيد أن سلطات أخرى في الوكالات الأمنية الليبرية أعربت عن القلق من أن تلك المدفوعات لا تمثل وسيلة مستدامة لتحقيق السلام والأمن في منطقة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار وقد تسهم عوضا عن ذلك في إطالة أمد عدم الاستقرار. وأشارت تلك السلطات إلى أن المرتزقة عادة ما يتحلقون حول من يدفع لهم أكثر، وأنه رغم ذلك يمكن إغراؤهم بسهولة عن طريق التمويل المقدم من الشبكات الموالية لغباغبو. وأشار مسؤولون ليبريون أيضا إلى نتيجة محتملة تتمثل في تناقص سلطة حكومة ليبريا في مقاطعتي غراند غيديه وريفر جييه في أوساط المرتزقة الذين لدى الكثيرين منهم آراء سلبية عن الحكومة والذين ينحازون، على نحو مؤقت على الأقل، إلى مموليهم الجدد في أبيدجان. وأعرب عدد من كبار المسؤولين في الوكالات الأمنية الحكومية عن اعتراض آخر على ما يرونه تدخلا عدوانيا من حكومة كوت ديفوار، بما في ذلك ما يتبدى في إخفاء المعلومات المتعلقة بالمدفوعات. ويتسم ذلك بأهمية خاصة خلال التحقيقات التي أجرتها حكومة ليبريا في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الأموال التي تلقاها مرتزقة ليبريون اعتُقد بأنها تتصل بهجمات وشيكة عبر الحدود، إلا أنها تم تزويدهم بها في الواقع من حكومة كوت ديفوار.

٤٠ - وأبلغت حكومة غانا أيضا الفريق بأنها تظل حذرة إزاء نوايا وأعمال حكومة كوت ديفوار بشأن التعامل مع مسؤولي حكومة غباغبو السابقين المقيمين في غانا. وسافر الفريق إلى غانا في الفترة من ٧ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ للتحقيق في تمويل انتهاكات نظام حظر الأسلحة المرتكبة في ليبريا من قبل مرتزقة ليبريين وعناصر مليشيا إيفوارية، فضلا عن حالة الشبكات المناصرة لغباغبو والعاملة في ذلك البلد. وفي اجتماع نظمه مجلس الأمن الوطني الغاني في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أعلنت سلطات حكومة غانا للفريق أنه حكومة كوت ديفوار قد فاقمت من حالة اللاجئين الموالين لغباغبو والمقيمين في غانا بإرسال عملاء إيفواريين بغرض تنفيذ عمليات اغتيال واختطاف ضد النشطاء من اللاجئين الموالين لغباغبو. وادعت السلطات الغانية أنها أحبطت على الأقل بعثتين من هذا القبيل في أوائل عام ٢٠١٣ وقالت للفريق إن واحدا على الأقل من مناصري غباغبو، والذي كان قد عاد إلى كوت ديفوار، قد اختطف واختفى. ولم يتمكن الفريق من التحقق على نحو مستقل من هذه المعلومة. واجتمع الفريق مع عدد من الوزراء السابقين في نظام غباغبو في مجلس اللاجئين الغاني في أكرا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وادعى جميع الوزراء السابقين أنه يسعون إلى العودة إلى كوت ديفوار، إلا أنهم يخشون من تعرضهم للقتل إذا نجحوا في ذلك. وقد وجه الاتهام إلى غالبية الوزراء السابقين في كوت ديفوار بشأن جرائم متعددة، بما فيها الجرائم الاقتصادية، وادعوا للفريق أن منازلهم وممتلكاتهم قد استولت عليها عناصر مناصرة لحكومة كوت ديفوار.

جيم - الحدود بين ليبريا وسيراليون

٤١ - لا ينحصر ضعف السلطة التي تخضع لها المناطق الحدودية الليبرية في الحدود المتاخمة لكوت ديفوار. فقد اكتشف الفريق أيضا خلال تحقيقاته أن غابة غولا تشهد نشاطا لمئات المقاتلين السابقين الذين يحمل بعضهم السلاح، وأنهم يستخرجون الذهب دون تصريح قانوني ويشتركون في أنشطة أخرى غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات وتهريب السلاح (S/2013/316، الفقرات ٣٣-٣٦). وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أخبر مسؤول أمني كبير بالحكومة الليبيرية الفريق بأنه يُعتقد أن عناصر كثيرة من الميليشيات الموجودة بالغابة تنتمي للكماجور، التي كانت تعمل في سيراليون بمثابة جماعة دفاع مدني حتى اندلعت الحرب في ذلك البلد، ثم قاتلت في صفوف جماعتين متمردتين، وهما جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبريا في فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقرر بضع آلاف من الأعضاء السابقين في جماعة الكاماجور أن يبقوا في ليبريا، في حين انتقل العديد منهم إلى مقاطعة كاب ماونت في غابة غولا الواقعة على الحدود مع سيراليون. وأجرى الفريق المزيد من التحقيقات بشأن مسائل متصلة بأمن هذه المنطقة، على جانبي الحدود بين ليبريا وسيراليون. وأوفد الفريق في هذا الصدد بعثة تحقيق ميدانية إلى كاويليهون وفورنور، الواقعتين بالقرب من واجوا في غراند كيب ماونت، في تموز/يوليه ٢٠١٣، حيث لاحظ الفريق أن مجموعات من المقاتلين السابقين تشارك في أنشطة غير مشروعة، وتشكل مخاطر أمنية لحراس الغابات غير المسلحين التابعين لحكومة ليبريا (انظر الفقرتين ١١٢ و ١١٣).

٤٢ - وبدأت هذه المجموعات من المقاتلين السابقين التي تعمل في غابة غولا بمنأى عن أي سلطة للدولة المناوشات المسلحة عبر الحدود. وتلقى الفريق معلومات من سيراليون تفيد بأن رجال مسلحين ببنادق صيد يدوية الصنع من أولئك الذين يعملون على الحدود بين سيراليون وليبريا نصبوا كمينا لحراس غابات سيراليونيين في غابة غولا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مما أسفر عن إصابة أحد الحراس بجراح خطيرة. وذكر تقرير الفريق لمنتصف المدة أيضا أن حراس غابات سيراليونيين تعرضوا لهجوم في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ شنه مقاتلون ليبريون سابقون (S/2013/316، الفقرات ٣٣-٣٦).

٤٣ - وكانت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومتي سيراليون وليبريا قد اتفقت في اجتماع لجنة أمن الحدود المشتركة ووحدات بناء الثقة، عقد في سينجي بمقاطعة غراند كيب ماونت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، على تنفيذ دوريات أمنية مشتركة مع مراقبي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في غابة غولا. ومع ذلك، لم تتشكل فرقة العمل حتى الآن، ولم ينعقد الاجتماع الشهري للجنة أمن الحدود المشتركة ووحدات بناء الثقة منذ تموز/يوليه ٢٠١٣. ولا تخضع

غابة غولا التي تمثل بقعة محتملة لزعزعة الاستقرار سوى لمراقبة محدودة أو منعدمة من جانب حكومة ليبريا التي تدّعي أن نشر موظفي أمن مسلحين تسليحا ملائما لتنفيذ دوريات استطلاع في المنطقة يمكن أن يستفز المقاتلين السابقين المقيمين فيها بشكل أكبر. ويساور الفريق القلق لأن حكومتي ليبريا وسيراليون تتلكآن في اتباع نهج استباقي لتأمين هذه المنطقة الحرجية ولأنهما لن تتدخلا، فيما يبدو، إلا إذا طرأ تدهور مفاجئ في الحالة الأمنية في تلك المنطقة.

دال – تجنيد المرتزقة لصالح مالي

٤٤ – تفتقر الحكومة الليبرية بقدر كبير إلى القدرة والإرادة اللازمتين لممارسة سلطتها في المناطق الحدودية النائية بمن يسكنها من المقاتلين السابقين ومعاليهم. ويمارس هؤلاء السكان الناقمين، الذين عمل الكثير منهم في خدمة جماعات المتمردين في مختلف بقاع المنطقة دون الإقليمية، أنشطة في الاقتصاد غير الرسمي ويظلون معرضين بشدة لخطر التجنيد كمقاتلين في المناطق التي يشوبها عدم الاستقرار في شتى ربوع غرب أفريقيا.

٤٥ – و في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أجرى الفريق مقابلة مع جنرال مرتزق سابق في حركة الديمقراطية في ليبريا، في زويدرو بمقاطعة غراند غيديه، قدم خلالها الجنرال معلومات حول إرساله إلى مالي ليقاتل في صفوف حكومة مالي كمرتزق في أوائل عام ٢٠١٣. وذكر هذا الشخص أنه جُنّد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على أيدي جنرالين سابقين ينتميان للجبهة الوطنية القومية الليبرية وهما معروفان للفريق ومتمركزان في مونروفيا ومقاطعة نيمبا. وقد جنّد أحد الجنرالين أيضا مقاتلين سابقين بالجبهة في مقاطعة نيمبا ليقاتلوا في كوت ديفوار لصالح القوات الجمهورية لكوت ديفوار في أواخر عام ٢٠١٠. وعلم الفريق من الجنرال المرتزق السابق في الحركة أنه انتقل من فويا في مقاطعة لوفا إلى سيراليون واتجه بعد ذلك إلى غينيا ثم إلى باماكو في مالي، حيث تلقى مدفوعات وتجهيزات قبل أن يشرع في القتال لصالح حكومة مالي في وقت لاحق. وذكر الجنرال أنه قاتل مع مرتزقة آخرين من ليبريا وسيراليون وغينيا، وأوجز ما تلقاه من لوازم ومدفوعات. وقال الجنرال أيضا إن مقاطعتي وياجو وغراند كيب ماونت تعدان من مصادر جلب المرتزقة السيراليونيين، (انظر الفقرات ٤١ و ١١٢ و ١١٣). ولم يتسن للفريق أن يتحقق من التفاصيل التي قدمها هذا المرتزق، ولكنه يرى أنها تتسم بالمصداقية. وأبلغ هذا المرتزق الفريق أيضا أنه تلقى مدفوعات من حكومة كوت ديفوار عندما زار أبيدجان في آب/أغسطس ٢٠١٣، وهو ما تحقق الفريق من صحته عن طريق عدة مصادر. وتلقى الفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

معلومات إضافية بشأن الأنشطة التي اضطلع بها جنرالا الجبهة المشار إليهما آنفا فيما يتعلق بتجنيد المرتزقة لصالح غينيا.

٤٦ - وحصل الفريق على معلومات إضافية بخصوص تجنيد المرتزقة في ليبريا لصالح مالي في أوائل عام ٢٠١٣، قدمها إليه مرتزقان ليبريان أجرى معهما الفريق مقابلات في عدة مناسبات في مونروفيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وحصل الفريق على اسم أحد مجنِّدي المرتزقة، وهو جنرال سابق في جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية أصيب أثناء القتال في مالي في أوائل عام ٢٠١٣. ورجع هذا الجنرال إلى مونروفيا سعيا لتجنيد المزيد من المقاتلين.

هاء - تجنيد المرتزقة على الحدود الغينية الليبرية

٤٧ - حصل الفريق كذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على معلومات تتعلق بتجنيد المرتزقة الليبريين والسيراليونيين في مقاطعة نيمبا للمشاركة في عمليات محتملة في غينيا. وحصل الفريق على أسماء عدد من مجنِّدي المرتزقة من المرتزقة الليبريين المُلمّين بتلك العملية ومن إحدى الوكالات الأمنية الليبرية، رغم أن الفريق لم يتمكن عند نهاية ولايته من تنفيذ زيارة ميدانية لإجراء تحقيقات إضافية بشأن عمليات التجنيد المدعى بحدوثها.

٤٨ - وسبق للفريق أن تلقى معلومات بشأن تجنيد المرتزقة في منطقة جنوب شرقي غينيا في أوائل عام ٢٠١٢ بالنيابة عن شخص يدعى أوفوري دياه وهو مرتزق ليبري يخضع حاليا للمحاكمة مع ١٧ متهما أخر بتهمة ارتزاق فيما يتعلق بالهجمات التي تعرضت لها كوت ديفوار عبر حدودها مع ليبريا. واستقى الفريق معلوماته بشأن التجنيد من مصادره في أوساط المرتزقة ومن جهاز أمني ليبري ومن فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٤٩ - وسافر دياه، الذي سبق أن تولى منصب نائب الأركان لشؤون العمليات في جبهة الليبريين المتحدين خلال النزاع الأهلي الليبري، من ليبريا إلى غانا في أواخر عام ٢٠١١ ليعمل حاملا للأموال الخاصة بالمرتزقة نيابة عن مسؤولين سابقين في حكومة الرئيس لوران غباغبو (S/2012/901، الفقرات ٣٢، و ٥٣-٥٥). وعلم الفريق من دياه ومصدرين آخرين من المرتزقة الليبريين أن قصر الرئاسة عاون دياه في استصدار جواز سفر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ سافر به إلى غانا، وهو ما أنكرته الحكومة الليبرية أمام الفريق. وعلم الفريق أيضا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من مرتزقة ليبريين من المطلعين على أنشطة دياه أنه سعى إلى الحصول على أسلحة غير مشروعة فيما يتعلق بامتياز استغلال الغابات في منطقة غبارزون، بمقاطعة غراند غيديه، في عام ٢٠١٢ قبل أن تعتقله الشرطة الوطنية الليبرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وذكر دياه للفريق في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أنه عمل

لحساب شركة ”A&M Enterprises“ لقطع الأخشاب التي تملكها عائشة كونيه في مقاطعة غراند غيديه، وهي معلومات أستطاع الفريق لاحقا أن يتحقق من صحتها من مصدرين آخرين[٩]. ولعبت كونيه دورا بارزا من غينيا في تشكيل وقيادة جبهة الليبريين المتحدين المتمردة خلال النزاع الأهلي الليبري (انظر الفقرات ١٤٤-١٤٩ للاطلاع على المزيد من المعلومات عن كونيه وشركة ”A&M Enterprises“).

٥٠ - ويواصل الفريق تحقيقاته بشأن شبكة دياه لتحديد مصالحها السياسية أو المالية في غينيا، وهي تحقيقات تشمل جنرالات سابقين في الجبهة وزعماء عصاباتها.

رابعا - المستجدات على صعيد تجميد الأصول وحظر السفر

ألف - نظرة عامة

٥١ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٤ (أ) من قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣)، إلزام جميع الدول باتخاذ التدابير اللازمة لمنع الأفراد الخاضعين لتدابير متعلقة بحظر السفر من دخول أراضيها أو عبورها. ولاحظ القرار أن هؤلاء الأفراد يشكلون تهديدا لعملية السلام في ليبريا أو ينخرطون في أنشطة هدفها تقويض السلام والاستقرار في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

٥٢ - وقرر المجلس في الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، الخاص بتنفيذ تجميد أصول الأفراد والكيانات المدرجين بالقائمة، إلزام جميع الدول بتجميد الأموال وباقي الأصول والموارد الاقتصادية التي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أفراد مدرجين بالقائمة أو أفراد يتصرفون نيابة عنهم أو بتوجيه منهم، وذلك بغية منع هؤلاء المدرجين من إساءة استغلال الأموال والممتلكات المختلسة لعرقلة استعادة السلام والاستقرار في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

٥٣ - وفي الوقت الحالي، تضم قائمة الخاضعين لتدابير حظر السفر خمسة وعشرين فردا، بينما تضم قائمة الخاضعين لتدابير تجميد الأصول تسعة أشخاص وثلاثين كيانا. وركز الفريق على الأفراد الخاضعين لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول ممن يعيشون في ليبريا أو داخل حدود المنطقة دون الإقليمية، على افتراض أنه ربما يتوافر لديهم الدافع للاشتراك بشكل مباشر في أنشطة ترمي إلى زعزعة استقرار ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. ويرى الفريق أن

(٩) علاوة على ذلك، فإن سجلات مكالمات دياه الهاتفية الواردة من وزارة العدل الليبرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ تبين أنه اتصل بعائشة كونيه أو استقبل مكالمات منها على مدى ٤٨ يوما خلال الفترة بين ٣٠ آذار/مارس و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأنه كثيرا ما اتصل بها أو استقبل مكالمتها عدة مرات في اليوم الواحد خلال الفترة نفسها.

تجار الأسلحة الدوليين الذين سبق لهم أن انخرطوا في صفقات مع نظام تشارلز تايلور السابق لن يشكلوا عاملا حفازا لتقويض الأمن في ليبريا في الوقت الحالي، ما لم يجدوا طلبا على خدماتهم.

٥٤ - ويلاحظ الفريق أن الخطر الذي يتعرض له الاستقرار في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية من جهة الأفراد المدرجين يتوقف على قدراتهم ونواياهم. ويمكن تقييم القدرات المالية والقيادية للأفراد في الكثير من الحالات. غير أنه يصعب تقييم نوايا الأفراد المدرجين في أن يزعزعوا استقرار ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. ولا تتوافر للفريق سبل تتيح له الاطلاع على معلومات جوهرية بشأن معظم الأفراد المدرجين، بما في ذلك سجلات الاتصالات الهاتفية والمعاملات المصرفية، وهي معلومات من شأنها أن ترفع درجة اليقين عند تقييم التهديد الفعلي الذي يشكله هؤلاء الأفراد. كذلك فإن التاريخ الحديث لليبريا والمنطقة دون الإقليمية يشير إلى أن بعض الأفراد قد يكونوا انتهازيين، ويمكن أن تتبدل نواياهم بتبدل الأحداث التي تؤثر على استقرار حكومة ليبريا أو دول الإقليم.

باء - ملاحظات عامة

٥٥ - حسبما ذكر الفريق في تقريره لمنتصف المدة (S/2013/316)، فإن حكومة ليبريا لم تنفذ تدابير تجميد الأصول قط. وطعن الليبريون المدرجون بقائمة تدابير حظر تجميد الأصول أمام المحكمة العليا في هذه التدابير، ملتمسين منها أن تمنع حكومة ليبريا من تنفيذها. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أصدرت المحكمة العليا ''حكما دون فتوى'' يقضي بوجوب إخضاع أي محاولة لتجميد أصول المواطنين الليبريين ''للإجراءات القانونية الواجبة المنصوص عليها في الدستور والقوانين التشريعية لهذا البلد''.

٥٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، قدمت حكومة الرئيسة إلين جونسون سيرليف إلى الهيئة التشريعية مشروع قانون يهدف إلى مصادرة أصول الرئيس السابق تشارلز تايلور الذي ادعى أمام المحكمة الخاصة لسيراليون أنه معوز (وهو ما قررت المحكمة بناء عليه أن تسدد تكاليفه القانونية التي تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار في الشهر). والتمس مشروع القانون ''من الدول الأخرى أن تساعد في تعقب أموال تايلور وممتلكاته وأصوله وتجميدها ومصادرتها''. ورفضت الهيئة التشريعية هذا المشروع رفضا قاطعا في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وكان عضوان بارزان في الهيئة التشريعية آنذاك (السيدة جويل تايلور، وهي زوجة الرئيس السابق تايلور والسيد إدوين سنوي، وهو زوج ابنته) لا يزالا مدرجين في قائمة تجميد الأصول (انظر S/2007/689، الفقرة ١٧٠).

٥٧ - ويرى الفريق في ظل العلاقات المتداخلة بين أعضاء النخبة السياسية الصغيرة أن النظامين التشريعي والقضائي في ليبريا لا يُنتظر منهما أن يتخذا إجراءات ضد الأفراد المدرجين فيما يتعلق بتجميد الأصول، لأن بعض هؤلاء الأفراد لا يزال عضوا شديد النفوذ في تلك النخبة.

٥٨ - وخلص الفريق من مقابلاته في ليبريا مع مسؤولين حكوميين وصحفيين ونشطاء المجتمع المدني إلى استنتاج شبه مؤكد بأنه لولا تلك التدابير وخصوصا حظر السفر، لكان بعض الأفراد المدرجين قد نقل أصوله إلى خارج ليبريا. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيقات الفريق وتقاريره تُذكّر الأفراد الخاضعين لتدابير الجزاءات باستمرار بأنهم خاضعين لرقابة دولية لصيقة وأنهم عرضة للوقوع تحت طائلة تدابير أكثر فعالية إذا بدرت منهم تصرفات من شأنها أن تقوض الأمن والاستقرار في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. ويعتقد الفريق أن هذا الأمر قد أثر في سلوك هؤلاء الأفراد تأثيرا إيجابيا، وساهم في تحقيق الاستقرار الذي تنعم بها ليبريا حاليا رغم هشاشته.

٥٩ - بيد أن الفريق يلاحظ من تعليقات الإعلام المحلي والمناقشات مع نشطاء المجتمع المدني في مونروفيا أن حكومة ليبريا قد سيست عملية تجميد الأصول وتقييد السفر. كذلك، فإن أبرز الليبريين المدرجين بالقائمة هم الأشخاص الذين ارتبطوا صراحة بالمعارضة السياسية لحزب الوحدة الحاكم. أما من بدّل ولائه وأصبح يدعم الرئيسة سيرليف، فقد حُذف اسمه من القائمة، مثل إيمانويل شاو شريك بينوني أوري في أعماله والمعاون للرئيس السابق تايلور. وقد تسبب التسييس الواضح للمناخ المحلي المتعلق بهذه القوائم في تصعيب مهمة الفريق في التحقق من المعلومات وتقييم ما إذا كان الأفراد المدرجين الذين لم ينضموا للحزب الحاكم يحاولون زعزعة استقرار هذه الدولة التي كانت دوما دولة شديدة المركزية.

جيم - تشارلز تايلور و "تشَكي" تايلور

٦٠ - فحص الفريق حالة الرئيس الليبيري السابق تشارلز غانكاي تايلور وابنه تشارلز (''تشَكي'') تايلور، وكلاهما ما زال يتمتع بنفوذ كبير في ليبريا حتى الآن رغم أنه لم يعد مقيما بها. ويقضي "تشَكي" تايلور عقوبة مدتها ٩٧ عاما في سجن اتحادي بالولايات المتحدة بعد أن أدانته المحكمة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بارتكاب جريمة التعذيب وجرائم أخرى متصلة بها. أما الرئيس السابق تايلور، فقد حكمت عليه المحكمة الخاصة لسيراليون في أيار/مايو ٢٠١٢ بالسجن ٥٠ عاما؛ وأيدت دائرة الاستئناف بالمحكمة هذا الحكم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ونقل الرئيس السابق تايلور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى سجن بالمملكة المتحدة لقضاء ما تبقى له من مدة العقوبة.

٦١ - ولا تنطبق تدابير حظر السفر على الرئيس السابق تايلور وتشارلز (''تشَكي'') تايلور بما أنهما محبوسان في السجن في الوقت الحالي. غير أن الفريق يرى أن حذف اسم أي منهما من قائمة تجميد الأصول قد يتيح نقل أصول مالية كبيرة، ولا سيما تلك التي لا يزال الرئيس السابق تايلور يسيطر عليها ربما عن طريق وسطاء، إلى أنصار تايلور في ليبريا الواقعين تحت تأثيره الكاريزمي حتى الآن. ويتعين الحيلولة دون وقوع الأموال المختلسة في أيدي مثل هؤلاء الأنصار الذين يحتل بعضهم مناصب ذات نفوذ في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، خشية أن يستغلوها في عرقلة ترسيخ دعائم السلام والاستقرار في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

دال - الأفراد المدرجة أسماؤهم [في قائمة حظر السفر و/أو قائمة تجميد الأصول] المقيمون في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية

جيمس ويلي أدولفوس دينيس، (ولقبه "كوكو")

٦٢ - كان جيمس ويلي أدولفوس دنيس ''كوكو'' أحد كبار قادة الجبهة الوطنية القومية الليبرية التابعة للرئيس الأسبق تايلور، واسمه مدرج في قائمة حظر السفر. وقد أجرى الفريق مقابلة مع دينيس في آذار/مارس ٢٠١٣، وعقب تقرير نصف المدة، قام الفريق بالتحقيق في الادعاءات التي أدلى بها أمام الفريق.

٦٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، قال دينيس للفريق إنه قطع صلاته بتايلور قبل عام ٢٠٠٣. وقال إنه كان في غضون ذلك قد حقق هدفه من الانضمام إلى الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وهو الثأر لمقتل عمه، الرئيس السابق وليام تولبرت، الذي أطاح به الرئيس السابق صمويل دو وقتَله في انقلاب في عام ١٩٨٠. وزعم دينيس إنه وقد بلغ من العمر ٧١ سنة، تقاعد في مزارعه الشاسعة في كاريزبرغ وغبارنغا، ويوفر فرص العمل لنحو ١ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين، الذين يعملون مقابل أجور في تلك المزارع، مما يسهم في تحقيق السلام والأمن في ليبريا، حسب ادعائه.

٦٤ - بيد أن الفريق يلاحظ أن في آب/أغسطس ٢٠١٣، أي شهراً قبل أن تؤيد المحكمة الخاصة لسيراليون الحكم الصادر في حق تايلور، قام دينيس والأخ الأصغر لتايلور، أدولفوس تايلور، بتعبئة أكثر من ١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين من وحدة مكافحة الإرهاب السيئة الذكر التابعة لتايلور، والتي لم يعد لها الآن وجود، من أجل إنعاش مزرعة الرئيس السابق المهجورة البالغة مساحتها ٦ ٠٠٠ آكر في غبارنغا، بمقاطعة بونغ في ليبريا. ويلاحظ الفريق أن دينيس لا يزال قائدا ذا شخصية جذابة في صفوف المقاتلين السابقين التابعين للجبهة الوطنية القومية الليبرية، حيث يتوفر له الدعم ووسائل تعبئة أعداد كبيرة منهم إن شاء ذلك.

٦٥ - ويعتقد الفريق أن تاريخ دينيس أثناء الحروب الأهلية في ليبريا واستمرار علاقته مع المقاتلين السابقين أمران لا يزالان جديرين بالاهتمام. وحين كان دينيس قائدا مقاتلا في جميع الحروب الأهلية في ليبريا، كان يُعرف باسم ''الجنرال السريع في إطلاق النار''، بسبب ميله إلى ارتكاب المذابح وتشويه أجساد المدنيين، استنادا إلى الأدلة التي جمعتها المحكمة الخاصة لسيراليون، والتي فحصها الفريق. ووقعت إحدى المذابح التي اتُّهم بارتكابها في مقاطعة غراند باسا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، وقُتل فيها مئات المدنيين. وأظهرت الأدلة التي جمعتها المحكمة الخاصة أيضا أن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قاد دينيس اثنين من الجماعات الإيفوارية الغربية المتمردة، وهما الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، وحركة العدالة والسلام، أثناء هجماتهما الأولية داخل كوت ديفوار خلال المرحلة الأولى من الحرب الأهلية في ذلك البلد. وكان الاعتقاد السائد أن ٩٠ في المائة من أعضاء الجماعتين هم مرتزقة من سيراليون وليبريا.

٦٦ - واتصل الفريق بدينيس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمناقشة ادعائه بأنه قطع صلاته بالرئيس السابق تايلور قبل عام ٢٠٠٣، وقيامه بتعبئة المقاتلين السابقين لإعادة فتح مزرعة تايلور. وكان من المقرر عقد لقاء في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو اليوم الذي تم فيه تأييد إدانة تايلور في مرحلة الاستئناف. ورفض دينيس لقاء الفريق في ذلك اليوم، مدعيا أن له أمورا عاجلة عليه أن يقضيها في مزرعته في كاريزبرغ. وقد حاول الفريق في ثلاث مناسبات أن يجتمع مع دينيس، الذي رفض الاجتماع مع الفريق في كل مرة. ويرى الفريق أن بالنظر إلى خلفية دينيس ومكانته الحالية بين المقاتلين السابقين الذين لا يزالون موالين لتايلور، يظل دينيس يشكل تهديدا للسلام والأمن في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

بنجامين ييتن

٦٧ - كان ييتن قائدا سيء السمعة في وحدة مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس السابق تشارلز تايلور، وهو من الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمتي حظر السفر وتجميد الأصول. وذكر الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ (S/2011/757) أن بنجامين ييتن جنّد مرتزقة ليبيريين بالنيابة عن القوات الجمهورية لكوت ديفوار للقتال في نزاع ما بعد الانتخابات الإيفوارية في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١ (S/2011/757، الفقرتان ٧٧ و ١٤٨). وأفادت تقارير أن ييتن عمل في كوت ديفوار لقيادة هذه العملية. ونمت إلى علم الفريق في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ شائعات مستمرة عن تورط ييتن في تجنيد المرتزقة الليبريين في مقاطعة نيمبا للقتال ضد القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وكذلك لزعزعة الاستقرار في ليبريا، ولكن الفريق لم يتمكن من التحقق بشكل مستقل من هذه المعلومات.

٦٨ - ولم يحصل الفريق على أي معلومات بشأن الأصول التي يملكها بيتن. ومع ذلك، ونظرا للأنشطة التي يقوم بها بيتن لتجنيد المرتزقة في ليبريا (على النحو المبين أعلاه)، ينبغي الإبقاء على تدابير تجميد الأصول المتعلقة به. وقد أُبلغ الفريق في مناسبات متعددة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من قِبل عدة سلطات عليا في حكومة ليبريا أن بيتن يقيم في توغو. وقد التمس الفريق المزيد من التفاصيل بشأن المكان المحتمل لإقامة بيتن، ولكن الفريق لم يتمكن من التحقق بشكل مستقل من تلك المعلومات. وقد وجهت حكومة ليبريا غيابيا تهمة القتل العمد إلى بيتن، وأصدرت أمرا بإلقاء القبض عليه في عام ٢٠٠٩، ولا تزال الحكومة تعتبر أن بيتن يشكل خطرا. ويتفق الفريق مع التقييم القائل أن بيتن لا يزال يشكل خطرا على السلام والأمن في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

مومو جيبا

٦٩ - كان مومو جيبا، الذي يخضع لتدابير حظر السفر، أحد كبار الضباط المعاونين للرئيس السابق تايلور. وخلال تلك الفترة، كان مُنفذا سيء السمعة لتعليمات تايلور، حيث اتُّهم بتنفيذ اغتيالات نيابة عن تايلور. ومع ذلك، كان جيبا نفسه أيضا أحد ضحايا الحرب الأهلية الليبرية إلى حد ما، حيث تم تجنيده كمقاتل في الجبهة الوطنية القومية الليبرية التابعة لتشارلز تايلور في عام ١٩٩٠ عندما كان في سن المراهقة، ليكون واحدا من أوائل الأطفال المقاتلين في تلك الحرب.

٧٠ - والتقى الفريق مع جيبا في مونروفيا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، ومرة أخرى في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي كلتا المناسبتين، كان جيبا في حالة مجون، وقد خلص الفريق إلى أنه يفرط في استهلاك الكحول والمخدرات. وإذ أيدت المحكمة الخاصة لسيراليون إدانة تايلور، يرى الفريق أن جيبا، الذي ليس له أي أتباع، لا يشكل الآن أي تهديد لليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

بينوني أوري

٧١ - كان بينوني أوري مفوض الشؤون البحرية في عهد الرئيس السابق تايلور، وهو يخضع لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر. وأظهرت الأدلة التي جمعتها المحكمة الخاصة لسيراليون، والتي استعرضها الفريق، أن أوري، حين كان يشغل منصب مفوض الشؤون البحرية، أذن بتسديد تكاليف مشتريات الأسلحة من صربيا من حسابات مكتب الشؤون البحرية عام ٢٠٠٠. وقد جُهزت الحسابات للدفع في أواخر عام ١٩٩٩، ووصلت أول

شحنة أسلحة من صربيا في عام ٢٠٠١ أو ٢٠٠٢. غير أن الأدلة تشير إلى أن أوري، عندما وافق على صرف تلك الأموال، كان يعمل تنفيذا لأوامر تايلور.

٧٢ - ويشغل أوري حاليا منصب رئيس شركة لونستار للاتصالات (Lonestar Communications)، التي تعتبر من أكبر دافعي الضرائب في ليبريا. وهو يملك ٢٠ في المائة من أسهم هذه الشركة بواسطة مؤسسة PLC، التي هي بدورها في ملكية IDS وNexus، وهما شركتان ليبريتان أخريان أنشئتا في عام ١٩٨٩ بإصدار أسهم لحاملها مغفلة الاسم (S/2011/757، الفقرة ١٣٩). وقد استثمر أوري أموالا أيضا في مساكن وفنادق، وفي شركة لتأجير السيارات، ومحطات إذاعية وتلفزيونية، وفي صحف عديدة، وهو من أغنى مواطني ليبريا. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عينت الرئيسة سيرليف أوري عمدة لكاريزبرغ، لكنها أقالته من ذلك المنصب عندما اتضح أنه لن يؤازرها في حملة إعادة انتخابها عام ٢٠١١.

٧٣ - ومن الواضح أن أوري يملك الموارد والسلطة القيادية التي تمكنه من حشد الدعم وتقويض السلام والأمن في ليبريا إن شاء ذلك. فالعداوة القائمة بينه وبين حكومة ليبريا دفعت بعض كبار المسؤولين في حكومة الرئيسة سيرليف إلى التكهن باحتمال أن له حافزاً للقيام بذلك.

٧٤ - وحاول الفريق أن يحقق في الأصول الضخمة التي يملكها أوري لتحديد ما إذا كانت تُستخدم لدعم جماعات تسعى إلى زعزعة استقرار ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. ولم يتم تجميد الأصول التي يملكها أوري أو الكشف عنها بكاملها. وقد استند الفريق إلى معلومات زودته بها مصادر سرية، وحكومة ليبريا، وأوري نفسه. ولم يبلَغ الفريق بأن أوري يشارك في أي أنشطة من شأنها زعزعة استقرار ليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

٧٥ - ومن الصعب على الفريق تقييم نوايا أوري. فخلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، اتهمت حكومة ليبريا أوري باستخدام محطته الإذاعية Love FM لبث بيانات تحريضية مناوئة للحكومة. وقد اعتبر المسؤولون ذلك دليلا على نية أوري في إثارة الفتنة. وأجرى الفريق مقابلة مع أوري في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، ثم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، يوما واحدا بعد تأييد إدانة تايلور، حيث قال يوري للفريق إن محطته الإذاعية مؤسسة تجارية، وأنها تمنح مسؤولي الحكومة والشخصيات المعارِضة على السواء وقتا مدفوع الأجر لبث آرائهم دون أي رقابة. وقد تأكد الفريق أن الأمر كذلك بالفعل، وأن Love FM لا تنفرد بين المحطات الإذاعية الليبرية ببث بيانات تحريضية مناوئة للحكومة. واتّهم أوري

بدوره الحكومة بالتورط في إحراق مكاتب هذه المحطة الإذاعية في وقت لاحق لأنه يقدم الدعم المالي لحزب سياسي معارض، هو المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي.

٧٦ - وفي مقابلاته مع الفريق، أصر أوري على أن بصفته شخصا مدنيا عينه تايلور في منصب مفوض الشؤون البحرية، فإنه لم يتخذ أي قرارات ذات صلة بالحرب. كما أبلغ أوري الفريق أنه ينوي ترشيح نفسه لمنصب رئاسة ليبريا في انتخابات عام ٢٠١٧ كمرشح مستقل. ويبدو أن أنشطة أوري في التجارة، والأرباح التي تتراكم من تلك الأنشطة، تشير إلى أن نشوب صراع مدني في ليبريا سيكون له أثر مالي سلبي كبير عليه.

٧٧ - وأبلغ أوري الفريق أنه قدم طلبا برفع اسمه من القائمة إلى المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وعرض أوري أيضا على الفريق رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وموقعة من رئيسة ليبريا، تؤيد طلبه برفع اسمه من القائمة.

٧٨ - ويشير الفريق إلى أن أوري كان دوما مستعدا للاجتماع مع الفريق لمناقشة استفساراته وتزويده بالمعلومات التي يطلبها طيلة فترة ولايته. ويرى الفريق أن ما يبديه أوري من التزام بالعملية الديمقراطية، وإن كان في معارضة الحزب الحاكم الحالي، لا يهدد بزعزعة استقرار ليبريا.

إبراهيم باه (ولقبه "إبراهيما بالدي")

٧٩ - إن إبراهيم باه، المعروف أيضا باسم ''إبراهيما بالدي''، مواطن سنغالي اسمه مدرج في قائمة حظر السفر بسبب أنشطته كتاجر أسلحة تعامَل مع الرئيس السابق تشارلز تايلور في انتهاك للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ومن خلال شركة غرينستون (Greenstone) التي يملكها ويتخذ مونروفيا مقرا لها، قدم باه دعما لنظام تايلور بواسطة تهريب الأسلحة إلى المتمردين التابعين للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون مقابل الماس. وحين تم فرض تدابير حظر السفر، كان يُعتقد أن باه يقيم في بوركينا فاسو.

٨٠ - وفي تقرير منتصف المدة (S/2013/316، الفقرة ٣٢ والفقرات من ٤٢ إلى ٤٦)، أثبت الفريق أن باه كان يشارك في أنشطة إجرامية، وكذلك في الجهود الرامية إلى زعزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية من خلال تجنيد المرتزقة، كما أنه انتهك حظر السفر المفروض عليه بسبب إقامته في سيراليون. وقد أجبر نشر تقرير الفريق لمنتصف المدة حكومة سيراليون على النظر رسميا في مسألة وجود باه في البلد. وأُلقي عليه القبض لاحقا في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وتم احتجازه في مرفق تابع لوحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود

الوطنية في فريتاون. وأُطلق سراحه بعد أسبوع واحد وأُلزم بالحضور إلى مقر الوحدة مرة كل ٧٢ ساعة.

٨١ - وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، وفي شراكة مع منظمة سيفيتاس ماكسيما (Civitas Maxima)، الكائن مقرها في جنيف، رفع مركز المساءلة وسيادة القانون، ومقره في فريتاون، دعوى خاصة باسم تامبا إيمانويل تاكوي، الذي بَتر أعضاءَه متمردو الجبهة المتحدة الثورية في مقاطعة كونو الغنية بالماس أثناء الحرب الأهلية في سيراليون. ووجه المركز والمنظمة المذكوران تهما إلى باه أمام محكمة في فريتاون بارتكاب جرائم الحَبس غير القانوني، والاختطاف، والجَرح والجَرح العمد، والاعتداء الذي يُلحق إصابات بدنية فعلية، والشروع في القتل العمد. وقد أُصدرت معلومات عن القضية إلى باه في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، وكان من المقرر أن يمثل أمام المحكمة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي ذلك اليوم، اكتشفت المحكمة اختفاء ملف القضية، وقررت أن يحضر باه أمامها مرة أخرى في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٨٢ - وقبل الموعد المحدد لحضور باه، وضعته سلطات سيراليون على متن رحلة جوية تجارية متوجهة إلى داكار في السنغال في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، ذكر فرانكلين كارغبو، وهو المدعي العام ووزير العدل في سيراليون، في حديث إلى محطة إذاعية محلية، أن ترحيل باه تم بناء على أوامر الرئيس إرنست باي كوروما، وقد حصل الفريق على تسجيل صوتي لذلك. وزعم المدعي العام كارغبو أن الرئيس كوروما وقع أمر الترحيل بموجب قانون صدر عام ١٩٦٥ يسمح بطرد أي أجنبي يعتبر أنه ''لا يواتي المصلحة العامة.'' وذكر المدعي العام كارغبو أيضا للمحطة الإذاعية أنه نصح الرئيس كوروما بطرد باه، لأن تقديمه للمحاكمة من شأنه أن يصرف انتباه الحكومة عن جهودها الإنمائية.

٨٣ - وتقدم الفريق برسالة إلى حكومة سيراليون في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ يطلب فيها نُسخاً من جميع الصفحات من جميع وثائق تحديد الهوية التي وجدت في حوزة باه، بما في ذلك جوازات السفر، وقائمةً بجميع تواريخ الأسفار الدولية التي قام بها باه من وإلى سيراليون منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. كما قدم الفريق رسالة إلى حكومة سيراليون في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ يكرر فيها التأكيد على طلباته السابقة، فضلا عن طلب نسخة من أمر طرد باه الذي وقعه رئيس سيراليون، ونسخة من خط سير الرحلة الجوية التي قام بها باه في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، وأية وثائق تتعلق بأية اتصالات بين حكومة سيراليون وحكومة السنغال بشأن طرد باه. وقدم الفريق كذلك رسالة إلى حكومة السنغال في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ يطلب منها المساعدة على تأكيد ما إذا كان باه قد دخل السنغال رسميا بعد طرده من سيراليون، وما إذا كان مقيما في السنغال آنذاك.

٨٤ - وفي رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أجابت حكومة السنغال أن إبراهيما بالدي (أي إبراهيم باه) وصل إلى مطار ليوبولد سيدار سانغور الدولي في داكار قادما من فريتاون في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، وأنه سُجل في المطار. وذكرت الرسالة أن بالدي عرَّف نفسه كتاجر، ويقيم الآن في ٨٤٥٥ سيكاب، ساكري كور، في ضاحية داكار، السنغال. و لم تستجب حكومة سيراليون لطلبات الفريق. وزار الفريق سيراليون في الفترة من ١٣ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتقدم بعدة طلبات للاجتماع بمسؤولي حكومة سيراليون. وأبلغ المسؤولون الفريق بأن ترحيل باه لا يمكن مناقشته إلا مع رئيس سيراليون، الذي أمر بذلك الإجراء.

٨٥ - وتجدر الإشارة إلى أن الفريق حصل على نسخة من رسالة من حزب مؤتمر كل الشعب، الحاكم في سيراليون، يدعو فيها باه إلى سيراليون يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بصفته ''ضيفا خاصا'' (انظر المرفق الثاني). ويشير الفريق أن بعض الأعضاء في مؤتمر كل الشعب وفي حكومة الرئيس كوروما احتفظوا بصلات مباشرة مع الجبهة المتحدة الثورية، وعلى وجه الخصوص مع شريكها، المجلس الحاكم للقوات المسلحة، الذي دبر انقلابا في سيراليون عام ١٩٩٧.

٨٦ - وربط الفريق اتصالات بالبريد الإلكتروني مع باه في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأعرب باه للفريق عن دهشته إذ عَلِم بإدراج اسمه في قائمة حظر السفر، لأنه كان يسافر بحرية في المنطقة، وأنكر أسباب إدراج اسمه في القائمة. وادعى أنه اتصل بالأمم المتحدة ومختلف الوكالات الاستخبارات الغربية من أجل إزالة الشبهات عن اسمه وأنكر أنه زود الجبهة المتحدة الثورية بأسلحة مقابل الماس، أو أنه تعامل مع الرئيس تايلور للحصول بصفة غير مشروعة على الماس في سيراليون. وقدم باه أيضا للفريق نسخة من الصفحتين الأولتين من جواز سفره (انظر المرفق الثالث) ورقم هاتف محمول في السنغال.

٨٧ - ويعتقد الفريق أن حالة باه تتطلب المزيد من التحقيق والرصد الدقيق. فمن الواضح أن له من التدريب والتجربة والحوافز ما يمكّنه من مواصلة الإسهام في عدم الاستقرار في المنطقة.

بينجامين تايلور

٨٨ - بينجامين تايلور من الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة حظر السفر. وهو رئيس هيئة الأركان السابق في الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا، وأصبح مدير الجوازات والتأشيرات في وزارة الشؤون الخارجية في ليبريا في عهد رئيس الحكومة الانتقالية غيود براينت. ويظل تايلور طرفا فاعلا رئيسيا في شبكة الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا في مونروفيا ومقاطعة

غراند غيديه. ويساور الفريق القلق بشكل خاص إزاء احتمال مشاركته في شبكات مرتزقة كران العاملة في غانا وليبريا، والتي حاولت شن هجمات عبر الحدود داخل كوت ديفوار في عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣. وبناء على ذلك، لا يزال الفريق يعتبر تايلور تهديدا محتملا للسلام والاستقرار في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية.

سيمون روزنبلوم

٨٩ - وردت إلى الفريق معلومات تفيد بأن سيمون روزنبلوم، الذي يرد اسمه في لائحة المشمولين بحظر السفر، مُنع من السفر من أبيدجان بكوت ديفوار إلى إسرائيل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتبين أن بحوزة روزنبلوم جواز سفر إسرائيلي منتهي الصلاحية منذ عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى جواز مرور إسرائيلي صالح للفترة من ٧ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ قامت بتسليمه له السفارة الإسرائيلية في كوت ديفوار.

سومو دينيس، وكيا فارلي، وجوزيف تواه

٩٠ - حاول الفريق دون نجاح تحديد أماكن وجود الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة المدعوين سومو دينيس، وكيا فارلي، وجوزيف تواه. ولم يتمكن الفريق من الحصول على معلومات ذات أهمية عن الأنشطة التي يقوم بها هؤلاء الأفراد في الوقت الراهن. وقد كان دينيس جنرالا في جماعة متمردة سابقة، وهي جماعة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وتولى فارلي سابقا منصب جنرال قائد في الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا في بوكانان، وعمل في وقت لاحق مفتشا عاما في وزارة التجارة والصناعة في حكومة الرئيس براينت الانتقالية. وعمل تواه نائبا لبنجامين ييتن في وحدة مكافحة الإرهاب. وتُظهر الأدلة التي جمعتها المحكمة الخاصة لسيراليون، والتي استعرضها الفريق، أن تواه ويتن قاما بدور فعال في توريد الأسلحة للرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور.

بابا جوبي

٩١ - كان بابا جوبي، وهو مواطن غامبي، مديرا لشركة Gambia New millennium Air، وهرّب الأسلحة إلى نظام الرئيس السابق تشارلز تايلور في انتهاك للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ونتيجة لذلك، أُدرج اسمه في كل من قائمة حظر السفر وقائمة تجميد الأصول. وتلقى الفريق معلومات تفيد أن جوبي توفي في غامبيا عام ٢٠١١. واتصل الفريق هاتفيا بأحد المسؤولين في حكومة غامبيا الذي أكد هذه المعلومات. وتقدم الفريق برسالة إلى حكومة غامبيا يطلب فيها تأكيدا خطيا، وهو في انتظار الرد عليها.

رفائيل داغو غنادري (ولقبه "ألكسندر غالي")

٩٢ - تلقى الفريق معلومات من حكومة ليبريا تفيد أن رفائيل داغو غنادري توفي في كوت ديفوار. ولم تتمكن الحكومة الليبرية من تزويد الفريق بدليل على وفاته، وتقدم الفريق برسالة إلى حكومة كوت ديفوار يطلب فيها مزيدا من المعلومات.

هاء - الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة والمقيمون خارج ليبريا والمنطقة دون الإقليمية

٩٣ - طلب الفريق من الدول مساعدته على الحصول على معلومات عن أنشطة الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمتَي حظر السفر وتجميد الأصول والمقيمين خارج ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. وقد حصل الفريق على معلومات عن ريتشارد شيشكلي عقب إلقاء القبض عليه في أستراليا في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتابع الفريق أيضا قضية سلوبودان تيسيتش، بما في ذلك احتمال سفر تيسيتش خارج صربيا أو البوسنة والهرسك، البَلدان اللذان يحمل جوازَي سفر صالحَين صادرين عنهما.

ريتشارد عمار شيشكلي

٩٤ - في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدمت حكومة أستراليا إلى اللجنة مذكرة شفوية تشير فيها إلى إلقاء القبض على ريتشارد عمار شيشكلي في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في ولاية فيكتوريا بأستراليا، بموجب نشرة حمراء صادرة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول). وكان شيشكلي قد دخل أستراليا بجواز سفر سوري في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وأقام فيها منتحلا اسما مستعارا هو جهاد المصطفى. وقد سُلّم شيشكلي في وقت لاحق للولايات المتحدة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

٩٥ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمت حكومة أستراليا إلى اللجنة تقريرا مؤقتا موجها إلى فريق الخبراء يتضمن تفاصيل أخرى عن إلقاء القبض على شيشكلي والتدابير المتخذة في أستراليا لتجميد أصوله، بما فيها الأصول التي يحوزها بأسماء مستعارة مختلفة. وشمل ذلك التدابير التي اتخذتها إدارة الجمارك ودائرة حماية الحدود في أستراليا لمنع إدخال شحنتَي أواني فضية كانتا موجهّتين إلى شركة (Elegance of Nobility) الاسم التجاري لشيشكلي، في شباط/فبراير ٢٠١٣. وأشارت حكومة أستراليا إلى أن شيشكلي يملك أيضا أصولا في النمسا باسمه المستعار، جهاد المصطفى. وقدم الفريق إلى حكومة أستراليا في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ طلبا يلتمس فيه منها معلومات إضافية عن أصول شيشكلي ووثائق هويته، بما في ذلك قائمة تفصيلية عن جميع الأصول التي يملكها أو يتحكّم فيها وجُمِّدت في أستراليا؛ ونسخٌ من جميع التحويلات المالية إلى الحسابات المصرفية التي يحوزها

شيشكلي أو أي كيان يتحكّم فيه؛ ونسخٌ من جميع صفحات وثائق الهوية التي استعملها شيشكلي، بما فيها جوازات السفر الصادرة باسم جهاد المصطفى؛ ومعلومات إضافية عن سفر شيشكلي إلى أستراليا ومنها، ذاكرةً البلدان التي زارها قبل وصوله إلى أستراليا أو بعد مغادرته لها. ولا يزال الفريق ينتظر ردا على هذا الطلب.

٩٦ - وأبلغت حكومة النمسا الفريقَ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بأن أصول شيشكلي كانت مودعة في حسابين (أحدهما بدولارات الولايات المتحدة والآخر باليورو) باسمه المستعار، جهاد المصطفى، في فرع أجنبي لمصرف نمساوي. ولم تكن لحكومة النمسا، بهذه الصفة، صلاحية تقديم معلومات إضافية عن ذلكما الحسابين. وقد تسنى لحكومة أستراليا موافاة الفريق بمعلومات عن ١٣ عملية تحويل مالي بمبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ ٦٠ دولار من دولارات أستراليا من ذلكما الحسابين عبر المصرف النمساوي إلى حساب في مصرف أستراليا الوطني في الفترة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولم يتم وقف هذه التحويلات لأن الاسم المستعار، جهاد المصطفى، لم يكن ارتباطه بشيشكلي معروفا آنذاك. وسيواصل الفريق السعي للحصول على مزيد من المعلومات من المصرف الفرعي الأجنبي، وكذلك من الدولة المسجل فيها.

سلوبودان تيسيتش ويوفان أليكسيتش وأورهان دراغاس

٩٧ - قدمت حكومة صربيا مساعدة كبيرة للفريق وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدمت معلومات عن ثلاثة مواطنين صرب أُدرجت أسماؤهم في قائمة حظر السفر وهم: يوفان أليكسيتش وأورهان دراغاس وسلوبودان تيسيتش. وشملت تلك المعلومات آخر المستجدات عن صلاحية جوازات سفر الأفراد الثلاثة وتواريخ إصدارها وكذلك عن سفرهم إلى صربيا أو منها. ويرد فيما يلي موجز للمعلومات المقدمة عن سفر هؤلاء الأفراد:

(أ) تبين السجلات اسم يوفان أليكسيتش مقترنا بدخوله إلى صربيا أو خروجه منها ثلاث مرات في الفترة بين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٣ عبر مطار نيكولا تيسلا في بلغراد؛

(ب) تبين السجلات اسم أورهان دراغاس مقترنا بدخوله إلى صربيا أو خروجه منها ٤٤ مرة في الفترة بين ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وترد في السجل ٩ مرات دخول إلى صربيا منسوبة إلى دراغاس في عام ٢٠١٣، منها ٧ مرات عبر مطار نيكولا تيسلا في بلغراد. وإضافةً إلى ذلك، توجد بالسجل ١٠ مرات خروج من صربيا منسوبة إليه، منها ٦ مرات عبر مطار نيكولا تيسلا في بلغراد؛

(ج) تبين السجلات اسم سلوبودان تيسيتش مقترنا بدخوله إلى صربيا أو خروجه منها ١١٦ مرة في الفترة بين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، جميعها عبر مطار نيكولا تيسلا في بلغراد. ونُسبت ٤ مرات دخول و ٥ مرات خروج عبر هذا المطار إلى تيسيتش في الفترة منذ أوائل عام ٢٠١٣ وحتى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣. وتبين السجلات اسم تيسيتش كذلك مقترنا بدخوله عبر مطار نيكولا تيسلا في بلغراد ٢١ مرة وخروجه عبره ١٧ مرة في عام ٢٠١٢.

٩٨ - ولاحظ الفريق أن بعض البيانات المتعلقة بسفر تيسيتش التي قدمتها حكومة صربيا أظهرت العديد من أوجه التباين المحتملة في عدة مناسبات. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن تيسيتش غادر مطار نيكولا تيسلا في بلغراد يومي ٢٢ كانون الثاني/يناير و ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، ولكنها في الوقت نفسه تبيّن أنه لم يدخل بلغراد إلا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت حكومة صربيا، في رسالتها المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الفريق بعدم إمكانية توفير المعلومات المتعلقة بسفر تيسيتش بعد ٢٤ أيار/مايو لأن ''الوقت الذي مضى أقل من الإطار الزمني الذي حددته القوانين والقواعد والأنظمة ذات الصلة استنادا إلى المبادئ القانونية الرامية إلى حماية بيانات المواطنين''. ويلاحظ الفريق أن حكومة صربيا تمكنت مع ذلك من تقديم معلومات بشأن سفر أورهان دراغاس حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٩٩ - وسعى الفريق للحصول على مزيد من المعلومات عن سفر تيسيتش، لكي يتسنى له تحديد البلدان التي قام بزيارتها وأي انتهاكات قام بها لحظر السفر. فقد قدم الفريق إلى حكومات ليبيا وتركيا وبيلاروس وكرواتيا وقبرص طلبات رسمية تتعلق باحتمال سفر تيسيتش إلى هذه البلدان أو قدومه منها. وتلقى الفريق ردودا من حكومتي تركيا وكرواتيا، وينتظر ورود ردود من حكومات ليبيا وقبرص وبيلاروس. وأبلغت كرواتيا الفريق بأن تيسيتش لم يسافر إلى ذلك البلد منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (التاريخ المحدد في طلب الفريق). وأجرى الفريق زيارة إلى البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وهو في انتظار صدور تقرير رسمي يتعلق بسفر تيسيتش إلى ذلك البلد ومنه.

١٠٠ - وأبلغت حكومة تركيا الفريق في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بأن تيسيتش مُنع من دخول البلد في مطار أتاتورك بإسطنبول في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبعدم وجود ما يشير إلى دخول تيسيتش تركيا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (التاريخ المحدد في طلب الفريق). وفي رد إضافي ورد من حكومة تركيا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أشير إلى أن تيسيتش وصل إلى مطار اسطنبول أتاتورك على متن الخطوط الجوية التركية من بلغراد عشية

٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ وبقي في منطقة المرور العابر في المطار قبل الذهاب إلى مينسك في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ على متن رحلة أخرى للخطوط الجوية التركية. وسافر تيسيتش مستخدما جواز سفر سليم من البوسنة والهرسك. وأبلغت الحكومةُ التركية الفريقَ أيضا أن تيسيتش وصل إلى مطار إسطنبول أتاتورك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ قادما من طرابلس، مرة أخرى على متن الخطوط الجوية التركية، وغادر في اليوم نفسه كمسافر عابر إلى سراييفو بالبوسنة والهرسك، أيضا على متن الخطوط الجوية التركية. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أكدت حكومة البوسنة والهرسك للفريق أن تيسيتش وصل إلى سراييفو في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣. وأبلغت حكومة البوسنة والهرسك الفريق أيضا بأن تيسيتش قد حاول دخول ذلك البلد من صربيا، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٣ برّاً، ولكنه، نظرا للضوابط التي تفرضها الشرطة البوسنية، قرر عدم الدخول إلى البوسنة والهرسك.

١٠١ - وطلب الفريق من فريق الخبراء المعني بليبيا وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار مساعدته على تحديد الأنشطة التي يزاولها تيسيتش والأسفار التي قام بها.

جوزيف وونغ كييا تاي

١٠٢ - قدمت حكومة سنغافورة إلى اللجنة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ مذكرة شفوية تتضمن معلومات تفيد بأن الشخص المدرج اسمه في قائمة حظر السفر، جوزيف وونغ كييا تاي، قد يكون مستخدما لجواز سفر إندونيسي باسم مختلف. وقدم الفريق إلى حكومة سنغافورة طلبا يلتمس منها فيه تزويده بمعلومات إضافية عن هوية هذا الشخص وأسمائه المستعارة، وسفره إلى سنغافورة ومنها، بما في ذلك رقم جواز السفر والجنسية اللذين استخدمهما هذا الشخص. وقدم الفريق أيضا إلى حكومة إندونيسيا طلبا يلتمس منها فيه نفس المعلومات، مع الإشارة إلى الأسماء التي يمكن أن يكون جوزيف وونغ كييا تاي قد انتحلها. ولا يزال الفريق ينتظر ردودا على هذين الطلبين.

خامسا - الموارد الطبيعية

ألف - استعراض عام

١٠٣ - كُلّف الفريق بموجب الفقرة ٥ (د) و (هـ) من القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢)، بالعمل، في سياق الإطار القانوني الآخذ في التطور في ليبريا، على تقييم مدى مساهمة الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية في السلام والأمن والتنمية وليس في عدم الاستقرار، ومدى مساهمة التشريعات ذات الصلة وجهود الإصلاح الأخرى في هذه المرحلة الانتقالية، وتقديم توصيات عن الطريقة التي يمكن بها لهذه الموارد الطبيعية المساهمة على نحو أفضل في التقدم الذي يحرزه

البلد في تحقيق السلام والاستقرار المستدامين. وكُلِّف الفريق أيضا بالتعاون بنشاط مع نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، بما في ذلك أثناء البعثة التي من المقرر أن تقوم بها عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٣، وتقييم مدى امتثال حكومة ليبريا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

باء – قطاع الماس الطميي

١٠٤ – في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قام المكتب الحكومي للماس بتقييم ٤٥٠,٦٧ ٣٥ قيراطا من الماس الموجه للتصدير بقيمة ٤٤٩,٤٩ ٣٢٦ ١٢ دولارا بمتوسط سعر بلغ ٣٤٧,٧١ دولارا للقيراط الواحد، بما يمثل انخفاضا عن سعره الذي بلغ ٣٦٧ دولارا للقيراط الواحد في عام ٢٠١٢. وقد جلبت هذه الصادرات إلى خزانة ليبريا ما قدره ٧٩٣,٣٣ ٣٦٩ دولارا (المرفق ٤).

بعثة الاستعراض التي قامت بها عملية كيمبرلي

١٠٥ – على نحو ما بيّنه الفريق في تقريره لمنتصف المدة (S/2013/316 الفقرات من ٤٨ إلى ٥٣)، أوفدت عملية كيمبرلي بعثة استعراض إلى ليبريا في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وتمكن الفريق خلال البعثة من لقاء ممثلي عملية كيمبرلي ومناقشة الوضع الراهن لقطاع الماس في ليبريا. إلا أن عملية كيمبرلي، وبعد انصرام ستة أشهر من تاريخ زيارتها البلد، ورغم الطلبات المتكررة الموجهّة إليها، لم تقدم لحكومة ليبريا تقريرا عما خلصت إليه من استنتاجات أو أي توصيات. وبالنظر إلى الأعمال التحضيرية التي قامت بها وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي لم توفّر المركبات فحسب بل أيضا طائرة هليكوبتر من طراز Mi-8 للاستخدام في الزيارات الميدانية (التي كلفت الوزارة التي تعاني بالفعل نقصا في التمويل، مبلغ ٦ ٠٠٠ دولار)، يرى الفريق في هذا التأخير من عملية كيمبرلي أمرا مؤسفا. وعلاوة على ذلك، وفي سياق عمليات استعراض قوانين التعدين الحرفي التي أجرتها الحكومة في الآونة الأخيرة سواء فيما يتعلق بقطاع الذهب أو قطاع الفضة الحرفيَين، فقد أهدرت عملية كيمبرلي فرصة هامة لتقديم توجيه ومشورة مستنيرين. وبدون تقييم من العملية، يرى الفريق أن من الصعب قياس مدى امتثال الحكومة لعملية كيمبرلي تمشيا مع أحكام القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢).

نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا

١٠٦ – لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على الوضع الراهن لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا منذ تقرير منتصف المدة المقدم من الفريق. ففي حين تؤدي عناصر

التصدير المسؤولة عن المرحلة الأخيرة من الإنتاج والمتمثلة في تقييم الشحنات وإصدار شهادات المنشأ وتحصيل العائدات مهامها أداءً كافيا، لا تزال رداءة الدعم اللوجستي ونقص التمويل وتدنّي المعنويات من العوامل التي تعوق أنشطة العناصر المسؤولة عن المرحلة الأخيرة من الإنتاج في المكاتب الإقليمية والتقييم الأولي. فقد أُغلقت المكاتب الإقليمية في باهن وغانتا وكاكاتا التي زارها الفريق ويبدو أنها ظلت على هذا الوضع منذ مدة. وتفاقم عجز المكاتب الإقليمية عن العمل بفعالية جراء تدهور حالة الطرق الذي يحدث خلال موسم الأمطار. وعلاوة على ذلك، يشعر الفريق بالقلق من أن الميزانية السنوية البالغة ٠٠٠ ٤٠٠ دولار المرصودة لتغطية تكاليف إدارة نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا لا تزال تفوق العائدات من صادرات الماس. ونتيجة لذلك، تواجه حكومة ليبريا قيودا تحول دون تنمية قدرتها على رصد أنشطة التعدين على النحو السليم في مناطق البلد التي يصعب الوصول إليها بوجه خاص.

١٠٧ - وتبعا لأنماط الاتجار التي بيّنها الفريق في تقرير منتصف المدة، أبلغت مصادر الفريقَ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بأن التهريب لا يزال مستمرا بلا هوادة، إذْ تدخل ليبريا بضائع أكبر حجما انطلاقا من سيراليون بهدف التهرّب من دفع الضريبة ذلك البلد البالغة نسبتها ١٥ في المائة على قطع الماس الخاصة التي تفوق قيمتها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار، بينما تُهرّب عادة قطع ماس أصغر حجما ومنخفضة القيمة إلى مشترين في سيراليون مباشرةً من ليبريا. وأشار المكتب الحكومي للذهب والماس في سيراليون في تقريره السنوي لعام ٢٠١٢ إلى انخفاض ملحوظ في صادرات قطع الماس الخاصة منذ استحداث تلك الضريبة في عام ٢٠٠٩. ففي عام ٢٠١٢ بوجه خاص، لم تُصدّر ولو قطعة ماس خاصة واحدة من سيراليون لأنها وجدت طريقها عبر ''قنوات تصدير غير رسمية''. وأبلغ مسؤول رفيع المستوى لدى المكتب الفريقَ في فريتاون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عن اعتقاده بأن كمية كبيرة من ''قطع الماس الخاصة'' تُهرّب من سيراليون عبر ليبريا.

١٠٨ - وفيما يتعلق بالحالة الشاذة التي وُجدت في المكتب الإقليمي للماس في غانتا، بمقاطعة نيمبا، والتي تشير إلى ارتفاع الإنتاج ارتفاعا كبيرا، من صفر تقريبا في عام ٢٠١١ إلى ٠٠٠ ١٣ قيراط في عام ٢٠١٢، ما زال الفريق ينتظر أن توافيه عملية كيمبرلي بتحليل تقني لكي يتسنى له تحديد ما إذا كان منشأ هذا الماس في كوت ديفوار أم في مصدر آخر. ولم يتمكن الفريق، خلال زيارة قام بها إلى منطقة غانتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من الوقوف على أي تزايد كبير في أنشطة التعدين وبذلك لا يزال يشعر بالقلق من مصدر هذا الإنتاج.

١٠٩ - وأبلغت مصادر من صناعة الماس الفريق في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بأن سماسرة الماس الموجودين في مونروفيا اشتروا مؤخرا كميات كبيرة من الماس منشؤها في منجم مارانغي في زمبابوي، بينما اشترى آخرون في الآونة الأخيرة ماسا مهرّبا من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ليبريا.

١١٠ - وأبلغت نفس المصادر في هذه الصناعة الفريق أيضا بأنها لاحظت زيادة في صادرات قطع الماس المصقول جزئيا المتأتية من ليبريا. وبمجرّد صقل قطع الماس بعدد أدنى فقط من الأسطح، يمكن اعتبارها سلعة مصنعة، ومن ثم تصبح خارج نطاق ضوابط عملية كيمبرلي المفروضة على الماس الخام، ولا تتطلب، بذلك، إصدار شهادة المنشأ قبل تصديرها. وتعتقد هذه المصادر أن مرفقا تصنيعيا أُقيم لهذا الغرض في كوت ديفوار بهدف الالتفاف على ضوابط عملية كيمبرلي في المقام الأول.

١١١ - ويمثل نقل الماس من زمبابوي وجمهورية أفريقيا الوسطى عبر ليبريا عنصرا جديدا من عناصر الاتجار التي يواصل الفريق التحقيق فيها، في حين يشكّل تصدير الماس المصقول جزئيا محاولة لاستغلال الثغرات في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

١١٢ - ويعتقد الفريق أن الوضع الراهن فيما يتعلق بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا يثير القلق. فبغض النظر عن المشاكل الهيكلية التي تؤثر على الأداء اليومي لعنصر المرحلة الابتدائية من النظام التسلسلي للحيازة، يسهم سوء الإدارة وضعف سلطة الدولة على المناطق المحاذية لأراضي ليبريا، في تيسير الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، خصوصا الماس والذهب. فلئن كان بالإمكان اعتبار قطاعات التعدين الطميي قطاعات توفر للشبان في الأجل القصير، رغم رداءة تنظيمها، أسباب معيشة هم أحوج ما يكونون إليها، فإن تنامي تولّي بعض مناطق التعدين النائية لإدارة شؤونها بنفسها الآخذ في الازدياد يمكن أن يوفّر، في الأجل الأطول، ملاذا آمنا لمن يسعون إلى جني أرباح من عدم الاستقرار والتمرد.

جيم - قطاع الذهب الطميي

١١٣ - في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قيّم مكتب المعادن الثمينة الحكومي ما مجموعه ٤١٦,٥ كيلوغراما من الذهب الموجه للتصدير بقيمة ٣٧٣,٦٤ ٥١٢ ١٦ دولارا، مما أدرّ على خزانة ليبريا ٤٥٨,٩٠ ٤٩٥ دولارا (المرفق ٥).

١١٤ - ولا تزال سيطرة الحكومة على قطاع الذهب ضعيفة جدا. فرداءة الهياكل الأساسية ووجود العديد من المناجم في مواقع حدودية نائية ونقص التمويل لموظفي وزارة الأراضي

والمناجم والطاقة يجعل رصد القطاع أمرا في غاية الصعوبة. ونتيجة لذلك، يتواصل التعدين غير المشروع وتهريب الإنتاج بلا عوائق على نحو كامل تقريبا.

١١٥ - وفي حين بلغت الصادرات الرسمية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما مجموعه ٤١٦,٥ كيلوغراما، أبلغت مصادر من هذه الصناعة الفريقَ بأن الإنتاج السنوي الحقيقي يُحتمل أن يكون قد بلغ زهاء ٠٠٠ ٣ كيلوغرام. فبعض المتّجرين يهرّبون من الذهب ما يصل إلى ١٠ كيلوغرامات أسبوعيا عبر كوت ديفوار وغينيا، حيث يُصهر في شكل سبائك ثم يهرّب إلى الإمارات العربية المتحدة حيث يباع في السوق الدولية. ويسيطر على معظم هذه التجارة تجار من قوميتي ماندينغو وفولاني الذين يقومون بإعادة رأس المال المتأتي منها إلى أوطانهم عبر آليات مصرفية غير رسمية. وتفيد تقارير أيضا بأن الذهب الليبري يتميز بدرجة نقاء رفيعة جدا بحيث لا تضيع من حجمه خلال عملية الصهر سوى نسبة ضئيلة تبلغ ٣ في المائة.

١١٦ - ورغم أن معظم إنتاج الذهب يحدث في جنوب شرق ليبريا، خصوصا في مقاطعات غراند غيديه، وريفر غي، وسينوي، فإن نشاطا كبيرا يمارس أيضا في منطقة غابة غولا بمقاطعة غراند كيب ماونت المتاخمة للحدود مع سيراليون. وقد زار الفريق في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ قريتَي كاويليهون و فورنور، النائيتين الواقعتين في أعماق تلك الغابة، ووجد أن أعدادا كبيرة من الشبان، العديد منهم مقاتلون سابقون من ليبريا وسيراليون، يمارسون أنشطة تعدين الذهب والماس غير المشروعة والاتجار بالمخدرات وصيد حيوانات الأدغال ليقتاتوا بلحومها (انظر الفقرتان ٤١ و ٤٢).

١١٧ - وأبلغ حراس غابات ليبريا الفريق بأن عمال المناجم هؤلاء كثيرا ما يبدون سلوكا عدوانيا للغاية تجاه الغرباء والمسؤولين الحكوميين، وأعربوا عن خشيتهم من احتمال أن يشكّل وجود هؤلاء العمال عقبة رئيسية تعطّل إنشاء متنزّه السلام بغابة غولا العابر للحدود المقترح، وهو منطقة شاسعة بمساحة ٠٠٠ ٢ ميل مربع، ويُعتزم أن تكون، رغم توفيرها محمية للتنوع البيولوجي على الصعيد المحلي، منطقة من مناطق ضمان أمن الحدود بين ليبريا وسيراليون تخضع لمراقبة دقيقة. وعلِم الفريق أيضا من مصادر مرتزقة في مونروفيا ومقاطعة غراند غيده أن بعض هؤلاء الأفراد جُنّد في شباط/فبراير ٢٠١٣ لمقاتلة القوات الحكومية في مالي (انظر الفقرة ٤٥). ولا يزال الفريق يشعر بالقلق إزاء التهديد المحتمل على الحدود الذي يشكّله هؤلاء الشبان المتنقلون والساخطون.

١١٨ - وفي حين أجرت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة دراسة استقصائية لمناجم الذهب في مقاطعتَي غراند غيديه وريفر غي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، لم تتمكن مفتشية الألغام من

موافاة الفريق بتقرير عن النتائج التي خلصت إليها. ويرى الفريق أن هذا يثير القلق لأن إجراء تقييم شامل لأنشطة التعدين الطميي أمر أساسي في أي عملية إصلاح لهذا القطاع.

١١٩ - وحاليا يتولى خبيران استشاريان قانونيان دوليان بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والبنك الدولي إجراء استعراض كامل، باسم حكومة ليبريا، لمدونة التعدين في ليبريا، يتناول كل نشاط من أنشطة إنتاج الماس الطميي بدءا بالأنشطة الصغيرة النطاق ووصولا إلى العمليات المتعددة الجنسيات، وذلك بهدف إدخال سلسلة من التعديلات الرامية إلى تشديد التشريعات القائمة وجعلها تجاري روح العصر. ومن المتوقع أن يصدر مشروع هذه التعديلات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر.

دال - الزراعة

١٢٠ - لا يزال الفريق يراقب قطاع زيت النخيل مع التركيز بشكل خاص على المنازعات المستمرة بين المجتمعات المحلية وأصحاب الامتيازات الكبرى. وخلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تابع الفريق المنازعة القائمة بين المجتمعات المحلية في القطاع رقم ٤ بمقاطعة غراند باسا وشركة إيكواتوريل بالم أويل (Equatorial Palm Oil). ولا يزال الفريق يشعر بالقلق إزاء ما تشكله التنمية الواسعة النطاق لقطاع زيت النخيل من تحديات كبيرة للسلم والأمن في المناطق الريفية.

١٢١ - وتحوز شركة إيكواتوريل بالم أويل منطقة امتياز مساحتها ٥٠٠ ٣٤ فدان تشمل تجمعاً زراعياً مخصصاً لإنتاج زيت النخيل مساحته ٠٠٠ ٩ فدان، علاوة على ثلاث عشرة قريةً. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بدأت الشركة عملية لإعادة المسح تغطي مجموع مساحة منطقة الامتياز البالغة ٥٠٠ ٣٤ فدان، ويتولى تنفيذها ٢٠ موظفاً تقنياً من وزارة الأراضي والتعدين والطاقة في ليبريا. لكن، في اليوم التالي، أوقف العمليةَ حوالي ١٠٠ رجل من بلدة دبا تاون، وهي إحدى المستوطنات التي تدخل ضمن منطقة الامتياز الذي تحوزه الشركة، فاحتجوا، مسلحين بالسواطير، على توسيع نطاق التنمية الزراعية. وكما هو الحال بالنسبة لحالتي شركتي سيمي داربي (Sime Darby) وغولدين فيروليوم (Golden Veroleum) اللتين أبلغ عنهما الفريق في السابق (SC/2013/613، الفقرات ٦١-٦٤؛ A/2012/901، الفقرات ١٥٤-١٦٢)، وجهت الشكاوى ضد ما اعتبر تعدياً على غابات الأهالي، والمواقع المقدسة، ومناطق القنص، ومصادر المياه، والأراضي الزراعية والمناطق المستثناة الضيقة المعلَّمة المحيطة بالقرى. ومرة أخرى، تحتج المجتمعات المحلية بأنها لم تُستشر بشكلٍ كافٍ خلال مرحلة التفاوض بشأن منح الامتياز.

١٢٢ - ورداً على هذه المظاهرة، نشرت الحكومة الليبرية في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ حوالي ٢٥ من أفراد وحدة دعم الشرطة في المنطقة لحماية المسَّاحين التابعين للحكومة وممتلكات شركة إيكواتوريل بالم أويل. ومع ذلك، بقيت التوترات شديدة بل وتفاقمت بسبب استغلال السياسيين المحليين للوضع، سعياً منهم إلى خطب ود الناخبين والأحزاب في هذه الفترة التي تسبق انتخابات مجلس الشيوخ لعام ٢٠١٤. ودافع التجمع التشريعي في غراند باسا عن قصر المسح على منطقة الإنتاج التي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٩ فدان، لكن جهات أخرى دعت إلى مسح منطقة الامتياز برمتها دعماً لسياسة الحكومة ولاتفاق منح الامتياز الموقع مع شركة إيكواتوريل بالم أويل.

١٢٣ - ثم ازدادت الحالة تدهورا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عندما قام عدد كبير من الرجال من بعض المجتمعات المحلية المتضررة بطرد المساحين خارج منطقة الامتياز. وأُبلغ الفريق بأن هؤلاء الرجال كانوا مسلحين بالسواطير والهراوات والبنادق. وردّاً على ذلك، أوقف مفوض الشرطة في مقاطعة غراند باسا عملية المسح، محاولاً نزع فتيل التوتر. ومع ذلك، في اليوم التالي نظم عدد كبير من المواطنين المحليين مسيرة نحو بوكانَن لتقديم شكاياتهم إلى المفوض. وأثناء تلك المسيرة، ألقت وحدة دعم الشرطة القبض على ١٧ رجلاً رغم أنهم كانوا جميعهم غير مسلحين، كما أنهم كانوا يتظاهرون بشكل سلمي، وفق ما أُفيد. وهذا ما دفع نحو ١٠٠ من المتظاهرين إلى التوجه إلى إقامة المفوض ورجمها بالحجارة. ثم تفرقوا بعد أن أطلق المدعي العام في المقاطعة الرجال الـ ١٧ دون توجيه تهم إليهم.

١٢٤ - وإذ بلغت الأمور هذا المبلغ، أدركت حكومة ليبريا حجم المنازعة وشعرت بالقلق من احتمال تفاقمها، فأرسلت وفداً رفيع المستوى إلى بوكانَن ضمَّ نائب الرئيس بالنيابة ووزيري الزراعة والداخلية. وانضم أعضاء الوفد إلى مفوض الشرطة فشرحوا للمتظاهرين بأن الامتياز قد مُنح بموافقة الرئيس وأن المشروع الزراعي تطور إيجابي بالنسبة للمنطقة وأنه سيستمر. وعلاوة على ذلك، رفض الوفد تلبية طلب المتظاهرين بسحب وحدة دعم الشرطة.

١٢٥ - وفي رد فعل على موقف الحكومة، عرضت المنظمة غير الحكومية المحلية ”مبادرة التنمية المستدامة“ قضية المجتمعات المحلية على اجتماع المائدة المستديرة بشأن زيت النخيل المستدام، وهي الآن قيد الاستعراض. وطلبت شركة إيكواتوريل بالم أويل أيضاً أن يرسِل اجتماع المائدة المستديرة بشأن زيت النخيل المستدام فريق تقييم إلى ليبريا لاستعراض اتفاقات الامتياز ومعايير نهج الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة التي راعتها الشركة خلال المشاورات

الأولية مع سكان القرى الثلاث عشرة المتضررة. وما زالت المنازعة قائمةً وسيواصل الفريق رصدها.

هاء – الغابات

١٢٦ – ما زال قطاع الغابات في ليبريا يعاني من الفوضى حيث أن المشاكل المستمرة المتصلة بالتوزيع غير القانوني لموارد الغابات في ليبريا بإساءة استخدام تراخيص الاستغلال الخاص تبقى دون حل. وهذه الحالة، كما أفاد الفريق في السابق، تمثل أحد أعراض مشاكل معلقة أكبر حجماً يعاني منها قطاع الغابات، وضعف أوسع نطاقاً في حوكمة الموارد الطبيعية وقصور مستمر في الإطار المتعلق بحيازة الأراضي في ليبريا (S/2012/901، الفقرات ١٠٧-١٥٣؛ S/2013/316، الفقرات ٦٥-٧٦).

١٢٧ – ومن التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير هيئة التحقيق المستقلة الخاصة (S/2013/316، الفقرات ٦٧-٦٩) ضرورة إخضاع الأفراد المسؤولين عن أي نشاط غير قانوني يتصل بإصدار تراخيص الاستغلال الخاص، بطرق قد تشمل المقاضاة جنائياً. وعلى نحو ما أفاد الفريق في السابق، بعض هؤلاء الأفراد المتورطين قد سبق فصلهم من هيئة تنمية الحراجة ووزارة الأراضي والتعدين والطاقة. ومع ذلك، لم تبدأ حتى الآن أي إجراءات جنائية، وإن كان الفريق قد أُبلغ أن الوكيل العام الليبري يعتزم توجيه اتهامات جنائية لبعض الأفراد المشاركين في أنشطة غير قانونية تتصل بتراخيص الاستغلال الخاص.

١٢٨ – وتنكب وزارة العدل، بقيادة نائب وزير العدل للشؤون الاقتصادية، بنديكت سانو، على استعراض عقود تراخيص الاستغلال الخاص لتقييم صحتها من منظور قوانين الحراجة ذات الصلة في ليبريا. وبدأت عملية الاستعراض في أيار/مايو ٢٠١٣، وأعلن المدير العام لهيئة تنمية الحراجة، هاريسون كارنوِيا، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أن مجموعة أولى من ١٧ ترخيصاً من تراخيص الاستغلال الخاص ستخضع للاستعراض المفصل، وأضاف قائلاً إن المزيد من تلك التراخيص ستُستعرض في الوقت المناسب. وتتعلق مجموعة التراخيص الـ ١٧ الأولى بأصحاب الامتيازات في مقاطعات غراند كرو، وغراند باسا، وغباربولو، وسينوي، وريفر سيس، وبونغ، ولوفا. وسيتم استعراض ما مجموعه ٦١ ترخيصاً من تراخيص الاستغلال الخاص. وإذا ما اتضح أن أي من تراخيص الاستغلال الخاص قد مُنح بطريقة تتنافى مع القانون الليبري فسيتم إلغاؤها، أما التراخيص التي يتضح أنها صحيحة من الناحية القانونية فسيتم تثبيتها.

١٢٩ – ومع ذلك، وفقاً لهيئة تنمية الحراجة ومحضر الفريق العامل المعني بقطاع الغابات المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بينما شرعت وزارة العدل في عملية استعراض بعض

تراخيص الاستغلال الخاص وربما إلغائها، قررت هيئة تنمية الحراجة السماح ببيع وشحن ما سبق قطعه من الجذوع. وقد اتُّخذ هذا القرار بناءً على قرار حكومة ليبريا بأن الجذوع المقطوعة في وقت سابق تتعفن إذا لم تُشحَن. وأبلغت حكومة ليبريا الفريق برغبتها على الأقل في توليد بعض الدخل من الأخشاب المقطوعة.

١٣٠ - ومن أجل القيام بذلك، اتفقت شركات قطع الأخشاب والحكومة على خطة لقِسمة العائدات فيما بينها. وأبلغت هيئة تنمية الحراجة الفريق بأن ٥٠ في المائة من الأموال المتأتية من بيع الجذوع المقطوعة سابقاً في إطار تراخيص الاستغلال الخاص ستوضع في حساب ضمانٍ، أما نسبة ٥٠ في المائة الأخرى فستُدفع للشركات المشغلة. وستضع الحكومة بعد ذلك رهناً على أصول الشركات العاملة بقيمة تعادل نسبة الـ ٥٠ في المائة التي تلقتها تلك الشركات. وعلى هذا النحو، سيكون بمقدور الحكومة، في حال تبين في نهاية المطاف أن أحد تراخيص الاستغلال الخاص غير قانوني، أن تسترد نسبة الـ ٥٠ في المائة التي دُفعت للشركة في الأصل. أما إذا اعتُبر ترخيص الاستغلال الخاص قانونياً، فستتمكن الشركة العاملة من استرداد نسبة الـ ٥٠ في المائة الأولى التي كانت قد أودعت في حساب الضمان وسيُلغى الرهن الذي كانت الحكومة قد وضعته. ومع ذلك، لا هيئة تنمية الحراجة ولا وزارة المالية استطاعت أن تقدم للفريق تفاصيل عن إنشاء صندوق الضمان الجديد. وعلاوة على ذلك، ما زال ثمة خطر يتمثل في بيع الحكومة للأخشاب المقطوعة بشكل غير قانوني في السوق الدولية.

١٣١ - والقرار الذي اتخذه الرئيس بحل مجلس هيئة تنمية الحراجة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والحث على تعديل قانون هيئة تنمية الحراجة، الذي يتطلب عملية تشريعية، يفاقم تعطيل نشاط القطاع، حيث أنه لا يُحقَّق سوى القليل من العمل المجدي في غياب مجلس هيئة تنمية الحراجة. وقد أُنشأت هذه الهيئة في عام ١٩٧٦ بموجب مرسوم تشريعي حكومي لم يطل معظمه أي تغيير باستثناء بعض عناصره التي حُدِّثت بموجب قانون إصلاح الحراجة لعام ٢٠٠٦ وقانون حقوق المجتمعات المحلية لعام ٢٠٠٩. وفي أعقاب الخروقات المتعلقة بتراخيص الاستغلال الخاص وانعدام الإشراف من مجلس هيئة تنمية الحراجة، طلب مكتب الرئيس تعديل قانون هيئة تنمية الحراجة لتغيير عضوية المجلس. وقُدم مقترح التعديل إلى الهيئة التشريعية في دورة آب/أغسطس ٢٠١٣ وهو الآن قيد النظر.

١٣٢ - ومن شأن تعديل المادة ٦-١ من ذلك القانون أن يغير عضوية المجلس المكوَّن من ٧ أشخاص، وذلك على النحو التالي:

(أ) ممثل عن كل من وزارة الزراعة، ووزارة العمل ووزارة الأراضي والتعدين والطاقة. ويعين كل ممثل من قبل وزيره على ألا تقل رتبته عن نائب وزير؛

(ب) أربعة مواطنين ليبريين غير منتمين للحكومة: ممثل عن قطاع الأعمال الليبري، وأحد الأشخاص المعروفين في مجال العمليات الحرجية، وممثل عن منظمات المجتمع المدني، وأحد المحامين. ويتولى المحامي رئاسة المجلس؛

(ج) يعمل المدير العام لهيئة تنمية الحراجة بوصفه أميناً للمجلس لكنه لا يُعَد من أعضائه.

١٣٣ - ويتمثل التغيير الرئيسي في أن وزير الزراعة لم يعد يترأس هيئة تنمية الحراجة. وقد أدى غياب الإشراف من قبل أعضاء المجلس بشكل أساسي إلى المشاكل المستمرة التي يعاني منها قطاع الحراجة. ويحظى التعديل بتأييد كبير من حكومة ليبريا ومن أعضاء الهيئة التشريعية. ووزارة الزراعة على وجه خاص لم تعد ترغب في رئاسة مجلس هيئة تنمية الحراجة. وتؤيد أيضا جمعية الأخشاب في ليبريا، وهي تجمع تجاري ينتمي إلى القطاع الخاص ويضم شركات قطع الأخشاب، ضم محامٍ مستقلٍ إلى المجلس بصفته رئيساً له.

الضرائب غير المسدَّدة

١٣٤ - ما زال الفريق منشغلاً ببقاء ثلاثة من عقود إدارة الغابات غير مفعلة بالمرة. وأبلغت هيئة تنمية الحراجة الفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بأنها تعتزم استعراض ثلاثة عقود وتقييمها على أساس عدم الإنجاز مع إمكانية إلغائها. والشركات المعنية هي إنترناشيونال كونسالتنت كابيتل (International Consultant Capital)، ويورو لوغين (Euro Logging)، وألفا لوغين (Alpha Logging). ومع ذلك، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كانت هيئة تنمية الحراجة لم تقم بعد بإلغاء أي من عقود إدارة الغابات هذه مع أنها امتيازات ظلت غير مفعلة لعدة سنين.

١٣٥ - ووجد الفريق خلال تحقيقاته أن الشركات المنفذة لعقود إدارة الغابات والعقود الأصغر لبيع الأخشاب واتفاقات إدارة الغابات المجتمعية مدينة حالياً لحكومة ليبريا بمبلغ إجماليه ٦٣١,٦٧ ٧٤٠ ٤٤ دولارا. وإذا ما أضيف إلى ذلك الغرامات المستحقة بسبب التأخر في الدفع، فالشركات مدينة بمبلغ إجماليه ٨٣٢,٨٥ ٢٢٧ ٦٣ دولارا.

١٣٦ - وهذه الديون المستحقة الدفع مؤشرٌ على الأزمة الأوسع نطاقاً في الحوكمة على المستوى الحكومي التي يعرفها قطاع الحراجة. ومن الناحية الفنية، يتعين على الشركات، بموجب لوائح هيئة تنمية الحراجة، أن تسدد جميع المبالغ المستحقة الدفع إلى وزارة المالية قبل

تصدير الأخشاب. ومع ذلك، هذا الحكم الرئيسي لم ينفذ بشكل صارم ولحد الآن لم تتخذ أي إجراءات لاسترداد المبالغ المستحقة الدفع لحكومة ليبريا. وعدم الإنفاذ هذا يترتب عنه خسران مهم لعائدات الحكومة.

سلسلة المسؤوليات

١٣٧ - رسا العطاء على شركة سوسييتي جينيرال دو سورفايونس (Société générale de surveillance) في إطار طلب العروض الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٣، فجُدد عقدها لتواصل تشغيل نظام سلسلة المسؤوليات في ليبريا. ومع ذلك، تحدث الفريق إلى مصادر فنية من قطاع الحراجة فأعربت عن قلقها من أداء الشركة. وعلى وجه الخصوص، لا يُبيّن في سجلات حصاد الأخشاب التي تمسكها الشركة إلا الأخشاب التي تُحصد بغرض التصدير. وهذا ليس سوى جزءً فقط من الصورة الأكمل حيث أن قدراً مهماً من الأخشاب يُحصد بغرض الاستخدام المحلي، ولا سيما في قطاع البناء. وتجدر الإشارة إلى أن شركة سوسييتي جينيرال دو سورفايونس، بعد مضي ست سنوات على عملها في ليبريا، ليس لها أي موقع شبكي مما يجعل حصول الجمهور على المعلومات أمراً صعباً ويؤثر سلبياً على الصورة التي تعطى عن شفافية عمليات الشركة.

١٣٨ - ويترتب عن هذا الأمر انعكاسات على استحقاقات الفوائد المالية الدنيا التي تعود للمجتمعات المحلية في إطار الاتفاقات الاجتماعية. فبموجب ترخيص من التراخيص المتعلقة بالموارد، التي تنص عليها اللوائح العشر الأساسية لهيئة تنمية الحراجة، يتعين على الشركات أن تدفع للمجتمعات المحلية مبلغا أدناه دولار واحد عن كل متر مكعب من الأخشاب المحصودة في كل ثلاثة أشهر، على أن تودَع الأموال في حسابِ ضمانٍ تفتحه الشركة العاملة في مجال قطع الأخشاب وتُستَأمن عليه. وحيث أن السجلات لا تبين سوى مقدار الأخشاب المصدرة، فالمجتمعات المحلية تخسر فوائد مالية محتملة مهمة تتعلق بالأخشاب المحصودة لتوجه إلى السوق المحلية. والفريق منشغل لأن المنازعات المترتبة عن هذا النقص المالي قد تؤدي إلى النزاع داخل مناطق الامتيازات.

١٣٩ - ونظراً لأن شركة سوسييتي جينيرال دو سورفايونس تعمل في ليبريا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، يعتقد الفريق أنه ينبغي إخضاع الشركة لمراجعة حسابات مستقلة لتقييم طريقة مسكها للسجلات من حيث النوعية في إطار نظام سلسلة المسؤوليات وللتحقق من المبلغ المخصص للسوق المحلية من أجل حساب الإيرادات المستحقة الدفع التي تعود للمجتمعات المحلية.

إنشاء إدارة للتحقق من المشروعية في هيئة تنمية الحراجة

١٤٠ - يشمل عقد شركة سوسييتي جينيرال دو سورفايونس أيضا حكماً رئيسياً بإنشاء إدارة للتحقق من المشروعية في هيئة تنمية الحراجة. ويُتوخى أن تكون هذه الإدارة مكوناً هاماً في ضمان الامتثال لعناصر اتفاق الشراكة الطوعية المبرم بين ليبريا والاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠١١ لمكافحة الشحن غير القانوني للأخشاب من ليبريا إلى أوربا (S/2012/901، الفقرة ١٣٢). وأبلغت شركة سوسييتي جينيرال دو سورفايونس وهيئة تنمية الحراجة الفريق أن العقد الجديد سيبدأ في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وأن إنشاء إدارة التحقق من المشروعية سينفذ على مراحل في مدة خمس سنوات. ومع ذلك، وفي ضوء المخالفات التي سجلت مؤخراً في قطاع الحراجة، يعتقد الفريق أن البرنامج الزمني للإنجاز المتوقع بطيء بلا داعٍ.

اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية

١٤١ - ينص قانون حقوق المجتمعات المحلية في ليبريا على عدد من الآليات القانونية التي تمكن المجتمعات المحلية من الاستخدام التجاري لحقوقها الغابوية عن طريق أنشطة قطع الأخشاب، ومنها اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية. لكن الفريق لاحظ خلال تحقيقاته، مع الانشغال، سلسلة من المخالفات الإجرائية التي يبدوا أنها تنتهك قانون حقوق المجتمعات المحلية واللوائح المترتبة عنه فيما يتعلق بعملية التطبيق والإجراءات التي تخضع لها الشركات للحصول على اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية. وهذا القصور في احترام الإطار القانوني يذكِّر بمختلف المشاكل التي حددها الفريق في السابق بالتفصيل فيما يتعلق بتراخيص الاستغلال الخاص (S/2012/901، الفقرات ١٠٧-١٥٣).

١٤٢ - وتنص المادة ٦-٤ من قانون حقوق المجتمعات المحلية على أنه ”لا يمارس أي نشاط تجاري على أراضي الغابات المجتمعية إلا إذا: (أ) أنشأ المجتمع المحلي مجلساً محلياً خاصا به؛ (ب) عين المجلس المحلي هيئةً لإدارة الغابات المجتمعية؛ (ج) وضعت هيئة إدارة الغابات المجتمعية خطةً لإدارة الغابات المجتمعية تشمل الأنشطة التجارية المتوقعة؛ (د) اعتُمدت خطة إدارة الغابات المجتمعية من اللجنة التنفيذية، والمجلس المحلي وهيئة تنمية الحراجة“. وتنص اللائحة المترتبة عن قانون حقوق المجتمعات المحلية على ضرورة استيفاء هذه الشروط قبل توقيع أحد اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية. وعلاوة على ذلك، ينص قانون حقوق المجتمعات المحلية ولوائحه على ضرورة تعليم المنطقة الحرجية المعنية قبل إصدار أحد اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية.

١٤٣ - وأبلغ كل من هيئة تنمية الحراجة والجهات المانحة الدولية الفريقَ بأن هذه الشروط إما لم تُحترم عند منح ثلاثة من اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية على الأقل، أو أن آليات التطبيق والآليات الإجرائية كانت مَعيبة وغير قانونية. ونظراً لما خُبِر من طبيعة مبهمة يتسم بها منح تراخيص الاستغلال الخاص، ولما يترتب عن ذلك من أثر لاحق على قطاع الغابات وعلى هيئة تنمية الحراجة، فالفريق قلق جداً لأن منح اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية قد يثير أيضاً مشاكل كبيرة من الناحيتين القانونية والسياسية معاً.

١٤٤ - ومن الأمثلة على الحالات التي حقق فيها الفريق حالة أحد اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية الذي حصلت عليه الشخصية المتمكنة سياسياً عائشة كوني. وكانت كوني هي المستشارة الروحية للرئيس الغيني السابق لانسانا كونتي، وقد لعبت دوراً أساسياً في إنشاء وقيادة الجماعة المتمردة السابقة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية خلال النزاع الأهلي في ليبريا، وذلك بواسطة أشخاص منهم زوجها السابق، سيكو كوني، قائد الجبهة. وعادت كوني إلى ليبريا في عام ٢٠١١ وحافظت على اتصالات وثيقة بسلطات الحكومة الليبرية بسبب علاقاتها بالقيادات في صفوف المقاتلين السابقين في جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية.

١٤٥ - ووفقاً لأحد المسؤولين الدبلوماسيين ومصدرٍ من المرتزقة الليبريين مطلعٍ على أنشطة كوني التجارية، فقد مُنح لها امتيازان لقطع الأخشاب، عبارة عن اتفاقين لإدارة الغابات المجتمعية في بلوكيا ونيزوني، بقطاع غبارزون في مقاطعة غراند غيدي، وذلك بعد تدخل من القصر الرئاسي الليبري لدى هيئة تنمية الحراجة في عام ٢٠١١. لكن مسؤولا في القصر الرئاسي أبلغ الفريق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بأن كوني وإن كانت تربطها علاقات صداقة مع القصر فهو لم يتدخل باسمها فيما يتعلق بهذه المسألة. وأبلغ المسؤول الفريق بأن كوني حصلت بالأحرى على امتيازي قطع الأخشاب مباشرة من هيئة تنمية الحراجة بعد أن اعتدَّت بصداقتها مع رئيس ليبريا. ووفقاً لمصادر الفريق السرية، فقد منح القصر الرئاسي لكوني تعويضات للسكن وأرفق بها حارساً شخصياً على حساب جهاز الحماية الرئاسية الليبري، وكان قد خدم سابقاً برتبة عميد في صفوف جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية تحت اسم ''تورتل بون''، وقد أكد القصر الرئاسي هذه المعلومة للفريق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٤٦ - وعمليات كوني لقطع الأخشاب في بلوكيا ونيزوني مملوكة لشركة آي آند إم إنتربرازس (A&M Enterprises) التي حصلت على الترخيصين من هيئة تنمية الحراجة دون أن تكون كياناً مسجلاً في ليبريا. وتوقع كوني عن الوثائق باسم الشركة مستخدمة اسم

شهرها، آيساتا كوندي، الذي تستخدمه أيضاً لشركتها المسجلة الوحيدة، وهي ماه ساران تريدينغ (Mah Saran Trading). وهذه الشركة مسجلة لبيع الملابس المستعملة في مونروفيا، وتشمل وثائق إثبات الهوية المقدمة لتأسيس شركة ما ساران تريدينغ جواز سفر للمالكة آيساتا كوندي، وهو في واقع الأمر جواز سفر لسفر عائشة كوني (المرفق ٦).

١٤٧ - ويظهر أن منح هذين الاتفاقين لإدارة الغابات المجتمعية لكوني ينتهك قانون حقوق المجتمعات المحلية. وعلى وجه الخصوص، يقتضي قانون حقوق المجتمعات المحلية إنشاء مجالس محلية؛ وتعيين هيئة لإدارة الغابات المجتمعية؛ ووضع خطةً لإدارة الغابات المجتمعية، علاوة على اعتمادها من الجهات المعنية، قبل توقيع اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية. ومع ذلك، عندما اعتمد مجلس هيئة تنمية الحراجة اللوائح المتعلقة ببلوكيا ونيزوني في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، كان كلا اتفاقي إدارة الغابات المجتمعية موقعا فعلياً في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١، في خرقٍ ظاهرٍ لقانون حقوق المجتمعات المحلية. وأبلغت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وجهات مانحة دولية الفريق بأن هيئة تنمية الحراجة كانت ترفض دائماً السماح بتوقيع اتفاقات أخرى لإدارة الغابات المجتمعية قبل إصدار اللوائح الصحيحة.

١٤٨ - ومع ذلك، أوقفت العمليات في امتيازي اتفاقي إدارة الغابات المجتمعية الخاصين بكوني من كانون الثاني/يناير حتى آذار/مارس ٢٠١٣ خلال تحقيق السلطات الغينية في أنشطة كوني السياسية. ووفقاً لمصادر في الحكومتين الليبرية والغينية استجوبها الفريق في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣، تعتقد حكومة غينيا أن كوني خططت لاغتيال الرئيس الغيني ألفا كوندي في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٠ في غينيا، وأنها شاركت أيضاً في استقدام المرتزقة[١٠].

١٤٩ - وأبلغت حكومة غينيا حكومة ليبريا بهذه الشواغل، وطلبت تعاون مونروفيا في التحقيق في أنشطة كوني. ويلاحظ الفريق أن مرتزقاً ليبرياً ذا علاقة بأنشطة استقدام المرتزقة في غينيا في عام ٢٠١٢، هو أوفوري ديا، كان يعمل أيضاً في شركة كوني قبل أن تلقي السلطات الليبرية القبض عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٤٩). وزار مسؤول أمني غيني مونروفيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ للتحقيق مع كوني بمساعدة من السلطات الليبرية، لكن التحقيقات لم تفض إلى نتائج وفقاً للحكومة الليبرية. وخلال التحقيق، أوقفت

(١٠) خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ في غينيا، دعمت عائشة كوني مرشح المعارضة، سيلو ديالو، وصرحت بمعارضتها للفائز المحتمل ألفا كوندي. وأبلغت الفريقَ مصادر في حكومتي ليبريا وغينيا أنه في أعقاب الانتخابات، اتخذ الرئيس الغيني ألفا كوندي إجراءات لطرد كوني من غينيا في عام ٢٠١١ بسبب دعمها للمعارضة، والاعتقاد بأنها شكلت تهديداً أمنياً للحكومة.

الحكومة الليبرية امتيازي قطع الأخشاب الخاصين بكوني في غراند غادي، لكن ذلك قد ألغي لاحقاً في آذار/مارس ٢٠١٣. وقام الفريق بمحاولات متكررة لعقد لقاء مع كوني، لكنها استمرت في عدم الاستجابة لذلك.

إصدار تراخيص لرياضة الصيد من قبل هيئة التنمية الحرجية

١٥٠ - في ١٨ تموز/يوليه، أبلغ المدير الإداري لهيئة التنمية الحرجية هاريسون كانويه الفريق بأنه تم منح رخصتي صيد منفصلتين كجزء من مشروع تجريبي لتوليد الإيرادات في الغابات في ليبريا. وكان يتوخى أن يشكل هذان الترخيصان المؤقتان جزءا من صناعة السياحة البيئية في ليبريا في المستقبل. ومن الواضح أن هيئة التنمية الحرجية قد زودت الصيادين بنادق خرطوش عيار ١٢. وتم الترخيص للصيادين لصيد الطرائد ذات الحوافر، التي تشكل بشكل رئيسي، وفق ما ذكره السيد كانويه، ''ظبي الغابة'' في ليبريا. وستصدر لأي حيوان يقتله الصيادون شهادة من أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وفق أنظمة الاتفاقية.

١٥١ - وقد منح الترخيصان لمنطقتين. الأولى لشركة ستيف كوبرين هنتينغ سافاريز Steve Kobrine Hunting Safaris الموجودة في منطقة امتياز قطع الأخشاب EJ&J في مقاطعة ريفر سيس. ومنحت الشركة ترخيصاً لمدة سنة واحدة، انتهت مدته في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومنح الترخيص الثاني لشركة ويست آفريكان سافاري West African Safari Company في منطقة غابات غباربولو، على طول الحدود مع سيراليون. وقد انتهت صلاحية هذا التصريح في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

١٥٢ - إلا أن الفريق لاحظ أثناء التحقيقات في منطقة غابة غولا، مقاطعة غباربولو، في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٣، أن شخصين من جنوب أفريقيا قد وقعّا على كتاب زوار حراس الغابات لهيئة التنمية الحرجية في مقريهما المحليين. وعلم الفريق لاحقاً أن بعض الصيادين الدوليين قد وصلوا من مونروفيا بطائرة مروحية وأمضوا مدة أربعة أسابيع يصطادون في الغابات. وأبلغ عامل في منجم للماس يعمل في المنطقة كذلك الفريق بأنه جرى اصطياد عدد كبير من الحيوانات وتم تصدير جلودها بهدف تحنيطها عندما غادر الصيادون المنطقة. ويرى الفريق أنه من غير المحتمل إلى حد بعيد أن يستخدم الصيادون الذين يسعون إلى الحصول على الجلود لتحنيطها بنادق الخرطوش التي تلحق ضرراً شديداً بالجلود. وهذا يثير السؤال الهام عما إذا كان الصيادون أو وكلائهم، يستوردون بنادق صيد انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة.

١٥٣ - ويساور الفريق القلق من الوصف العام للطرائد المحتملة التي توصف بأنها ''ظبي الغابة''، ليس أقلها ما تحتويه غابة غولا من الغزلان من نوع ظبي الغابة، وظبي الغابات الواطئة، وسبعة أنواع من ظبي الديكر، وحيوان الكستورة المائي، المهدد بعضها بالانقراض، أو أنها في وضع هش أو على وشك أن تكون مهددة. ومن دون وجود ضوابط كافية، واستراتيجية حفظ طويلة الأجل، فإن الفريق يشعر بالقلق كذلك لأن الحياة البرية في ليبريا قد تتعرض لسوء إدارة مماثل للثروات الحرجية الطبيعية الأخرى.

لجنة أراضي ليبريا

١٥٤ - في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت لجنة أراضي ليبريا مشروع سياسة وطنية لحقوق الأراضي للرئيسة سيرليف. وتسعى هذه السياسة في جوهرها إلى منح الملكية المكفولة قانوناً للأراضي، لا مجرد الوصاية عليها، إلى مجتمعات الشعوب الأصلية. وتنص المادة ٢٢ من دستور ليبريا لعام ١٩٨٦ على أنه ''لكل شخص الحق في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره''. إلا أن هذه المادة لم تنفذ مطلقا بصورة فعلية في ما يتعلق بملكية أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية. بل أصبحت المجتمعات المحلية عاجزة من خلال تشريعات عفا عليها الزمن ولا تزال سارية المفعول. وأهم هذه القوانين القانون الليبري لعام ١٩٥٦، الذي يحدد القواعد التي تنظم ملكية أراضي ''الشعوب الأصلية''. إذ ينص على أن ''للقبائل'' أو ''الشعوب الأصلية'' الحق في استخدام الأراضي التي تسكنها ''للزراعة وغيرها من الضرورات''، لكن ذلك لا يكفل الملكية. ويمكن أن تتحول هذه الأراضي إلى حيازات عائلية (تضمن الملكية) عندما تدخل ''قبيلة في مرحلة متقدمة بما يكفي من المدنية''، لتقديم التماس إلى حكومة ليبريا بأن تأذن لها بهذا التحويل. وهذا التشريع وثيق الصلة بالنزاع الذي نشأ نتيجة منح رخص للاستخدام الخاص.

١٥٥ - وصادقت الرئيسة سيرليف، التي ذكرت في عام ٢٠١٢ بأنها، في ضوء التمييز التاريخي المتعلق بملكية الأراضي، تفضّل إعادة توزيع الأراضي، على المشروع المعروض حالياً على الهيئة التشريعية بانتظار تعديله وسنّه. إلا أنه، بالنظر إلى السياق التاريخي والمعاصر لحيازة الأراضي في ليبريا الذي يؤيد الهيمنة الأمريكية - الليبرية، يرجح أن يكون سيره في مجلس النواب ومجلس الشيوخ بطيئاً للغاية ومثيراً للجدل. علاوة على ذلك، حتى لو أصبحت تلك السياسة العامة قانوناً، فقد لا تكون فعالة في معالجة الخلل التاريخي في ما يتعلق بملكية الأراضي. وقد قدرت لجنة الأراضي أن أكثر من نصف الأراضي الليبرية قد قُسِّمت إلى عدة امتيازات وصكوك ملكية خاصة، ومن غير المرجح أبدا إبطال معظم هذه العقود.

١٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي تشريعات جديدة للأراضي سوف تتطلب وجود هيئة حكومية إدارية واحدة. وأن طبيعة هذه الهيئة قيد المناقشة الآن، ويتوقع صدور مشروع لسياسة إدارة الأراضي خلال الأشهر المقبلة. وفي حين أن التقدم المحرز نحو حقبة جديدة من توزيع الأراضي يجري ببطء، فمن الأهمية بمكان معالجة خط الصدع المجتمعي لحيازة الأراضي إذا كان على ليبريا أن تتغلب أخيراً على أحد الأسباب الرئيسية الأصلية لحربها الأهلية.

واو - مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

استعراض عام

١٥٧ - تواصل الأمانة العامة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إحراز تقدم مطرد في ظل قيادة قوية لبناء القدرات المؤسسية للاضطلاع بمهامها الأساسية وتنفيذ ولايتها. إلا النجاح والتقدم الذي حققته المبادرة، لا سيما في تعيين الموظفين الفنيين وإنهاء تقرير التسوية الرابع وأول عملية مراجعة حسابات ما بعد منح العقود، هي كذلك بمثابة تذكرة بالتحديات العميقة المتبقية إزاء الشفافية والإدارة القوية للموارد الطبيعية في ليبريا.

١٥٨ - وتسلط تقارير التسوية الأخيرة الضوء على أوجه عدم اتساق رئيسية في عملية منح العقود والامتيازات التي يبدو أنها تنتهك القانون الليبري، وفشل الشركات الاستخراجية والوكالات الحكومية بشكل كبير في تزويد المبادرة بالمعلومات اللازمة لتقديم التقارير المتعلقة بها، وضعف الدعم المقدم من الوزارات والهيئات في حكومة ليبريا.

تقارير التسوية

١٥٩ - إن أحد النواتج الرئيسية للمبادرة هو تقرير التسوية السنوي، وهو تقرير لمراجعة الحسابات ترد فيه المدفوعات المادية للضرائب، والعائدات، وإيجار الأراضي/السطوح وجميع الأتعاب الأخرى التي تدفعها الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية إلى الحكومة. وهذا هو أول تقرير تسوية في ليبريا يهدف إلى إدراج المدفوعات المسددة من هيئة الموانئ الوطنية، والهيئة البحرية الليبرية، وهيئة الطيران المدني الليبرية، وهو توسع يرى الفريق أنه سيساهم بصورة إيجابية في الشفافية والمساءلة في القطاعات الاستخراجية في ليبريا. ووفقا لتقرير التسوية، تلقت حكومة ليبريا ما مجموعه ٥٦٦,٩٠ ٨٠٢ ١١٧ دولار أمريكي في الفترة المشمولة بالتقرير. وأفادت الشركات أنها سددت للهيئات الحكومية مبلغاً قدره ٩٣٠,٤٥ ٤٤٨ ١١٧ دولار أمريكي، مما أدى إلى فرق صافٍ قدره ٩٠٤,٩٠ ٢٧٨ دولار أمريكي لا يزال من دون تسوية.

١٦٠ - ولا تزال المبادرة تتلقى تقارير التسوية في وقت متأخر. إلا أن المبادرة أنجزت تقرير التسوية الرابع في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأبلغت المبادرة الفريق بأنها تعتزم البدء فورا بإعداد تقرير التسوية الخامس، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إلا أن التحديات التمويلية الماثلة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أخرّت إنجاز هذه الخطط.

١٦١ - وكان الفريق قد قدم تقريرا عن التحديات الإدارية والمالية التي تواجه المبادرة والتي تسهم في عدم قدرتها على إصدار التقارير في الوقت المناسب. إلا أنه، في أحدث مثال على ذلك، يشعر الفريق بالقلق من أن أحد الأسباب الرئيسية للتأخير هو عدم امتثال الشركات والهيئات الحكومية بشكل كامل لمتطلبات المبادرة في الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال، حددت المبادرة تاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موعداً نهائياً لتقديم المعلومات المطلوبة. ولم تلتزم جميع الشركات والهيئات الحكومية تقريباً التي تقدم تقاريرها بالموعد النهائي هذا. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عقدت المبادرة حلقة عمل فنية في مونروفيا من أجل القيام مرة أخرى بتوزيع نماذج لتقديم التقارير إلى الشركات وتقديم التعليمات ذات الصلة المتعلقة بإنهاء النماذج. وحتى بعد ذلك، تم تمديد الموعد النهائي لتقديم التقارير مرتين بعد أن أفادت الشركات بأن الجدول الزمني ضيق للغاية وأن متطلبات تقديم التقارير مرهقة للغاية. وحتى الموعد النهائي المحدد بـ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم تقدم سوى ٥٩ في المائة من الشركات المرخص لها معلومات كاملة إلى المبادرة، وفق تقرير التسوية. وفي السياق الحالي للتحديات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، فإن انخفاض معدل تقديم التقارير هذا يدعو للقلق. ويلاحظ الفريق أن أصحاب التراخيص من الحرفيين أو الشركات الصغيرة الحائزة لتراخيص لا تقدم نماذج مباشرة. وإن الهيئات الحكومية المعنية مكلفة بتعزيز إيصالات المدفوعات من أصحاب التراخيص من الفئة ''باء'' والفئة ''جيم'' (عمليات الماس الآلية أو الغرينية على التوالي).

١٦٢ - ومن بين الهيئات الحكومية المكلفة بتقديم المعلومات للمبادرة، لم تقدم وزارة الزراعة وهيئة الطيران المدني الليبرية نماذج. وأُبلغ الفريق بأن بعض الوزارات والهيئات ادعت أنها لا تملك القدرة على تقديم معلومات وحدها، لذلك فإنها تحتاج إلى مساعدة من موظفي المبادرة على الرغم من أن قانون المبادرة لعام ٢٠٠٩ ينص بوضوح على أنه يجب على الهيئات المعنية أن تقدم المعلومات للمبادرة. وبذلت المبادرة جهوداً كبيرة لدعم الشركات التي تقدم تقارير والهيئات الحكومية بالعمل من خارج الموقع، لكن عدد الموظفين لديها قليل جداً إلى درجة أنها لا تستطيع القيام بذلك بمفردها، لذلك تعين عليها اللجوء إلى استخدام

متدربين داخليين من الجامعة الليبرية – اثنان في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة وواحد في هيئة الموانئ الوطنية – لتيسير عملية تقديم التقارير.

١٦٣ – وكانت النتيجة الرئيسية التي توصل إليها الفريق، والتي تشكل مصدر قلق بالغ، هي أن العديد من الشركات لا تزال لا تقدم إلى المبادرة المعلومات اللازمة التي تمكنها من القيام بدورها في الرقابة والشفافية المنوط بها قانونا. وبالمثل، فإن الوزارات والهيئات الحكومية المختصة ضعيفة في دعمها للمبادرة، وغالباً ما تفشل في تقديم المعلومات اللازمة للمبادرة أو في المشاركة بجدية في اجتماعات اللجنة التوجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعين للمبادرة. وفي الماضي، لم تواجه الشركات التي لم تمتثل أي عواقب أو جزاءات. وفي تطور إيجابي، اتخذت المبادرة للمرة الأولى خطوات لمساءلة الشركات غير الممتثلة، على الرغم من أنه لا يزال من غير المؤكد إذا ما كان ذلك سيغير سلوكها بشكل ملحوظ.

الجزاءات المفروضة على الشركات والهيئات الحكومية غير الممتثلة

١٦٤ – ينص قانون مبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على فرض جزاءات على الهيئات التي لا تمتثل لمتطلبات المبادرة المتعلقة بتقديم التقارير. وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، قدم رئيس أمانة المبادرة رسائل ليوقع عليها رئيس اللجنة التوجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين للمبادرة، أي وزير المالية، من شأنها أن تفرض جزاءات فعالة على الشركات غير المتمثلة. وتمشياً مع قانون المبادرة وما يصاحب ذلك من أنظمة، فإنه يجب فرض غرامة على كل شركة مبلغ ١ ٠٠٠ دولار أمريكي. وإذا استمرت في عدم الامتثال، سيكون هناك نطاق تدرجي من الجزاءات التي تشمل في نهاية الأمر وقف القدرة على العمل في ليبريا.

١٦٥ – وفي حين يشعر الفريق بالتشجع إزاء العمل الذي تضطلع به المبادرة، فإنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة. إذ إن القدرات المحدودة، ونقص التمويل، واستمرار عدم قيام الشركات والوزارات الحكومية بتقديم المعلومات التي تتطلبها المبادرة لإجراء تسويات، تشكل أمورا من شأنها أن تقوض قدرتها على أداء ولايتها.

سادسا – التوصيات

الأسلحة

١٦٦ – يكرر الفريق توصيته التي تقدم بها في تقريره لمنتصف المدة بأنه ينبغي لحكومة ليبريا الإسراع في اعتماد قانون مراقبة الأسلحة النارية (S/2013/316، الفقرة ٧٧). ورفع الحظر

المفروض على الأسلحة سيكون أمرا سابقا لأوانه من دون وضع إطار قانوني وطني فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر.

١٦٧ - ويكرر الفريق توصيته التي تقدم بها في تقرير منتصف المدة بأنه ينبغي لحكومة ليبريا إجراء تقييم على أساس الاحتياجات، بمساعدة من البعثة، عن أي مشتريات للأسلحة في المستقبل، وكفالة أن تكون الأسلحة المشتراة ضرورية للغاية من أجل عمليات الأمن التي تضطلع بها الهيئات الحكومية (S/2013/316، الفقرة ٧٩).

١٦٨ - ويكرر الفريق توصيته التي تقدم بها في تقرير منتصف المدة بأنه ينبغي لحكومة ليبريا القيام، بمساعدة البعثة، بوضع علامات على جميع الأسلحة الموجودة في المستودعات الحكومية وفقا للقرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، ومواصلة تنفيذ طريقة ملائمة لوضع علامات على مخزونات الذخيرة وتسجيلها على سبيل الأولوية (S/2013/316، الفقرة ٧٨). ويلاحظ الفريق أوجه تباين في منهجية التفتيش على الأسلحة النارية التي يتبعها العنصر العسكري للبعثة وشرطة الأمم المتحدة. وبالتالي، يوصي الفريق بأن تضع البعثة نهجاً موحداً للتفتيش على الأسلحة النارية تمشياً مع معايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوضع العلامات على الأسلحة والذخائر.

١٦٩ - وبغية تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، فضلا عن رصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة في داخل البلد بفعالية، فإن ليبريا تحتاج إلى قوة شرطة محترفة مع تزويدها بنظام قائم على أساس الجدارة من أجل الترقي، وتقليص دور المعينين السياسيين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل الترقي المهني داخل الشرطة الوطنية الليبرية النشر خارج مقاطعة مونتسيرادو لأن مكاتب الشرطة الوطنية الليبرية في العديد من المقاطعات لا تكاد توفر سبلاً للترقي المهني، وبالتالي يمكن أن تكون مكبلة نتيجة لعدم الكفاءة والفساد. وعلى هذا النحو، يوصي الفريق إجراء استعراض فوري من قبل وزارة العدل، بمساعدة البعثة، لخطة إقامة الشرطة الوطنية الليبرية لإنشاء نظام ترقية يقوم على أساس الجدارة، بما يشمل النشر اللامركزي.

١٧٠ - ويرحب الفريق بالجهود الأخيرة التي بذلتها البعثة وشرطة الأمم المتحدة لإعادة توجيه جهودها في مجالي التدريب والإرشاد للشرطة الوطنية الليبرية لكي تتمكن من التركيز على الأساليب المستهدفة أكثر لتعزيز القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية الليبرية على إجراء التحقيقات، بما في ذلك وضع معايير لترقية ضباط الشرطة الوطنية الليبرية. ويوصي الفريق بأن تزيد شرطة الأمم المتحدة توجيه الشرطة الوطنية الليبرية فيما يتعلق بالطب الشرعي والتحقيقات الجنائية، والجرائم العابرة للحدود الوطنية، بسبل منها بناء قدرات الشرطة

الوطنية على تعزيز الروابط بين إنفاذ القانون في التحقيقات وجمع الأدلة من أجل استعمال هذه الأدلة في محكمة قانونية.

١٧١ - ويدرك الفريق أن أوجه الضعف الكبيرة في قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على إجراء التحقيقات الجنائية تتفاقم نتيجة النقص الخطير في القدرات داخل وزارة العدل الليبرية، بما في ذلك فيما بين المدعين العامين. ومن ثم، يوصي الفريق بأن توفر البعثة التدريب للمدعين العامين لإعدادهم لإجراء المحاكمات، بما في ذلك في مجالات إدارة القضايا، وإعداد الدعوى، والمهارات في مجال الدعوة. وسيكون من الأهمية بمكان التدريب المشترك بين الشرطة الوطنية الليبيرية والمدعين العامين من أجل تدعيم العلاقات، وتعزيز المعارف المتعلقة بجمع واستخدام الأدلة في المحكمة.

١٧٢ - ويوصي الفريق بأن تكثف حكومتا ليبريا وكوت ديفوار تبادل المعلومات بشأن التهديدات عبر الحدود للسلام والأمن، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا على الصعيد السياسي فحسب، بل أيضا على الصعيد العملياتي كجزء من الاستراتيجية الإنمائية للحدود المشتركة بينهما.

١٧٣ - ويوصي الفريق بأن تنشئ حكومتا ليبريا وسيراليون فرقة عمل مشتركة، كما تم الاتفاق عليه سابقا في اجتماع عقد في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ للجنة أمن الحدود المشتركة ووحدات بناء الثقة في غراند كيب ماونت، ليبريا، للقيام بدوريات أمنية مشتركة مع مراقبي البعثة في غولا فورست. ويكرر الفريق أيضا توصيته التي تقدم بها في تقرير منتصف المدة بأن تقوم حكومة سيراليون بتفكيك جميع الشبكات القائمة من المحاربين السابقين التي تقدم خدمات المرتزقة للحكومات، أو للفصائل المتحاربة في المنطقة دون الإقليمية أو في أي مكان آخر (S/2013/316، الفقرة ٨٤).

١٧٤ - ويرحب الفريق بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في وضع استراتيجية للأمن الإقليمي بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمات الإقليمية مثل اتحاد نهر مانو، للحد من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات. ويرحب الفريق كذلك بالجهود التي يبذلها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في ليبريا لتقديم الدعم لحكومة ليبريا من أجل معالجة عوامل الخطر تلك عن طريق تعزيز وبناء القدرات المؤسسية في وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووحدة الجرائم عبر الوطنية. ويوصي الفريق بأن تعزز الدول الأعضاء قدرة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في ليبريا. ويوصي الفريق أيضا بأن توفر حكومة ليبريا لوكالات إنفاذ القانون إمكانية الوصول الفوري وغير المقيد إلى

ميناء مونروفيا الحر، وغيره من المطارات والموانئ في ليبريا عند الاقتضاء، لكي تضطلع الوكالات بولاياتها.

تجميد الأصول وحظر السفر

١٧٥ - يوصي الفريق بأن تشرع حكومة ليبريا والحكومات الإقليمية في اتخاذ تدابير، تشمل تعميم بيانات جوازات سفر الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة على جميع مكاتب الهجرة والجمارك في غرب أفريقيا، لتنفيذ تدابير حظر السفر بصرامة، وفي هذا الصدد أيضا، يوصي الفريق بأن تنظر اللجنة في تذكير الدول الأعضاء بالتزاماتها فيما يتعلق بانتهاكات التدابير المتعلقة بفرض قيود على سفر الأفراد المحددة أسماؤهم.

١٧٦ - ويوصي الفريق بأن تجري حكومة ليبريا تقييما للمخاطر فيما يتعلق بالمواطنين الليبريين المدرجين في قائمة حظر السفر وتجميد الأصول، وأن تطلع اللجنة على ذلك التقييم.

١٧٧ - ويوصي الفريق بأن تنظر اللجنة في أن تطلب إلى الدول الأعضاء التي يقيم فيها أفراد مدرجة أسماؤهم في قائمة حظر السفر معلومات مستكملة عن وثائق سفر الأفراد المحددة أسماؤهم بما في ذلك نوع ورقم الوثيقة، وتاريخ الإصدار وتاريخ انتهاء الصلاحية، والمعلومات المتعلقة باستخدام تلك الوثائق للسفر من أو إلى الدولة التي أصدرتها.

١٧٨ - ويوصي الفريق أيضا بأن تنظر اللجنة في أن تطلب إلى الدول الأعضاء التي يقيم فيها أفراد ترد أسماؤهم في قائمة تجميد الأصول معلومات ووثائق تتعلق بالأصول المالية وغيرها من الأصول العائدة للأفراد المحددة أسماؤهم أو التي يسيطرون عليها.

الموارد الطبيعية

١٧٩ - يحث الفريق عملية كيمبرلي على أن توافي الحكومة الليبرية، في أقرب وقت ممكن، بتقرير كامل عن النتائج التي خلصت إليها بعثة الاستعراض التي أوفدتها في آذار/مارس ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، يشجع الفريق بقوة عملية كيمبرلي على أن تقدم إلى حكومة ليبريا توصيات هامة فيما يتعلق بتعزيز نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح آلية النظام التسلسلي للمسؤوليات، فضلا عن المساعدة في الإرشاد فيما يخص التعديلات المتعلقة بعمليات التعدين الطميِّ على استعراض مدونة التعدين في ليبريا الممولة من البنك الدولي ومن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

١٨٠ - ويحث الفريق وزارة الأراضي والمناجم والطاقة على إجراء تحقيق عاجل في عملية استيراد الماس الخام في ليبريا من زمبابوي وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وعلى أن تتاح جميع الأدلة ذات الصلة المستمدة من هذا التحقيق لأمانة عملية كيمبرلي دونما إبطاء.

١٨١ - وينبغي أن يرتكز إصلاح قطاعات التعدين الطمييّ على مسح شامل يجريه موظفون حكوميون لاستخراج الماس والذهب في جميع أنحاء البلد. والأهم من ذلك كله، أن يتم الإبلاغ المتعلق بهذا المسح ووضع خرائطه وتسجيله بكل كفاءة وفي الوقت المناسب من أجل تقديم المعلومات الكافية لمن يضعون وينفذون الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين رقابة الحكومة على إصدار التراخيص لأصحاب المناجم، وإنتاج المعادن الثمينة، وجمع العائدات. وعلاوة على ذلك، فإن المسح سيوفر، إذا نُفذ بدقة، معلوماتٍ هامة للغاية للهيئات الحكومية التي تسعى إلى تعزيز سلطة الدولة على المناطق الحدودية النائية.

١٨٢ - وينبغي لحكومة ليبريا المضي في معالجة المظالم التي تعانيها المجتمعات المحلية المتأثرة بتخصيص الأراضي التي تحوزها تلك المجتمعات عرفيا للاستغلال بواسطة شركات دولية تعمل في مجال إنتاج زيت النخيل. وما لم يتم إعطاء المجتمعات المحلية الضمانات الكافية بخصوص تشغيل الأهالي وتنميتهم اجتماعيا وضمان مستقبل مستدام لأراضيهم، وتوفير الدعم الفني والقانوني المستقل لتحقيق هذه النتائج، فإن خطر النزاع في مناطق الامتيازات سيظل كبيرا. ويوصي الفريق كذلك بأن تقوم المائدة المستديرة المعنية بزيت النخيل المستدام بإيفاد بعثة استعراض إلى ليبريا دون إبطاء لتقييم امتثال الشركات الدولية صاحبة الامتيازات الواسعة للمبادئ والمعايير التي وضعتها المائدة.

١٨٣ - وينبغي أن تكفل الحكومة الليبرية قيام هيئة التنمية الحرجية بالإدارة والرقابة الملائمتين من خلال إنشاء مجلس جديد لهيئة التنمية الحرجية يتحلى بحس المسؤولية، على وجه الاستعجال. وينبغي لحكومة ليبريا أيضا أن تتصرف فورا لاستعادة الضرائب الكبيرة غير المسددة للدولة المستحَقة على شركات قطع الأشجار.

١٨٤ - وفي حين يعرب الفريق عن ارتياحه إزاء ما تقوم به الحكومة الليبرية من استعراض لتراخيص الاستغلال الخاص التي تشوبها عيوب إجرائية والتي أصدرت بطريقة غير قانونية، وذلك تمشيا مع التوصيات الصادرة عن هيئة التحقيق الخاصة المستقلة، فإنه يوصي بإجراء استعراض آخر للظروف المحيطة بإبرام اتفاقات إدارة الغابات المجتمعية من أجل التأكد من أن تكون الأنظمة الإجرائية قد أُتبعت تمشيا مع قانون حقوق المجتمعات المحلية.

١٨٥ - وبالنظر إلى أن الشركة العامة للرقابة (Société Génerale de Surveillance) تعمل في ليبريا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فإن الفريق يعتقد أنه ينبغي مراجعة حسابات

الشركة بصورة مستقلة من أجل تقييم جودة مسك سجلاتها داخل نظام سلسلة المسؤوليات والتأكد من كمية الأخشاب المقطوعة للسوق المحلية من أجل حساب الإيرادات المستحقة غير المسددة إلى المجتمعات المحلية.

١٨٦ - وينبغي للهيئتين التنفيذية والتشريعية في ليبريا السعي جاهدتين إلى سنّ سياسات متعلقة بالأراضي توفر الحقوق المتأصلة لشعوب ليبريا الأصلية في ملكية الأراضي وتنفيذ تلك السياسات بفعالية، من أجل معالجة أحد أسباب النزاع الرئيسية في ليبريا.

١٨٧ - ويشجع الفريق حكومة ليبريا على أن تطبّق بقوة الجزاءات على الشركات والهيئات الحكومية التي لا تزود مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا بالمعلومات المتعلقة بالتسويات السنوية التي تجريها. ومن دون تدفق المعلومات هذا، فإن الفريق يساوره قلق بالغ من أن لا يكون في مقدور المبادرة الاضطلاع بولايتها. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن المبادرة تواجه قيودا مالية مستمرة، فإن الفريق يوصي بأن يقوم المجتمع الدولي بتقديم الدعم الاستراتيجي والدعم ذي الأولويات المحددة للمنظمة كي تواصل عملها بفعالية.

المرفق الأول

قائمة الكيانات التي عقد الفريق اجتماعات معها

ليبريا

الوزارات والهيئات الحكومية

لجنة مكافحة الفساد

القوات المسلحة الليبرية

مكتب الهجرة والجنسية

هيئة التنمية الحرجية

لجنة الحوكمة

لجنة الأراضي

الشرطة الوطنية الليبرية

وزارة الدفاع

وزارة المالية

وزارة الداخلية

وزارة العدل

وزارة الأراضي والمناجم والطاقة

وكالة الأمن الوطني

ديوان الرئاسة

الوحدة المعنية بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية

الأمم المتحدة

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السفارات أو الكيانات الحكومية الأجنبية في ليبريا

سفارة فرنسا

سفارة كوت ديفوار

سفارة غانا

سفارة غينيا

سفارة سيراليون
سفارة الولايات المتحدة الأمريكية
الاتحاد الأوروبي
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

كيانات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

شركة ARD (Tetra Tech)
مصرف إيكوبانك ليبريا Ecobank (Liberia Ltd)
كلية إبراهيم بابانجيدا للشؤون الدولية، جامعة ليبريا
الرابطة الليبرية للأخشاب
مؤسسة انقِذْ مستقبلي
الشركة العامة للرقابة (Société Générale de Surveillance)
مبادرة التنمية المستدامة
صحيفة المحلِّل (Analyst Newspaper)
صحيفة الديمقراطي (Democrat Newspaper)

غانا

الوزارات والكيانات الحكومية

مخيم بودوبورام للاجئين
الشرطة الوطنية الغانية
مجلس اللاجئين الغاني
ووزارة الاتصالات
وزارة الخارجية
مجلس الأمن الوطني

السفارات أو الكيانات الحكومية الأجنبية

سفارة جمهورية ليبريا

سيراليون

الوزارات والكيانات الحكومية

القوات المسلحة لجمهورية سيراليون

مكتب الأمن الوطني

إدارة الهجرة والجمارك لسيراليون

الشرطة الوطنية لسيراليون

الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

كيانات القطاع الخاص

مركز المساءلة وسيادة القانون

صحيفة غلوبال تايمز (Global Times Newspaper)

البوسنة والهرسك

الشرطة الاتحادية

وكالة الاستخبارات الأمنية

وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية

وزارة الداخلية

وزارة الأمن

مكتب المدعي العام

المرفق الثاني

نسخ من صفحات جواز سفر إبراهيم باه التي قدمت إلى الفريق

المرفق الثالث

رسالة دعوة لإبراهيم باه من المؤتمر الشعبي العام لسيراليون

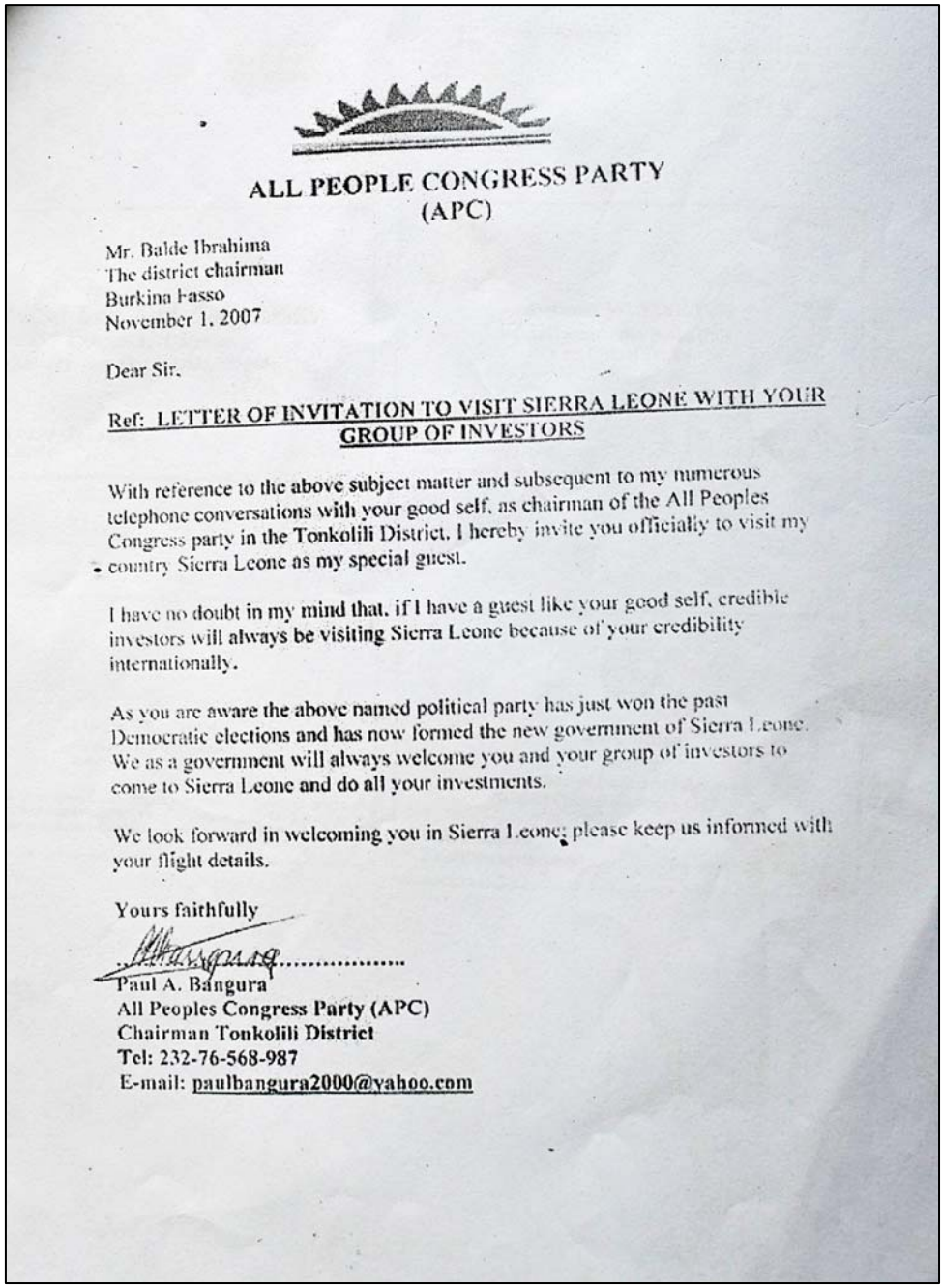

ALL PEOPLE CONGRESS PARTY
(APC)

Mr. Balde Ibrahima
The district chairman
Burkina Fasso
November 1, 2007

Dear Sir,

Ref: LETTER OF INVITATION TO VISIT SIERRA LEONE WITH YOUR GROUP OF INVESTORS

With reference to the above subject matter and subsequent to my numerous telephone conversations with your good self, as chairman of the All Peoples Congress party in the Tonkolili District, I hereby invite you officially to visit my country Sierra Leone as my special guest.

I have no doubt in my mind that, if I have a guest like your good self, credible investors will always be visiting Sierra Leone because of your credibility internationally.

As you are aware the above named political party has just won the past Democratic elections and has now formed the new government of Sierra Leone. We as a government will always welcome you and your group of investors to come to Sierra Leone and do all your investments.

We look forward in welcoming you in Sierra Leone; please keep us informed with your flight details.

Yours faithfully

.....

Paul A. Bangura
All Peoples Congress Party (APC)
Chairman Tonkolili District
Tel: 232-76-568-987
E-mail: paulbangura2000@yahoo.com

المرفق الرابع

صادرات الماس لفترة كانون الثاني/يناير – أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

REPUBLIC OF LIBERIA
OFFICE OF PRECIOUS MINERALS
DIAMOND EXPORTS-2013

	MONTHS	CARATS	VALUE (US$	PRICE/CARAT	3% ROYALTY
1	JANUARY	4,683.49	1,916,743.97	409.26	57,502.32
2	FEBRUARY	2,783.73	972,511.38	349.36	29,175.34
3	MARCH	3,938.02	1,174,110.46	298.15	35,223.31
4	APRIL	3,178.22	1,286,120.25	404.67	38,583.61
5	MAY	7,488.50	2,536,901.52	338.77	76,107.05
6	JUNE	4,097.98	1,095,321.54	267.28	32,859.65
7	JULY	3,424.02	1,237,750.10	361.49	37,132.50
8	AUGUST	4,979.54	1,319,969.10	265.08	39,599.07
9	SEPTEMBER	877.17	787,016.17	897.22	23,610.49
10	OCTOBER				
11	NOVEMBER				
12	DECEMBER				
	TOTAL	35,450.67	12,326,444.49	347.71	369,793.33

QUARTERLY EXPORTS			
QUARTERS	CARATS	VALUE(US$)	P/CT
QI	11,405.24	4,063,365.81	
Q2	14,764.70	4,918,343.31	
HY1	26,169.94	8,981,709.12	343.21
Q3	9,280.73	3,344,735.37	
Q4	-	-	
HF2	9,280.73	3,344,735.37	360.40
2013	35,450.67	12,326,444.49	347.71

SIGNED:_____
JEROME P. WOTORSON
MANAGER, OPM

DATE:_____

المرفق الخامس

صادرات الذهب لفترة كانون الثاني/يناير – أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

Ministry of Lands, Mines and Energy
Office of Precious Minerals
Gold Export Figures Covering
January 1—June 30, 2013

Month	No. Of Shipment	Wt. In Ounces	Appraised Value (USD)	Royalty 3 % Paid (USD)
January	8	1,731.93	2,216,429.19	66,492.23
February	9	1,822.44	2,277,900.54	68,337.01
March	11	1,887.17	2,295,675.31	68,870.26
April	12	1,308.90	1,532,528.04	45,975.83
May	8	1,727.45	1,886,931.10	56,667.93
June	6	1,198.50	1,268,018.83	38,040.56
July	8	2,034.74	1,955,140.67	58,651.23
August	7	1,873.47	1,908,180.46	57,276.76
September	6	1,105.58	1,171,569.53	35,147.09
Total:	75	14,690.18	16,512,373.64	495,458.90

Signed: _____ Date: October 2, 2013
Lewis T. Pierre
Chief Gold Appraiser

Approved: _____ Date: 10/02/2013
Jerome P. Wotorson
Chief Administrative Officer/ OPM

المرفق السادس

وثائق متعلقة بشركة إيه آند إم إنتربرايز (A&M Enterprise) وعائشة كونيه

مذكرة تفاهم لشركة إيه آند إم إنتربرايز (A&M Enterprise) للحصول على اتفاق لإدارة الغابات المجتمعية (الصفحتان الأولى والأخيرة)

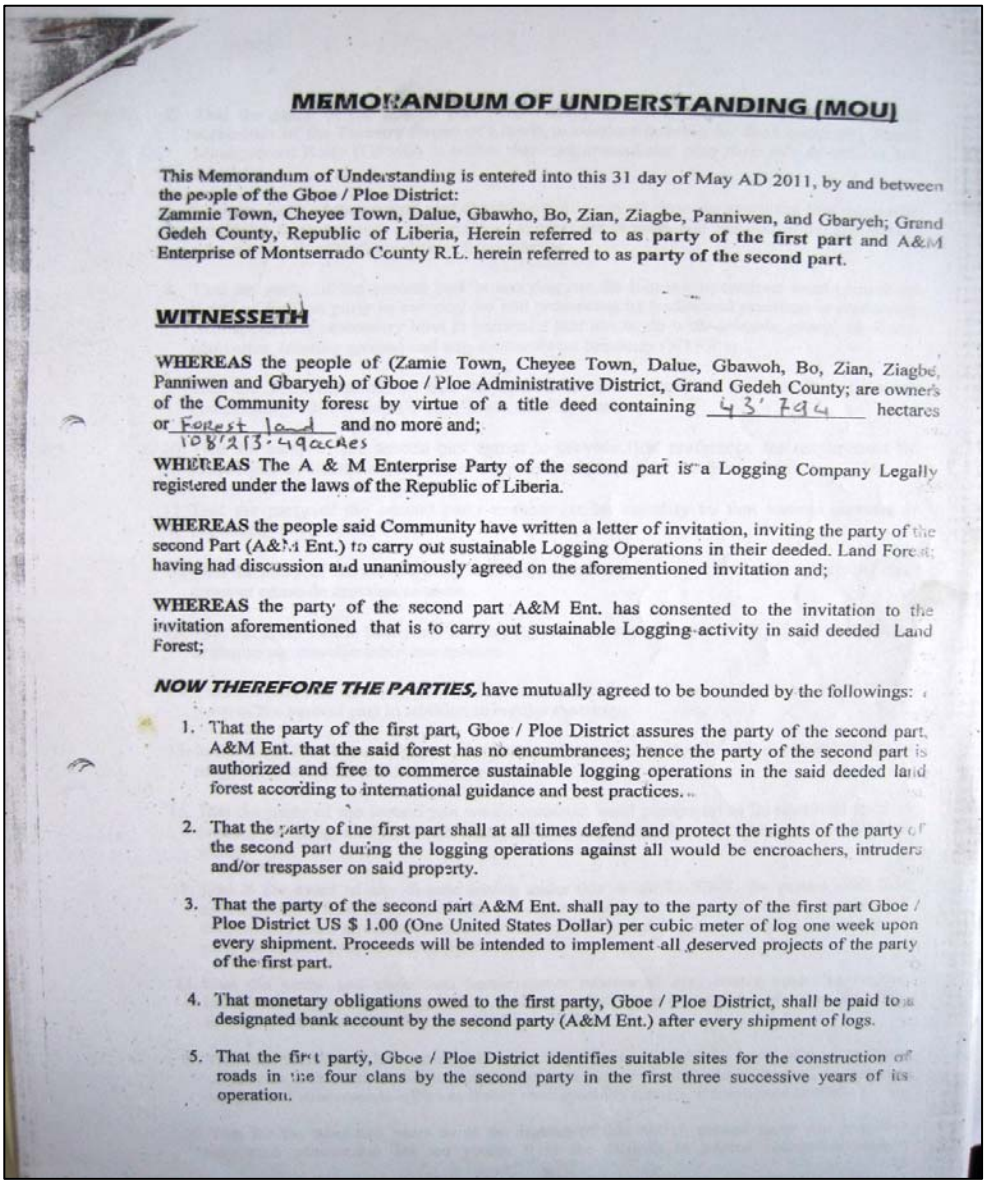

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING (MOU)

This Memorandum of Understanding is entered into this 31 day of May AD 2011, by and between the people of the Gboe / Ploe District:
Zamnie Town, Cheyee Town, Dalue, Gbawho, Bo, Zian, Ziagbe, Panniwen, and Gbaryeh; Grand Gedeh County, Republic of Liberia, Herein referred to as **party of the first part** and A&M Enterprise of Montserrado County R.L. herein referred to as **party of the second part.**

WITNESSETH

WHEREAS the people of (Zamie Town, Cheyee Town, Dalue, Gbawoh, Bo, Zian, Ziagbe, Panniwen and Gbaryeh) of Gboe / Ploe Administrative District, Grand Gedeh County; are owners of the Community forest by virtue of a title deed containing 43'794 hectares or Forest land 108'213.49acres and no more and;

WHEREAS The A & M Enterprise Party of the second part is a Logging Company Legally registered under the laws of the Republic of Liberia.

WHEREAS the people said Community have written a letter of invitation, inviting the party of the second Part (A&M Ent.) to carry out sustainable Logging Operations in their deeded. Land Forest; having had discussion and unanimously agreed on the aforementioned invitation and;

WHEREAS the party of the second part A&M Ent. has consented to the invitation to the invitation aforementioned that is to carry out sustainable Logging activity in said deeded Land Forest;

NOW THEREFORE THE PARTIES, have mutually agreed to be bounded by the followings:

1. That the party of the first part, Gboe / Ploe District assures the party of the second part, A&M Ent. that the said forest has no encumbrances; hence the party of the second part is authorized and free to commerce sustainable logging operations in the said deeded land forest according to international guidance and best practices.
2. That the party of the first part shall at all times defend and protect the rights of the party of the second part during the logging operations against all would be encroachers, intruders and/or trespasser on said property.
3. That the party of the second part A&M Ent. shall pay to the party of the first part Gboe / Ploe District US $ 1.00 (One United States Dollar) per cubic meter of log one week upon every shipment. Proceeds will be intended to implement all deserved projects of the party of the first part.
4. That monetary obligations owed to the first party, Gboe / Ploe District, shall be paid to a designated bank account by the second party (A&M Ent.) after every shipment of logs.
5. That the first party, Gboe / Ploe District identifies suitable sites for the construction of roads in the four clans by the second party in the first three successive years of its operation.

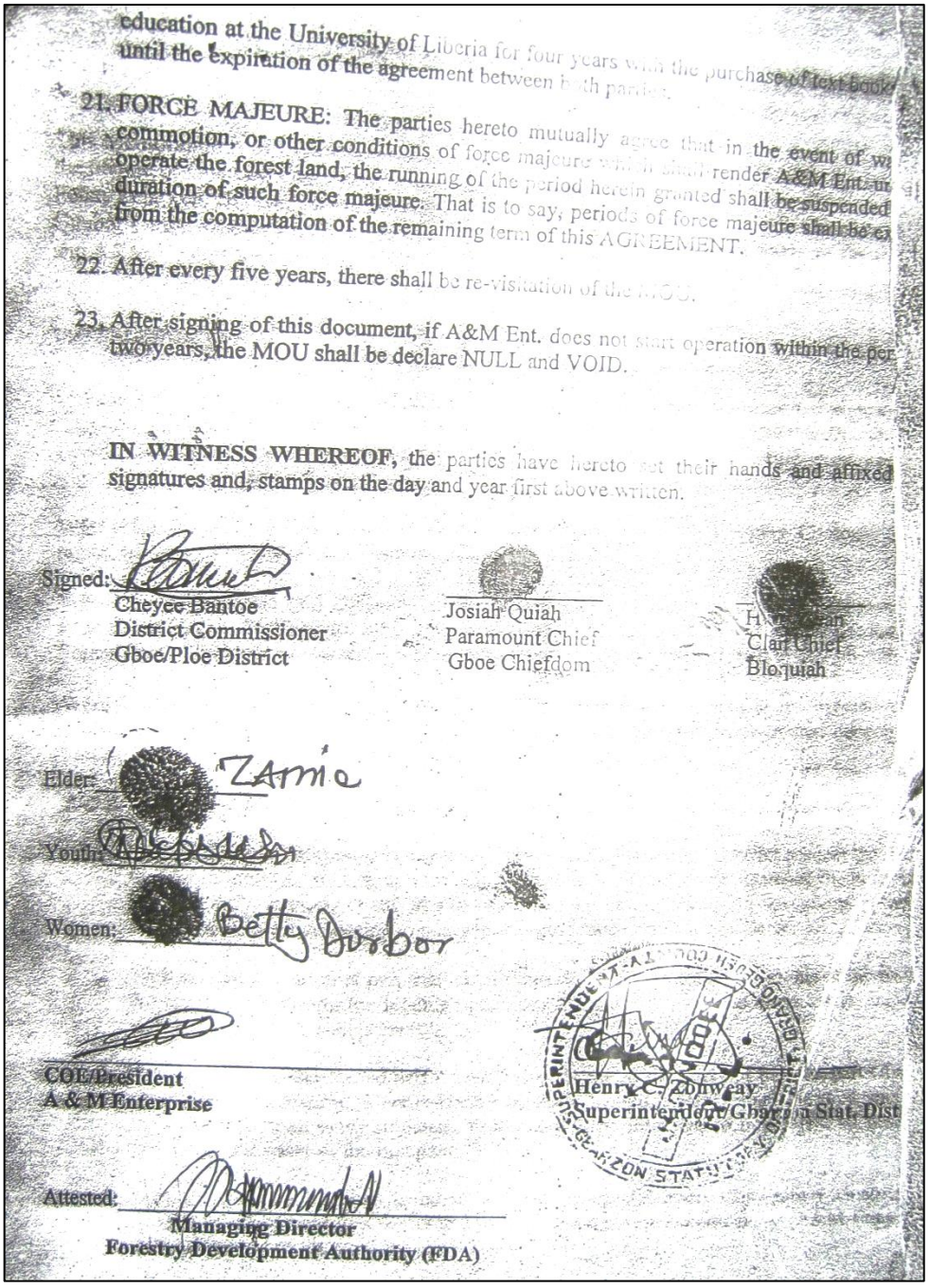

education at the University of Liberia for four years with the purchase of text books until the expiration of the agreement between both parties.

21. FORCE MAJEURE: The parties hereto mutually agree that in the event of w commotion, or other conditions of force majeure which shall render A&M Ent. u operate the forest land, the running of the period herein granted shall be suspended duration of such force majeure. That is to say, periods of force majeure shall be e from the computation of the remaining term of this AGREEMENT.

22. After every five years, there shall be re-visitation of the MOU.

23. After signing of this document, if A&M Ent. does not start operation within the per two years, the MOU shall be declare NULL and VOID.

IN WITNESS WHEREOF, the parties have hereto set their hands and affixed signatures and, stamps on the day and year first above written.

Signed:

Cheyee Bantoe
District Commissioner
Gboe/Ploe District

Josiah Quiah
Paramount Chief
Gboe Chiefdom

H[illegible]an
Clan Chief
Bloquiah

Elder:

Youth:

Women:

COL/President
A & M Enterprise

Henry C. Conway
Superintendent/Gbarpolu Stat. Dist

Attested:

Managing Director
Forestry Development Authority (FDA)

اتفاق لإدارة الغابات المجتمعية بين شركة إيه آند إم إنتربرايز (A&M Enterprises) وشركة ليبرية يتضمن إشارة إلى اتفاقات الإدارة المجتمعية للغابات، والصفحة الأخيرة ممهورة بتوقيع آيساتا كوندي

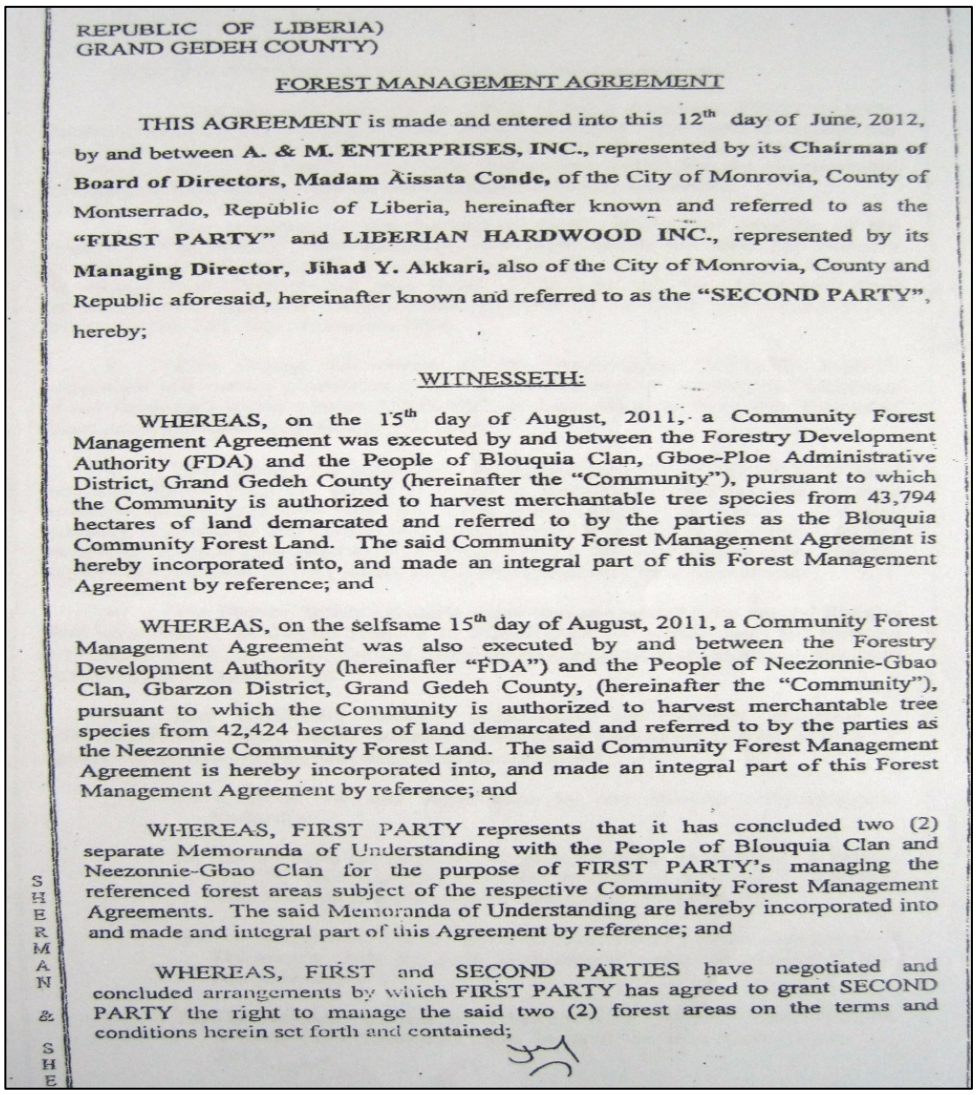

REPUBLIC OF LIBERIA)
GRAND GEDEH COUNTY)

FOREST MANAGEMENT AGREEMENT

THIS AGREEMENT is made and entered into this 12th day of June, 2012, by and between **A. & M. ENTERPRISES, INC.**, represented by its **Chairman of Board of Directors, Madam Aissata Conde,** of the City of Monrovia, County of Montserrado, Republic of Liberia, hereinafter known and referred to as the **"FIRST PARTY"** and **LIBERIAN HARDWOOD INC.**, represented by its **Managing Director, Jihad Y. Akkari,** also of the City of Monrovia, County and Republic aforesaid, hereinafter known and referred to as the **"SECOND PARTY"**, hereby;

WITNESSETH:

WHEREAS, on the 15th day of August, 2011, a Community Forest Management Agreement was executed by and between the Forestry Development Authority (FDA) and the People of Blouquia Clan, Gboe-Ploe Administrative District, Grand Gedeh County (hereinafter the "Community"), pursuant to which the Community is authorized to harvest merchantable tree species from 43,794 hectares of land demarcated and referred to by the parties as the Blouquia Community Forest Land. The said Community Forest Management Agreement is hereby incorporated into, and made an integral part of this Forest Management Agreement by reference; and

WHEREAS, on the selfsame 15th day of August, 2011, a Community Forest Management Agreement was also executed by and between the Forestry Development Authority (hereinafter "FDA") and the People of Neezonnie-Gbao Clan, Gbarzon District, Grand Gedeh County, (hereinafter the "Community"), pursuant to which the Community is authorized to harvest merchantable tree species from 42,424 hectares of land demarcated and referred to by the parties as the Neezonnie Community Forest Land. The said Community Forest Management Agreement is hereby incorporated into, and made an integral part of this Forest Management Agreement by reference; and

WHEREAS, FIRST PARTY represents that it has concluded two (2) separate Memoranda of Understanding with the People of Blouquia Clan and Neezonnie-Gbao Clan for the purpose of FIRST PARTY's managing the referenced forest areas subject of the respective Community Forest Management Agreements. The said Memoranda of Understanding are hereby incorporated into and made and integral part of this Agreement by reference; and

WHEREAS, FIRST and SECOND PARTIES have negotiated and concluded arrangements by which FIRST PARTY has agreed to grant SECOND PARTY the right to manage the said two (2) forest areas on the terms and conditions herein set forth and contained;

SHERMAN & SHE

السجل التجاري لشركة ماه ساران للأعمال التجارية ويحوي إشارة إلى جواز سفر ليبري رقم L048935 عائد لآيساتا كونديه

LIBERIA BUSINESS REGISTRY

A JOINT INITIATIVE OF THE MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY, THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, THE MINISTRY OF FINANCE AND THE NATIONAL SOCIAL SECURITY AND WELFARE CORPORATION

ENTERPRISE APPLICATION FORM FOR REGISTRATION (RF-001)

Registration*: ☒ New registration ☐ Consolidation ☐ Renewal ☐ Change of particulars ☐ Change of name ☐ Dissolution ☐ Rescission of dissolution ☐ Error correction ☐ Merger ☐ Change of name ☐ Re – registration ☐ Change of name ☐ Re - domiciliation ☐ Court order

Category*: ☐ Limited liability company ☒ Sole proprietorship ☐ Business corporation ☐ Partnership ☐ Foreign corporation ☐ Limited partnership ☐ Foreign maritime entity ☐ Branch/subsidiary ☐ Not for profit corporation ☐ Trust ☐ Foundation

1. Identification PLEASE USE CAPITAL LETTERS TO FILL IN APPLICATION

Enterprise code*: (applicable if enterprise is registered in LBRS)

Name reservation No: (applicable if the name was reserved in LBRS)

Enterprise name*: Mah Saran Trading

Corporate part*: ☐ LLC ☐ L.L.C ☐ Limited Liability Company (applicable for limited liability company only) ☐ LTD ☐ Inc ☐ Corp ☐ Co ☐ Incorporated ☐ Corporation ☐ Company ☐ Limited (applicable for business corporation only)

TIN:

Parent code: (applicable for registration of a Branch/subsidiary only)

Parent name:

2. Applicant

Title: ☐ Dr ☐ Mr ☐ Ms ☒ Mrs. TIN:

First name*: Aissata

Middle name:

Last name*: Conde

Position*: Owner

Gender*: ☒ Female ☐ Male Marital status: ☐ Single ☒ Married ☐ Divorced

ID document*: ☐ Driving license ☒ Passport ☐ Other No*: L048935

ID doc. country: Liberia

Nationality: Liberian

Date of birth: (date format DD/MM/YYYY)

Country of birth: Liberia

Applicant's address:

Country*: Liberia P.O. Box No.

County*: Montserrado

District:*

City or village: Caldwell

Street:

Location, house No:

Land line: Fax:

Cell: 0886516938 Telex:

E-mail:

* Please for Liberian address choose county and district from the list.

RF-001 Page 1...

جواز سفر ليبري رقم L048935 عائد لعائشة كونيه